مطالب بتشديد الرقابة علي المخابز بعد تجاهل أصحابها لانخفاض سعر الدقيق

..و تبقي مصر صوت الحكمة وقبلة الاستقرار

إلي أين يذهب الشرق الأوسط بعد «بمب العيد» بين طهران و تل أبيب؟

الأسعار تتراجع والحكومة تتعهد بالمزيد

ورقة بردى 03

البرلمان يتدخل لإنقاذ القطـن المصـري

الصادرات المصرية تتجاوز آثار التحديات العالمية وموجات التضخم

المركزي يقرر رفع حدود السحب النقدي من البنوك وماكينات الصراف الآلي

الحصاد

الرؤية الفائبة أمام عينيك

• السنة السادسة عشر • العدد ٧٤٠ • الثمن ٥ جنيه

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

alhassad.com.eg

الأحد
٢١ إبريل ٢٠٢٤

صندوق النقد يحدد أولويات المرحلة المقبلة في التعاون مع مصر

بشهادة بلومبرج العالمية وخلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤..

البنك الأهلي المصري يتربع علي عرش السوق المصرفية المصرية كوكيل للتمويل ومرتب رئيسي وبنك المستندات ومسوق للقروض المشتركة

تفاؤل يسبق مناقشة بيان موازنة ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ تحت قبة البرلمان

انطلاق موسم توريد القمح والحكومة تستهدف ٣,٥ مليون طن محلي

الذهب.. صندوق ثان للاستثمار في مصر وترقب لتوترات الشرق الأوسط حول العالم

التنمية المحلية : دورة تدريبية متخصصة لرؤساء وحدات حقوق الإنسان بالمحافظات و١٠٠ متدرب إجمالي المستفيدين من تنفيذ ٣ دورات بالأسبوع الـ٣٢ بسقارة

كتبت – رضوى عبدالله

في إطار توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي المستمرة للحكومة بأهمية العمل على سرعة تعزيز وحماية حقوق الإنسان على مستوى الوحدات المحلية ونشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان وبمحاور الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، و دعم تبني الإدارة المحلية لقضايا حقوق الإنسان وجعلها بُعد أساسي في نظام عملها ، ينظم مركز التنمية المحلية للتدريب بسقارة اليوم دورة تدريبية لتطوير مهارات وإدارات منظومة حقوق الانسان، بشرف علي تنفيذها وحدة حقوق الانسان بالوزارة بالتعاون مع الأمانة الفنية لحقوق الانسان بوزارة الخارجية، ويستفيد منها ٢٨ من رؤساء وحدات حقوق الإنسان لنشر ثقافة حقوق الإنسان بسين الأفراد، وتعزيز العمل المشترك مع مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة .

وأكد اللواء هشام أمنة، انه تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية تسعي وزارة التنمية المحلية إلى ترجمة محاور الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان إلى عدد من البرامج والمبادرات التنموية المستمرة للدولة المصرية التي تستهدف الارتقاء بجودة حياة المواطن ومعالجة التحديات التي تعرقل تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية الشاملة ، مضيفاً: إن الوزارة تسعي بدورها في تحقيق هذه الخطط الطموحة بشكل ملموس من خلال دعم وضع ومتابعة تنفيذ سياسات وإجراءات من شأنها تعزيز والارتقاء بمبادئ حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص والحد من أوجه عدم المساواة على المستوي المحلي في جميع محافظات الجمهورية ، وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان في نظم عمل وهيكل وحدات الإدارة المحلية بشكل مؤسسي ،وتفعيل عمل وحدات حقوق الإنسان بالمحافظات والتي تم تشكيلها في ٢٠١٨/٦/٣٠ لمتابعة الخدمات التي تقوم بها وحدات حقوق الانسان بالمحافظات ومنظومة العمل بها وتدريب العاملين بها والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة من خلالها، كما تختص بتلقي شكاوى المواطنين والعمل على حلها والرد عليها خاصة المتعلقة بحقوق الانسان .

وأوضح اللواء هشام آمنة، أن محتوى البرنامج التدريبي والذي يستمر على مدار الاسبوع الجاري يتضمن المرجعيات الوطنية لحماية حقوق الإنسان (الضمانات الدستورية والقانونية - الإستراتيجيات الوطنية)،و نظرة عامة على منظومة حقوق الإنسان (معايير - أدوات – آليات)،وملامح نظام الإدارة المحلية في مصر، ودور الوحدات المحلية في تنفيذ محاور الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، والتعريف بمجالات عمل وزارة التنمية المحلية، وحقوق الإنسان في برامج وخطط التنمية المحلية،والتعريف ايضا بمحاور الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وإختصاصات وحدات حقوق الإنسان بالمحافظات، والإطار الوطني لحقوق الأنسان في مصر،و تحليل الفجوات والتحديات التي تواجه وحدات حقوق الإنسان، وأدوات متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، ودمج معايير حقوق الإنسان فى أداء وحدات الإدارة المحلية ، وخطة عمل وحدات حقوق الإنسان و الرؤية المستقبلية لها.

هشام امنة

وعلى جانب آخر ..قال وزير التنمية المحلية، ان الوزارة تولى اهتماما خاصا لدعم ريادة الأعمال؛ لما لها من تأثير إيجابي على تراجع معدل البطالة ودعم الاقتصاد الوطني وتقليل الواردات وذلك من خلال ذراعها التمويلي مشروعك ، لافتا الى إن الاسبوع الـ٣٢ بخطة تدريب سقارة يتضمن أيضا تنظيم دورة ريادة الأعمال ويستفيد منها ٢٨ متدرب من العاملين بإدارات المشروعات ومكاتب مشروعك بالمحافظات ويأتى ذلك في إطار اهتمام الدولة بملف دعم وتحفيز بيئة ريادة الأعمال، إضافة الى إتاحة الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع الراغبين في تأسيس الشركات الناشئة، وتدريبهم وتأهيلهم على أعلى مستوى ،وإتاحة الأسواق التنافسية محلياً واقليمياً وعالمياً، مع إتاحة التمويل بآلياته المختلفة.

اليوم.. العمل تطلق الاستراتيجية الوطنية للتشغيل لمكافحة البطالة

كتب – أحمد ابراهيم

تطلق وزارة العمل، اليوم الأحد، ورشة عمل بعنوان "الاستراتيجية الوطنية للتشغيل - تمكين الشباب ومكافحة البطالة، التي تنعقد بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، بمقر المركز بالعاصمة الإدارية الجديدة.

وذكرت وزارة العمل، في بيانها يوم أمس السبت، أنه من المقرر أن يلقي وزير العمل حسن شحاتة، كلمة عن أهمية الاستراتيجية، ودورها في فهم ملامح سوق العمل الحديث، وآليات التعامل مع المتغيرات التي يشهدها، فضلا عن جهود وزارة العمل في ذلك.

وأوضحت أنه من المقرر أيضا أن تشهد الجلسة الافتتاحية كلمة أسامة الجوهري، مساعد رئيس مجلس الوزراء، رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وتتضمن الورشة، كلمات ومداخلات لعدد من خبراء ومسئولي مركز المعلومات، ووزارة العمل، وأصحاب الأعمال والعمال، واستشاري الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.

وأضافت الوزارة، أن الفعالية تتضمن عددا من الجلسات.. تبدأ باستعراض الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، وكذلك جهود وزارة العمل نحو مُستقبل الوظائف في ظل الذكاء الاصطناعي. فضلا عن التقييم والمتابعة.

حسن شحاتة

وأكدت الوزارة، أن الاستراتيجية الوطنية للتشغيل يجري صياغتها بالتعاون بين عدد من شركاء العمل ، والتنمية، وهناك مجموعة من المعلومات بشأنها منها، توثيق لسياسات سوق العمل، وتقديم خدمات ومُحفزات التشغيل، والقضاء على البطالة، وتوحيد لخطط وبرامج الدولة للخروج بوثيقة معلوماتية وخدمية تتماشى مع متطلبات سوق العمل المحلي والدولي.

وقالت إن الاستراتيجية تستهدف دراسة تشخيصية لسوق العمل، وتضم تحليل للموقف والقضايا المتعلقة والتحديات الخاصة بالاقتصاد الكلي، والفرص الجديدة بالاقتصاد والخطط الصناعية المتوقعة والبعد البيئي.

You sent

٢٥٠ الف نسمة زيادة في عدد سكان مصر خلال ٧٢ يوما

كتبت – شيماء مرسي

أعلنت الساعة السكانية الموجودة أعلى مبنى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أمس السبت ، عن وصول عدد سكان مصر بالداخل إلى ١٠٦ ملايين و٢٥٠ ألف نسمة بزيادة قدرها ٢٥٠ الف نسمة خلال ٧٢ يوما؛ في الثامن من فبراير الماضي.

وجاءت محافظة القاهرة على رأس قائمة أعلى عشر محافظات من حيث عدد السكان، حيث بلغ عدد سكانها ١٠,٣ مليون نسمة، وجاءت الجيزة في المرتبة الثانية ٩,٦ مليون نسمة، ثم الشرقية ٨ ملايين نسمة، ثم الدقهلية ٧,١ مليون نسمة، ثم البحيرة ٧ ملايين نسمة، ثم المنيا ٦,٤ مليون نسمة، ثم القليوبية ٦,٢ مليون نسمة، ثم سوهاج ٥,٨ مليون نسمة، ثم الإسكندرية ٥,٦ مليون نسمة، وأخيراً الغربية ٥,٥ مليون نسمة...وبلغ عدد سكان محافظة أسيوط ٥,١ مليون نسمة، المنوفية ٤,٨ مليون نسمة، الفيوم ٤,١ مليون نسمة، كفر الشيخ ٣,٧ مليون نسمة، قنا ٣,٧ مليون نسمة، بني سويف ٣,٦ مليون نسمة، أسوان ١,٧ مليون نسمة، دمياط ١,٦ مليون نسمة، الإسماعيلية ١,٥ مليون نسمة، الأقصر ١,٤ مليون نسمة، السويس ٧٩٩,٤ ألف نسمة، بورسعيد ٧٩٦ ألف نسمة، مطروح ٥٦٢,٣ ألف نسمة، شمال سيناء ٤٥٠,٥ ألف نسمة، البحر الأحمر ٤٠٨,١ ألف نسمة، الوادي الجديد ٢٦٩,٥ ألف نسمة، جنوب سيناء ١١٦,٦ ألف نسمة.

رئيس الوزراء خلال جولة تفقدية بمشروعات بورسعيد ودمياط :

حجم إنتاج مصنع إطارات السيارات ببورسعيد سيتجاوز ٦٠٪ من حجم الطلب المحلي

كتب – ناصر المصرى

أكد رئيس مجلس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، أن الحكومة تستهدف حجم صادرات يصل إلى ١٤٥ مليار دولار في ٢٠٣٠ ، مشددًا على أن هذا الرقم متاح ويمكن تحقيق أكبر منه.

وقال "مدبولي" في تصريحات خلال جولة تفقدية لعدد من المشروعات التنموية بمحافظتي بورسعيد ودمياط إنه تم التباحث مع غرف التصدير لإعادة هيكلة الصادرات، وبرامج دعم الصادرات التي يتشجع كل مجلس تصديري، مشيرا إلى أن هناك قطاعات تستهدف زيادة المكون المحلي بها، مضيفًا :" مكتبي مفتوح ٢٤ ساعة لأى مستثمر جاد لتذليل أي عقبات" .

وأوضح رئيس الوزراء، أن هناك شركات عالمية بدأت تدخل في السوق المحلي وإنشاء مصانع على أعلى مستوى في أقل من سنة ، وذلك بسبب التسهيلات الكبيرة التي تقدمها الحكومة، مضيفًا أن ذلك ينبع من ايمان الحكومة الكامل بأن الصناعة قاطرة التنمية الفترة القادمة

وقال رئيس مجلس الوزراء، : في إطار الجولة في محافظتي بورسعيد ودمياط، حرصت كل الحرص، بصحبة عدد من الوزراء ومحافظ بورسعيد، على زيارة أحد أكبر المصانع القائمة في المنطقة الصناعية ببورسعيد وهو مصنع "بيراميدز".

وأضاف: لقد قمنا بزيارة هذا المصنع في سبتمبر الماضي، وكان مُتخصصا، في حينها، في إنتاج المقاسات الصغيرة من الإطارات الخاصة بالموتوسيكل والتوكتوك ، وأجرينا نقاشا مع مالك المصنع حول الإنتاج وضرورة حل إشكالية استيراد الإطارات الخاصة بالسيارات الملاكي والميكروباص ونصف النقل، وكان هناك وعد من المالك ببدء خطوط إنتاج لتلك النوعيات من الإطارات.

وتابع رئيس الوزراء: شهدنا في الجولة بالفعل الإنتاج والتشغيل التجريبي الأول لمقاسات إطارات السيارات الملاكي والميكروباص والسيارات التي تمثل الغالبية الكبرى من المركبات المتنقلة في الشوارع المصرية.

وأوضح الدكتور مصطفى مدبولي أنه بدأ بالفعل الإنتاج التجريبي لمقاسات ١٢ و١٣ للإطارات الملاكي الريديال، وبنهاية الأسبوع سيبدأ المصنع في إنتاج الإطارات مقاسات ١٤ و١٥، وبحلول أكتوبر القادم، سيغطي حجم إنتاج المصنع أكثر من ٢٥٪ من حجم الطلب المحلي. كما وعد مالك المصنع أنه بحلول عام ٢٠٢٦ سيتجاوز الإنتاج ٦٠٪ أو ٧٠٪ من ذلك الطلب.

وأشار "مدبولي" إلى أن ذلك يأتي في إطار الأولوية المتمثلة في تعزيز الصناعة، لافتًا إلى أن القيادة السياسية وكل المؤسسات التنفيذية تعي تمامًا أن استدامة النمو والتغلب على كل التحديات التي تواجهنا، تبدأ من خلال التركيز على مجموعة من الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية وعلى رأسها الصناعة.

وأكد أن الفترة القادمة ستشهد التركيز الكامل على هذا الملف خاصة بالتعاون مع رجال الأعمال والمصنّعين الجادين ، قائلًا: مع هذا المصنع، فيَ إشارة إلى مصنع بيراميدز، ذلك العديد من العقبات، ومنها تسهيل إجراءات التراخيص والحصول على مستلزمات الإنتاج والآلات والمعدات بعيدًا عن الإجراءات البيروقراطية؛ حتى يتمكن من تحقيق المستهدف من الإنتاج، مشيرًا إلى تقديم كل الدعم في هذا الإطار.

ولفت رئيس الوزراء، في السياق ذاته، إلى الاجتماع الذي تم عقده الأسبوع الماضي مع مسؤولي المجالس التصديرية، والحديث خلاله حول المستهدَف المتمثل في تحقيق نسبة نمو سنوي لا تقل عن ١٥٪ لكل القطاعات التصديرية، وهي بالأساس قطاعات صناعة.

وقال: من أجل تحقيق ذلك المُستهدف، يجب أن تتجاوز قيمة التصدير ١٤٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، مقابل حوالي ٥٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ الماضي، مؤكدًا أن رقم الـ ١٤٥ مليار دولار "قابل للتطبيق" ويمكن تجاوزه أيضًا، مشيرًا في هذا الشأن إلى أهمية تكامُل المنظومة وتناغمها ما بين الدولة والقطاع الخاص.

وتابع: لذا جرى النقاش مع المجالس التصديرية حول إعادة هيكلة منظومة دعم الصادرات ورد الأعباء التصديرية لأن كل قطاع له خصوصيته وبالتالي من غير المجدي توفير دعم صادرات مُطلق أو عام، بل على العكس تمت مطالبة كل مجلس تصديري بتحديد الأسواق التي يستهدفها والمتطلبات التي يمكن دعمه من خلالها.

وأشار رئيس الوزراء إلى أهمية برامج دعم الصادرات التي تشجع المستثمرين، موضحا أن كل مجلس تصديري سيقوم بوضع خطته وخلال الأسبوعين القادمين سوف تقوم الحكومة بالتنسيق مع المجالس التصديرية لإطلاق تلك الخطط.

وأضاف الدكتور مصطفى مدبولي أنه تم تحديد الصناعات والقطاعات التي تعمل الحكومة على زيادة المكون المحلي بها، بما يحقق هدف الدولة بتعميق التصنيع وتقليل الفاتورة الاستيرادية وتغطية احتياجات السوق المحلية.

وزير الخارجية من إسطنبول : نتطلع لتعزيز التعاون التجاري بين مصر و تركيا حتى يصل لـ١٥ مليار دولار

قال سامح شكري، وزير الخارجية، إن الدولة المصرية تعمل على توثيق التعاون مع تركيا من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة، متابعا: "نطمح إلى تعزيز التعاون التجاري بين البلدين حتى يصل إلى ١٥ مليار دولار" .

وأضاف خلال مؤتمر صحفي مشترك أمس مع نظيره التركي من مدينة إسطنبول: "يجب التعامل بجدية لمنع استمرار تهجير الفلسطينيين والعمل على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة" ، مضيفا أننا حذرنا مرارا من أن الحرب في غزة ستؤدي إلى توسع الصراع في المنطقة"، متابعا: "نطالب المجتمع الدولي بالضغط لفتح المعابر الإسرائيلية الستة لإدخال المساعدات الإنسانية إلى أهالي قطاع غزة" .

وتابع شكري : "أكدنا على ضرورة حل المشكلات دائما عبر الحوار وفي إطار الشرعية الدولية" ، محذرًا من أن اضطراب الملاحة في البحر الأحمر يزيد التوتر بالمنطقة ، مطالبا كافة الأطراف بالاضطلاع بمسؤولياتها نحو الاستقرار .

من جانبه وجه هاكان فيدان وزير الخارجية التركي، الشكر إلى الدولة المصرية على جهودها في إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، متابعا: "يجب التحرك من أجل إيجاد حلول جذرية لاحتواء التوتر في المنطقة" .

وأضاف خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع وزير الخارجية سامح شكري من إسطنبول: "المجتمع الدولي والمنظمات الدولية يجب أن يكون لها دور فاعل بالضغط على إسرائيل لوقف عدوانها المتواصل على قطاع غزة" ، وتابع : "الحرب الإسرائيلية على غزة أثرت سلبا على الاقتصاد العالمي بعد اضطراب حركة الملاحة في البحر الأحمر" .

وقال وزير الخارجية التركي إن التعاون بين مصر وتركيا يهدف إلى صالح الشعبين والمنطقة ونحن من هذا المنطلق قررنا تعزيز العلاقات بشكل كبير، متابعا: "خلال الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس اردوغان إلى القاهرة تجلت الإرادة في هذه الاتجاه على مستوي القيادة وتم التوقيع في القاهرة على الإعلان المشترك بشأن إعادة تشكيل مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوي بين البلدين ويضم جدول الأعمال مناقشة زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى تركيا بمناسبة انعقاد هذا المجلس".

متحدث مجلس الوزراء: وقف تنفيذ خطة تخفيف الأحمال الكهربائية عن الكنائس خلال احتفالات الاقباط بعيد القيامة المجيد وأسبوع الآلام

صرح المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، بأنه تم التنسيق بين الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، وكل من وزيري الكهرباء والطاقة المتجددة، والبترول والثروة المعدنية، لوقف تنفيذ خطة تخفيف الأحمال الكهربائية عن الكنائس خلال الأيام التي تشهد احتفال الأخوة الاقباط بعيد القيامة المجيد، وأسبوع الآلام، وذلك تيسيرا عليهم خلال فترة الاحتفال بهذه المناسبات.

وفي هذا الصدد، توجه الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بالتهنئة للأخوة الاقباط داخل مصر وخارجها بمناسبة الاحتفال بهذه الأعياد، متمنيا دوام التقدم لمصرنا الحبيبة، فى مختلف المجالات.

فعاليات المنتدى رفيع المستوى لترابط قطاع الطاقة فى افريقيا تنطلق اليوم بشرم الشيخ

كتب – أسامة السيد

في اطار الاهتمام الذى توليه القيادة السياسية والحكومة المصرية لتعزيز التعاون مع الدول الأفريقية تعقد وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة في جمهورية مصر العربية اليوم الأحد بمدينة شرم الشيخ فعاليات المنتدى رفيع المستوى لترابط قطاع الطاقة ، وذلك تحت رعاية مجلس الوزراء وبالتعاون مع اتحاد مرافق الطاقة الأفريقية APUA وبنك التنمية الأفريقي المنتدى وبالتنسيق مع محافظة البحر الاحمر ، خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٥ أبريل ٢٠٢٤ .

وذكر بيان لوزارة الكهرباء أن المنتدى يستهدف حشد الوزراء الأفارقة المعنيين بالكهرباء والطاقة المتجددة للدول أعضاء APUA ورؤساء مرافق الكهرباء الأفريقية وممثلي تجمعات الطاقة الإقليمية وشركاء التنمية الدوليين وذلك لطرح ومناقشة القضايا الهامة الخاصة بأمن الطاقة وتوفير الكهرباء والتصنيع المتكامل الاقليمي ومشروعات الربط الكهربائي وسوق الكهرباء الإفريقية الموحدة .

وتتضمن أجندة المنتدى إقامة منتدى الحوكمة والقيادة لمرافق الكهرباء ، ومنتدى سوق الكهرباء الأفريقية الموحدة ، والمنتدى الوزاري بالإضافة إلى تنظيم معرض على هامش المنتدى للشركات المصرية والعالمية والمصنعين في مجال الكهرباء والطاقة المتجددة .

اليوم.. مجلس النواب يستأنف جلساته العامة من مقره الجديد بالعاصمة الإدارية

يستأنف مجلس النواب ، برئاسة حنفي جبالي، جلساته العامة اليوم الأحد و أيام الاثنين والثلاثاء ٢٢، ٢٣ أبريل الجاري.

وذكر مجلس النواب - في بيان م أنه وفقا لأحكام اللائحة الداخلية للمجلس، فقد تقرر عقد جلسة اليوم الأحد بقاعة مجلس النواب بالمقر الجديد للمجلس بالعاصمة الإدارية الجديدة، وجلستي الاثنين والثلاثاء بقاعة المجلس بمقره الحالي بالتحرير.

انطلاق موسم توريد القمح والحكومة تستهدف ٣,٥ مليون طن محلي

كافة النقاط والمراكز التسويقية بدأت في استقبال المحصول منذ منتصف أبريل .. وتجهيز نقاط استلام متنوعة ما بين الصوامع والشون المطورة والهناجر والبناكر

بدأت وزارة التموين منتصف أبريل الجاري رسميا استقبال الأقماح المحلية في كافة النقاط والمراكز التسويقية ، ووجه الدكتور علي المصيلحي وزير التموين والتجارة الداخلية الجهات المسوقة ومنها الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين بفتح بعض نقاط الاستلام لتوريد القمح المحلي مبكرا في عدد ٤ محافظات والتي بدأت التوريد مبكرا وهي (جنوب سيناء ، وطامية بمحافظة الفيوم ، وتوشكي بمحافظة أسوان، وشرق العوينات بمحافظة الوادي الجديد) ، فيما بدأت المراكز والنقاط التسويقية بالمحافظات في استقبال القمح المحلي والمنتج عام ٢٠٢٤ من الموردين والمزارعين، اعتبارا من الاثنين ١٥ إبريل ٢٠٢٤.

وأكد وزير التموين والتجارة الداخلية، أنه تم تجهيز نقاط استلام متنوعة ما بين الصوامع والشون المطورة والهناجر والبناكر لاستلام القمح المحلي المنتج هذا العام بطاقات ومساحات تخزينية كبيرة ، مضيفا ان المستهدف هذا العام هو استلام ٣,٥ مليون طن قمح، وسيتم سداد مستحقات المزارعين والموردين يتم خلال ٤٨ ساعه من التوريد.

وصرح المتحدث الرسمي للوزارة معاون الوزير لشئون المشروعات والاعلام احمد كمال انه تم تشكيل لجان الاستلام لكل نقطة استلام وفرز برئاسة عضو التموين وعضوية كافة الجهات المعنية وذلك لمتابعة توريد القمح، مؤكداً أنه وبتوجيهات وزير التموين والتجارة الداخلية قد تم انشاء غرفة عمليات مركزية بالوزارة لمتابعة توريد القمح وتذليل اي عقبة امام عمليات التوريد.

واضاف المتحدث الرسمي للوزارة أن عمليات التوريد اختيارية هذا الموسم وأن سعر الاردب نقاوة ٢٣,٥ بـ ٢٠٠٠ جنيه، والاردب درجة نقاوة ٢٣ بـ ١٩٥٠ جنيه، والاردب درجة نقاوة ٢٢,٥٠ بـ ١٩٠٠ جنيه، موضحا أن القرار الوزاري لتوريد القمح المحلي هذا العام شمل حظر نقل القمح من مكان الى اخر الا بعد الحصول على التصريح من مديرية التموين بالمحافظة المنقول منها القمح، وحظر استخدام القمح المحلي على مطاحن القطاع الخاص اثناء موسم التوريد الا بتصريح من وزارة التموين، وحظر القرار اصحاب مصانع الاعلاف والمزارع السمكية من استخدام القمح المحلي في اي من مكونات الاعلاف.

واردات مصرية

زادت مصر كميات القمح المستوردة في الربع الأول من ٢٠٢٤ بحوالي ٢٢٪ إلى ٣,٣ مليون طن، مقارنة بـ٢,٧ مليون طن في العام السابق، فيما تستهدف وزارة التموين استلام ٣,٥ مليون طن من القمح خلال موسم التوريد المحلي الذي بدأ ١٥ أبريل الجاري، ويستمر حتى نهاية أغسطس ٢٠٢٤، من المساحة المزروعة بحجم ٣,٢٥٠ مليون طن خلال العام الحالي.

ويبدأ موسم زراعة القمح في مصر منتصف نوفمبر الماضي ويستمر حتى نهاية يناير، في حين يبدأ موسم الحصاد من منتصف أبريل الحالي وحتى منتصف يوليو المقبل.

زيادة واردات القمح جاءت في ظل تراجع سعره العالمي خلال العام الحالي بحوالي ٣٣٪ إلى ٢٤٠ دولاراً للطن، مقابل ٣٦٠ دولاراً في ٢٠٢٢، بحسب هشام سليمان، مدير شركة "ميدستار للتجارة واستيراد الحبوب ، والذي أرجع زيادة واردات مصر من القمح إلى انخفاض أسعاره عالمياً، فضلاً عن تدبير الدولار وزيادة الاستهلاك خلال شهر رمضان.

وتُعد مصر أحد أكبر مستوردي القمح في العالم، كما أن مشترياتها تتابع عن كثب كمرجع عالمي، وهي تشتري عادةً من الخارج ما يصل إلى ١٢ مليون طن سنويا للقطاعين الحكومي والخاص ، وجاءت البلاد في قائمة أكثر الدول استهلاكا للقمح في موسم ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بما يزيد عن ٢٠ مليون طن متري، وهو ما يمثل ٢,٦٪ من الاستهلاك العالمي، بحسب تقرير أكتوبر الصادر عن وزارة الزراعة الأمريكية.

وتستورد مصر القمح من نحو ٢٢ منشأ مختلفا، كان آخرها مولدوفا، ولاتفيا، وليتوانيا، والبرازيل، والهند، وصربيا، لكنها في الغالب تعتمد على نحو ١١ منشأ فقط، وأبرزهم روسيا.

ووفق بيانات رسمية ، بلغت الواردات من روسيا وأوكرانيا في الربع الأول من العام الجاري نحو ٣,٢ مليون طن، مثلت أكثر من ٩٥٪ من إجمالي الواردات، مقارنة بما لا يتجاوز ٢,٦٤ مليون طن في الفترة المقابلة من العام الماضي.

استحوذت روسيا على المركز الأول بين مناشئ التوريد بحصة ٨١٪ من إجمالي واردات الفترة بنحو ٢,٧٣ مليون طن مقارنة بنحو ٢,٤٦ مليون طن في الربع الأول من العام قبل الماضي ٢٠٢٢ ، وجاءت أوكرانيا في المركز الثاني بحصة ١٤٪ من إجمالي الواردات ما يعادل ٤٧١ ألف طن، مقارنة بنحو ١٨٧ ألف طن في الفترة نفسها من العام الماضي.

وتوزعت الكميات المتبقية بين مناشئ عدة هي رومانيا، والولايات المتحدة، وأستراليا، وتركيا ومولدوفا.

وارتفع عدد الجهات المستوردة للقمح في الربع الأول من العام الجاري إلى ٢٧ جهة مختلفة بين حكومية وقطاع خاص، مقارنة بنحو ٢٤ جهة فقط خلال الفترة المماثلة من ٢٠٢٢.

واحتلت "الهيئة العامة للسلع التموينية" المرتبة الأولى على قائمة أبرز المستوردين في الربع الأول من العام الجاري بإجمالي ٢,٠٨ مليون طن تُعادل ٦٢,٢١٪ من إجمالي الواردات، مقارنة بنحو ١,٦ مليون طن مثلت ٥٨,٣٣٪ من إجمالي واردات الفترة المقابلة في العام الماضي.

وتنخفض الأسعار العالمية للقمح منذ بداية العام الجاري على خلفية ارتفاع المخزون العالمي والمنافسة القوية على التصدير بين روسيا والولايات المتحدة وأوروبا، مع إلغاء مشترين صينيين بعض العقود من الولايات المتحدة وأستراليا قبل أسابيع.

ويبلغ حاليًا سعر القمح عالميًا أقل من ٢٠٠ دولار للطن، قبل إضافة تكاليف الشحن، مقارنة بأعلى مستوى تاريخي سجله في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في ٢٠٢٢ حيث لامس وقتها ٥٠٠ دولار للطن.

وتستهدف وزارة التموين شراء قمح محلي خلال الموسم الحالي، الذي انطلق في ١٥ أبريل الجاري، بإجمالي ٣,٥ مليون طن.

وتنتج مصر كميات من القمح تتراوح بين ٩ و١٠ ملايين طن سنويًا، وفق تقديرات وزارة الزراعة، في حين زرعت الموسم الماضي نحو ٣,٢ مليون فدان مقارنة بنحو ٣,٦ مليون فدان في الموسم السابق له، وفق بيانات وزارة الزراعة.

وتستورد وزارة التموين كميات إضافية من القمح بجانب المشتريات المحلية، لتوفير احتياجات منظومة الخبز المدعم من الدقيق، والتي يستفيد منها نحو ٧٢ مليون مواطن مقيد على ٢١ مليون بطاقة تموينية، ويتم إنتاج من ٢٥٠ إلي ٢٧٥ مليون رغيف يوميًا.

استجابة حكومية

وافق مجلس الوزراء مؤخرا على تحديد سعر توريد القمح المحلي لموسم ٢٠٢٤-٢٠٢٥، ليكون سعر التوريد ٢٠٠٠ جنيه لأردب القمح ٢٣ قيراطا ونصف ، وذلك استجابة للمطالبات التى كانت تنادى بزيادة سعر التوريد ، حيث جاء هذا القرار دعمًا للمزارعين، وتشجيعهم وتحفيزهم على زيادة المساحة المنزرعة من القمح والتوريد مباشرة للحكومة.

قرار الحكومة يزيد الأمل فى زيادة الانتاج من المحصول الى ما يزيد عن ١٠ ملايين طن فى مساحة ٣ ملايين و٣٠٠ ألف فدان قمح ويقدر متوسط إنتاج الفدان من ٢٠ إلى ٢٥ إردب -الأردب ١٥٠ كيلوجرام .

ويقول نقيب الزراعيين الدكتور السيد خليفة، إن سياسات الرئيس عبد الفتاح السيسى طوال ١٠ سنوات انعكست على استصلاح وزراعة حوالى مليونى فدان تستكمل لأربعة ملايين فدان بنهاية ٢٠٢٦، تضاف للرقعة الزراعية، وهو ما يعتبر نجاح جديد فى قفزة تاريخية لم تشهدها مصر منذ إنشاء السد العالى، وفرت مئات الآلاف من فرص العمل وحسنت حالة الأمن الغذائى فى مصر وحققت طفرة فى الصادرات الزراعية.

أحمد ابراهيم

مصر تبدأ تدقيق أعداد اللاجئين وحصر التكلفة التي تتحملها الدولة لرعايتهم

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا، الخميس الماضي- ؛ لمتابعة حصر ما تتحمله الدولة المصرية من مساهمات لرعاية ضيوفها من مختلف الجنسيات، بحضور محمد شاكر المرقبي، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، والمهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، وعلى المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، وخالد عبدالغفار، وزير الصحة والسكان، وأشرف صبحي، وزير الشباب والرياضة، وعاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وكامل الوزير، وزير النقل، ونيفين القباج، وزيرة التضامن الاجتماعي، والسيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، ومحمد أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ورضا حجازي، وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، وأحمد سمير صالح، وزير التجارة والصناعة، وحسن شحاتة، وزير العمل، وأحمد عيسي طه، وزير السياحة والآثار، وسيد إسماعيل، نائب وزير الإسكان لشئون البنية الأساسية، وعبدالله محمد عبدالله، وكيل إدارة الجوازات بوزارة الداخلية، ومسئولي عدد من الوزارات والجهات المعنية.

وأشار رئيس الوزراء في مستهل الاجتماع إلى أن اللقاء يستهدف استعراض ومتابعة ما تتحمله الدولة المصرية من مساهمات نظير رعاية ضيوفها من مختلف الجنسيات والوافدين المقيمين في مصر من الأجانب، الذين تصل أعدادهم طبقا لبعض التقديرات الدولية إلى أكثر من ٩ ملايين ضيف ولاجئ يعيشون في مصر من نحو ١٣٣ دولة، بنسبة ٥٠,٤٪ ذكور، و٤٩,٦٪ إناث، وبمتوسط عمري يصل إلى ٣٥ سنة، يمثلون ٨,٧٪ من حجم سكان مصر.

السعيد: مصر تلقت عروضاً من ٧ سلاسل عالمية لاستغلال المقار القديمة للوزارات

صرحت وزيرة التخطيط د. هالة السعيد، بأن مصر تلقت عروضا من ٧ سلاسل عالمية لاستغلال المقار القديمة لوزاراتها، في الوقت الذي تقترب فيه من بيع حصة في محطات جبل الزيت والزعفرانة لمستثمر استراتيجي.

وقالت في – تصريحات صحفية على هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين -، إن الحكومة لديها مخطط كامل لمنطقة "وسط البلد" التي تضم الوزارات القديمة، مشيرة إلى تلقيها بالفعل ٧ عروض دولية من سلاسل فنادق عالمية لاستغلال هذه المقار.

وستظل هذه المباني مملوكة للدولة، وسيتاح للشركات استغلالها، وجرى بالفعل ترسية مجمع التحرير لصالح "ماريوت"، كما تم الاتفاق مع إحدى الجهات لاستغلال مبنى وزارة الداخلية القديم، بحسب تصريحات السعيد.

وزيرا الإسكان والبيئة يناقشان مقترحات إدارة وتشغيل مشروع تطوير موقع التجلي الأعظم بسانت كاترين

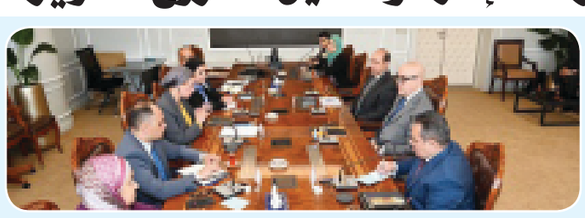

عقد الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، اجتماعا بمقر وزارة الإسكان بالعاصمة الإدارية الجديدة، لمناقشة مقترحات إدارة وتشغيل مشروع تطوير موقع التجلي الأعظم فوق أرض السلام بمدينة سانت كاترين، والأنشطة المنفذة بالمشروع بما يتناسب مع البيئة المحيطة وفقا لأسس وميادئ التنمية المستدامة، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والمقومات التي تتميز بها المنطقة، وذلك بحضور مسئولي الوزارتين.

وأكد الدكتور عاصم الجزار، أن مشروع تطوير مدينة سانت كاترين ينسجم ويتسق مع البيئة المحيطة، حيث تعد المعايير البيئية هي الحاكمة في تنفيذ أعمال التطوير، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما أن التطوير يشمل رفع كفاءة العمران القائم بمدينة سانت كاترين، وذلك تنفيذا لتكليفات الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بتطوير مدينة سانت كاترين، ووضعها بمكانتها اللائقة، وتعظيم الاستفادة من المقومات السياحية لهذه المدينة، ذات الطابع الأثري والديني والبيئي، تماشيا مع اتجاهات التنمية المستدامة.

وأشار وزير الإسكان إلى أن الوزارة، ومن خلال الجهاز المركزي للتعمير، وبتمويل من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، تتولى تنفيذ المخطط المتكامل لمشروع تطوير موقع التجلي الأعظم فوق أرض السلام بمدينة سانت كاترين، والذي وضعته الوزارة بالتعاون مع جميع الجهات المعنية، ويهدف إلى إنشاء مزار روحاني على الجبال المحيطة بالوادي المقدس، لتكون مقصدا للسياحة الروحانية والجبلية والاستشفائية والبيئية على مستوى العالم، بجانب توفير جميع الخدمات السياحية والترفيهية للزوار، وتنمية المدينة ومحيطها، مع الحفاظ على الطابع البيئي والبصري للطبيعة البكر، بما يؤهلها لتكون مقصداً عالمياً للسياحة الروحانية.

وأوضح الدكتور عاصم الجزار، أنه جار الانتهاء من المرحلة الأولى من أعمال تطوير موقع التجلي الأعظم فوق أرض السلام بمدينة سانت كاترين، والتي تشمل تنفيذ ١٤ مشروعا، وهي "تطوير النزل البيئي القائم - إنشاء النزل البيئي الجديد - إنشاء ساحة السلام - إنشاء الفندق الجبلي - إنشاء مركز الزوار الجديد - إنشاء المجمع الإداري الجديد - تطوير المنطقة السياحية - تطوير مركز البلدة التراثية - تطوير منطقة إسكان البدو - تطوير وادي الدير - إنشاء المنطقة السكنية الجديدة - إنشاء المنطقة السياحية الجديدة - شبكة الطرق والمرافق - الوقاية من أخطار السيول"

من جانبها، توجهت الدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، بالشكر للدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان، على الدعم والتنسيق الكامل بين الوزارتين في عدة ملفات مشتركة، والتفهم الحقيقي لدى الوزارة للموضوعات البيئية المعقدة في ظل المستجدات الدولية التي يشهدها العالم.

واستعرضت الدكتورة ياسمين فؤاد، الإجراءات والمستجدات التي اتخذتها وزارة البيئة فيما يتعلق بمشروع تطوير موقع التجلي الأعظم بمدينة سانت كاترين ، ومنها التعاون في دراسة تقييم الأثر البيئي الاستراتيجي للمشروع، والبنود المطلوب استكمالها بتلك الدراسة، تمهيدا لاستصدار الموافقات البيئية، كما ناقشت أوجه التعاون بين الجهات المعنية لوضع أفضل السبل لإدارة المدينة في ثوبها الجديد.

رضوى عبدالله

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩
رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
وائل خطاب
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة
المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

جرمين عامر
تكتب:

الاحتياط واجب

١٠ نساء .. يتربعن علي عرش القرصنه المعلوماتية

عزيزي القارئ ..
صديقي المستخدم ..
احذر ..
لا تنخدع ..
بنعومة المظهر .. والابتسامة الخلابة المرسومة علي الوجه ..
والعيون الناعسة .. والايدي الناعمة والرقة المتناهية في الضغط علي ازرار keyboard
فهذه اللمسات الرقيقة الناعمة والابتسامة المثبته علي الوجه
تخفي .. ورائها هاكرز
وحش معلوماتي .. محترف
يدرك .. احدث اللاعيب وحيل القراصنة
باظافر .. مهذبة مصبوغه باحدث الوان طلاء الاظافر
لتخفي .. مخاب مفترسة
وشعر غجري .. منسدل علي الظهر او معقود برباط ستان ناعم.
وعينان .. حادة والمصوبه تجاة هدف واحد
لا حياد عنه..
انها .. الهاكرز النسائي
الذي اصبح يمثل نحو ٨,٥٪ في امريكا مقابل ٩١٪ من القراصنة الرجال
وفقا لموقع ZIPPIA the career expert ٢٠٢١
وسط تكهنات بارتفاع خسائر الجرائم المعلوماتية عالميا لاكثر من ٦ ترليون دولار.
وتنامت الطلبات علي وظائف الامن السيبراني بالعالم لتبلغ قرابة ال٧ مليون وظيفة عام ٢٠٢٥
واليك عزيزي القاري وصديقي المستخدم النهم لاجهزة التكنولوجيا
اخطر ١٠ قراصنة نساء في العالم، وفقا لموقع كوبالت التي نشرت في ٢٠٢٣

• كرستينا سيشين كيا – تأثرت بفيلم "هاكرز" للنجمة انجلينا جولي. حاولت مرارا وتكرارا الاحتيال علي عدد من البنوك الامريكية والانجليزية بطريقة ذكية جدا في الوقت التي كانت تدرس فيه بجامعة نيويورك الامريكية.

نجحت في سرقة ملايين الدولارات عن طريق استخدام فيروس حصان طروادة الشهير. والذي يسمح للفيروس الخبيث بالتخفي عبر البرامج المختلفة والملفات الموجودة باجهزة المؤسسات والافراد.

قامت باستخراج عدد من جوازات السفر بجنسيات مختلفة لسرقة الاموال من البنوك حول العالم. وقد تم القبض عليها في عام ٢٠١٠ ووجه لها تهمة سرقة ٣ ملايين دولار وفتح عدة حسابات مصرفية مختلفة لاستخدامها في السرقة.

• ادريان كوك – تعرضت لحادث ابتزاز اخلاقي عبر الانترنت عندما نشر صديق لها عدة صور لها مخلة بالاداب. مستغلا بذلك جمالها الصارخ وولعها بالموضة والازياء لجني الاموال.

احدث هذا الحادث تغير جزري في حياتها. حيث قادها الي تعلم الاساليب المحترفة في القرصنة. وقامت بحزف جميع صورها من علي شبكة الانترنت.

بل انها ارتدت رداء الهاكرز الابيض، وبدات في تقديم مساعدات للفتيات التي يقعن في مثل هذا الابتزاز الغير اخلاقي بعد ذلك. مستندة الي تقرير الامم المتحدة ان ٩٥٪ من الجريمة المعلوماتية استهدفت النساء من تحرش وابتزاز واحتيال.

• يانج كراكر – ادركت يانج قيمة التوعية ونشر الامن السيبراني لحماية الفتيات. حيث انهم اكثر الفئات تعرض للابتزاز الالكتروني. فقامت بتعليم عدد من الفتيات اهم اساليب القرصنة لحماية انفسهم. الامر الذي جعلها تحصد شعبية كبري في بلادها الصين واصبحت خبيرة في انشاء البرمجيات الخبيثة.

• كيم فانفيك – لقبت "بجيجابيت" بدات رحلتها مع الهاكرز في سن ١٤ عام، عندما طورت احد الفيروسات الخبيثة. وكان التحدي الاكبر بالنسبة "لكيم" هو ابراز قوة النساء في مجال القرصنة المعلوماتية الذي يسيطر عليه الرجال. وبعدها انطلقت في عالم الفيروسات المدمرة.

• ريفت الدر – تعتبر اذكي قرصانة اخلاقية. قدمت العديد من المحاضرات للتوعية بالفيروسات وانواعها المختلفة وطرق الحماية منها واساليب الهاكرز الخبيثة في سرقة البيانات والابتزاز. وتفننت في تقديم حلول الامن السيبراني وحماية البيانات.

• شياو تيونج – كونت فريق من الفتيات لحماية من تتعرض لعمليات السرقة والابتزاز الالكتروني . قادت فريق امن الصين للفتيات في سن المراهقة حتي ان الشرطة الصينية طلبت منها العمل معها ولكنها رفضت.

• جود ميلون – حاولت اقناع الجمهور ان القرصنة ليست جريمة علي الاطلاق. وانها قد يقوم بها الهاكرز لاهداف سلمية مثل : حماية البشر من شرور القراصنة.

بدات حياتها كمبرمجة في عام ١٩٦٧. شكلت مجموعة من الهاكرز من ذوي الخبرة تحت اسم "سيبر بانك" ومن هنا انطلقت لكتابة العديد من الكتب للبرمجة والقرصنة حتي توفيت عام ٢٠٠٣ متاثرة بمرض السرطان.

• نتاشا جريجوري – زاع صيتها عام ١٩٩٠ من خلال موقع "لوحة الاعلانات". عندما زاد حجم الجريمة المعلوماتية وضحاياها، قررت ان تنشئ موقع خاص بها لكافحة الصور الاباحية عبر الانترنت لانقاذ الفتيات من الابتزاز الالكتروني.

• انا شيمان – روسية الاصل، تم اعتقالها في عام ٢٠١٠ بنيويورك مع ٩ قراصنة اخرين ووجهت لهم تهمة التجسس. وظلت معتقلة حتي تم ترحيلها لروسيا في عملية تبادل للاسري.

• جوانا رودكوسكا – بولندية الاصل اكتسبت شهرتها من ابتكارها وتطويرها ادوات وآليات لمكافحة القرصنة الالكترونية. الامر الذي جعلها تطلق عدة خدمات امنية بغرض حماية البيانات منها: طريقتين لاختراق ويندوس ٦ في عام ٢٠٠٦.

الي هنا .. انتهت قصص وحوادث اشهر ١٠ هاكرز نسائي في العالم.

ولكن .. لم ينتهي خطر الجريمة المعلوماتية.

التي لم تعد .. حكر علي الرجال دون النساء.

فاحدث تقرير لموقع كوبالت نشر في ٢٠٢٣

افاد انة من المتوقع ان تحدث زيادة في عدد القراصنة النساء ليصلوا الي ٢٥٪ عام ٢٠٢٥

المجرم/ المجرمة المعلوماتي .. يعيش بيننا
يعمل .. في الخفاء
لدية .. كل يوم جديد من الحيل والألعيب
يبتكر ويطور .. فيروساته الخبيثة
يخدع .. بمكر شديد
مستغلا .. جهل وطمع الانسان
ومن هنا ..
كان علينا ..
الاحتياط واجب.

تقرير حكومي: الطباعة ثلاثية الأبعاد تغير سوق البناء والتشييد حول العالم

«معلومات الوزراء» : تقنية صناعية سريعة النمو و حجم سوق البناء والتشييد باستخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد بلغ 18,2 مليون دولار في عام 2022 ومن المتوقع أن يسجل معدل نمو سنوي مركب 101,9% في الفترة من 2023 إلى 2030

أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، الإصدارة الرابعة من تقرير "مدن المستقبل"، بعنوان "المدن المطبوعة ثلاثية الأبعاد" والذي يتناول مفهوم المدن الذكية المستدامة والأدوات المستخدمة من جانب المؤسسات المعنية لتقييم مستوى ذكاء المدينة واستدامتها، ويتناول الأطر العالمية ومؤشرات القياس المعتمدة دوليًا بشأن المدن الذكية المستدامة، إلى جانب إلقاء الضوء على تطبيقات وممارسات تلك المعايير والمؤشرات على أرض الواقع، في محاولة تستهدف فهم عملية بناء المرونة والاستدامة الحضرية من خلال دمج تطبيقات وشبكات تكنولوجيا المعلومات في واقع الحياة اليومية الحضرية، الأمر الذي يسمح بالسيطرة على الموارد وتقليل الهدر ورفع أداء المدينة في القيام بوظائفها.

و أوضح مركز المعلومات من خلال هذا العدد أن الطباعة ثلاثية الأبعاد حظيت باهتمام كبير في السنوات القليلة الماضية وأصبح لها استخدامات في مجالات عدة، كالزراعة والرعاية الصحية وصناعة السيارات والقطارات والطائرات؛ حيث تسهم في بناء النماذج والهياكل المعقدة بكفاءة وفي أقصر وقت ممكن، وفي مجال الإنشاءات تطورت تطبيقات الطباعة ثلاثية الأبعاد بسرعة فائقة بصفتها طريقة أكثر دقة وأسرع وأقل تكلفة في بناء وتشييد المساكن ومدن بأكملها، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاستثمارات في هذه التقنية على مستوى العالم وبلغت القيمة السوقية لإنشاءات الطباعة ثلاثية الأبعاد العالمية نحو ٣,٤٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢ ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٣٢ أن تصل القيمة إلى نحو ٥١٩,٤٩ مليار دولار أمريكي بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ ٦٥,٢٥٪ .

اهتم التقرير في القسم الأول بتعريف الطباعة ثلاثية الأبعاد وتطبيقاتها في مجال الإنشاءات وسوق البناء العالمية للطباعة ثلاثية الأبعاد، حيث يُقصد بـ "الطباعة ثلاثية الأبعاد" مسميات عدة أبرزها مسمى "التصنيع بالإضافة" أو "التصنيع الرقمي المباشر" وتعمل هذه التقنية على تجميع ودمج وتصنيع المواد ببعضها البعض طبقة فوق أخرى لتكوين النموذج أو الشكل النهائي المراد طباعته من المنتجات باستخدام نموذج مجسم البيانات ثلاثي الأبعاد «CAD Model»، أي تحويل الشكل ثلاثي الأبعاد على الكمبيوتر إلى نموذج مجسم، ومن أبرز التقنيات في مجال البناء اثنتان هما "تقنية الأذرع المثبتة على السكة الطابعة"، و"الطباعة باستخدام تقنية الرمل».

وبالنظر إلى حجم القيمة السوقية للطباعة ثلاثية الأبعاد نجدها سريعة النمو، وقد قدر حجمها في عام ٢٠٢٢ بنحو ١٦,٧٥ مليار دولار أمريكي ومن المتوقع أن ينمو بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ ٢٣,٣٪ من عام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٣٠، وتجدر الإشارة إلى أن أمريكا الشمالية قد استحوذت على أكثر من ٣٣,٣٤٪ من الإيرادات العالمية لسوق الطباعة ثلاثية الأبعاد في عام ٢٠٢٢، كما برزت السوق الأوروبية كثاني أكبر سوق إقليمية في عام ٢٠٢١.

وفي مجال الإنشاءات تشير الإحصاءات إلى أن حجم سوق البناء والتشييد باستخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد بلغ ١٨,٢ مليون دولار في عام ٢٠٢٢، ومن المتوقع أن يسجل معدل نمو سنوي مركب يبلغ ١٠١,٩٪ في الفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٣٠، وتهيمن منطقة آسيا والمحيط الهادي على سوق البناء والتشييد باستخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد، ومن المتوقع أن تكتسب هذه التكنولوجيا زخمًا كبيرًا في ظل ما تقوم به الصين واليابان من جهود بارزة في توسيع استخدامات تلك التكنولوجيا.

وفيما يتعلق بفرص وتحديات الطباعة ثلاثية الأبعاد في مجال البناء والإنشاءات، تتمثل أبرز الفرص في "تحسين الإنتاجية، وتقليص سلاسل التوريد، والإبداع الهندسي، وانخفاض التكلفة، وسرعة البناء، بالإضافة إلى التأثيرات الاجتماعية حيث يحمل استخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد عددًا من الفرص الاجتماعية.

شيماء مرسي

«البترول»: بدء إنشاء محطة كهرباء من الطاقة الشمسية بمصفاة تكرير أسيوط

أعلنت وزارة البترول عن إسناد أعمال تنفيذ مشروع محطة توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الخلايا الشمسية بقدرة ١٠ ميجاوات في شركة أسيوط لتكرير البترول إلى تحالف شركتي إنبي وبتروجت ذراعا قطاع البترول في مجالات التصميمات الهندسية والمقاولات العامة والإنشاءات.

ومن المخطط الانتهاء من تنفيذ المشروع البالغ تكلفته الاستثمارية ٥٥٠ مليون جنيه خلال ١١ شهرًا بهدف تخفيف الانبعاثات وفي اطار تحقيق التنمية المستدامة.. وأوضحت الوزارة أن قطاع البترول حاليًا يقوم على تنفيذ مشروع مماثل لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة ٦,٥ ميجاوات بالشركة العامة للبترول بتكلفة استثمارية ٥٠٠ مليون جنيه، وسيتم تمويل هذين المشروعين من خلال منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي ضمن برنامج «دعم إصلاح سياسات الطاقة» بدون تكلفة على قطاع البترول تماشيًا مع خطة عمل الوزارة لترجمة الرؤى والاستراتيجيات إلى مشروعات محددة قابلة للتنفيذ على أرض الواقع.

وتتجسد أهمية المشروعين كوسيلة للمساهمة في إتاحة مصادر طاقة بديلة ومستدامة والاسهام في تخفيف الأحمال على الشبكة القومية للكهرباء ومجابهة الزيادة في احتياجاتها وتوجيه الكميات التي يتم توفيرها لتلبية جزء من الطلب المنزلي والصناعي المتزايد على الكهرباء، هذا إلى جانب توفير استهلاك كميات من الوقود البترولي المستخدم في توليد الطاقة.

وزيرة التضامن: تنفيذ ٣٨٥ ألف مشروع متناهي الصغر حتى عام ٢٠٢٣ بتمويل مليار جنيه

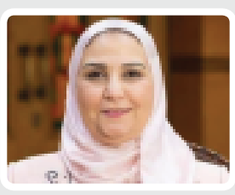

أعلنت نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي، تنفيذ ٣٨٥ ألف مشروع متناهي الصغر حتى عام ٢٠٢٣ بتمويل مليار جنيه في الصعيد، وذلك خلال تقرير استعرضته الوزيرة ، بشأن برنامج "الحد من الفقر" والذي تنفذه المؤسسة القومية لتنمية الأسرة والمجتمع التابعة لوزارة التضامن، ويستهدف محافظات الصعيد بالتنمية.

وأشار التقرير إلى تقديم البرنامج منذ انطلاقه وحتى عام ٢٠٢٣، قروضا دوارة بقيمة تزيد على مليار و١٧٤ ألف جنيه لاستخدامها كقروض دوارة في تنفيذ ٣٨٥ ألف مشروع متناهي الصغر للمستفيدين من الفئات الراغبة في الالتحاق بسوق العمل بمحافظات أسيوط وسوهاج وقنا.

وذكر التقرير، أن برنامج الحد من الفقر يعد إحدى آليات الوزارة لمواجهة الفقر متعدد الأبعاد، والذي أولى اهتماما خاصا لمحافظات الصعيد، مع استهداف المناطق الأشد فقرًا في ضوء أولويات السياسات الاجتماعية والسعي الدؤوب لتحسين سبل الحماية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية للنساء في صعيد مصر، ومن خلال جهود المؤسسة القومية لتنمية الأسرة والمجتمع لدعم الأسر الأولى بالرعاية عبر برنامج التمكين الاقتصادي بالمؤسسة بإنشاء والتوسع في مشروعات متناهية الصغر تدر عليهم دخلا يكفي متطلباتهم الحياتية وتوفير حياة كريمة.

وأضاف التقرير أن المشروع قام برفع الحد الأقصى للتمويل ليواكب المتغيرات الاقتصادية ليصبح ٣٠ ألف جنيه مقابل ٧٠٠٠ جنيه في السابق، ويتم سداد قيمة القرض والمصروفات الإدارية على أقساط شهرية تصل إلى ٢٤ شهرا، ويقدم المشروع للمستفيدين خدمات التمويل بمصروفات إدارية بسيطة تتناسب مع الظروف الاقتصادية للمستفيدين.

الحكومة تنفي عودة عمل الموظفين "أونلاين" يوم الأحد من كل أسبوع

نفى مجلس الوزراء صدور قرار لرئيس الحكومة مصطفى مدبولي بعودة يوم الأحد من كل أسبوع يوم عمل للموظفين بنظام الـ "أون لاين" من المنزل اعتبارا من شهر أغسطس المقبل.

وقد تم نفي تلك الأنباء تماماً، وأكد مجلس الوزراء أنه لا صحة لعودة يوم الأحد من كل أسبوع يوم عمل للموظفين بنظام الـ "أون لاين" من المنزل اعتباراً من شهر أغسطس المقبل.

وتداولت بعض صفحات التواصل الاجتماعي فيديو يتضمن قراراً لرئيس الوزراء بعودة يوم الأحد من كل أسبوع يوم عمل للموظفين بنظام الـ "أون لاين" من المنزل اعتباراً من شهر أغسطس المقبل، وأن الفيديو المتداول قديم ويعود للعام الماضي ٢٠٢٣.

«تنمية المشروعات» يمول ٢٤ عقدًا لتطوير البنية الأساسية في الدقهلية بـ ١٨٥,٢ مليون جنيه

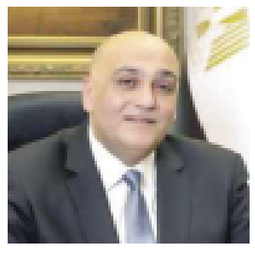

وقع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغيرة اتفاقا جديدًا مع محافظة الدقهلية بتمويله ٤ ملايين جنيه ضمن إتفا

الحكومة تنفي عودة عمل الموظفين "أونلاين" يوم الأحد من كل أسبوع

نفى مجلس الوزراء صدور قرار لرئيس الحكومة مصطفى مدبولي بعودة يوم الأحد من كل أسبوع يوم عمل للموظفين بنظام الـ "أون لاين" من المنزل اعتبارا من شهر أغسطس المقبل.

وتداولت بعض صفحات التواصل الاجتماعي فيديو يتضمن قراراً لرئيس الوزراء بعودة يوم الأحد من كل أسبوع يوم عمل للموظفين بنظام الـ "أون لاين" من المنزل اعتبارا من شهر أغسطس المقبل.

وقد تم نفي تلك الأنباء تماماً، وأكد مجلس الوزراء أنه لا صحة لعودة يوم الأحد من كل أسبوع يوم عمل للموظفين بنظام الـ "أون لاين" من المنزل اعتبارا من شهر أغسطس المقبل، وأن الفيديو المتداول قديم ويعود للعام الماضي ٢٠٢٣.

وأوضح أن قرار رئيس الوزراء الخاص بعمل الموظفين يوم الأحد من كل أسبوع بنظام الـ "أون لاين" قد صدر ليتم تطبيقه فقط خلال شهر أغسطس من العام الماضي ٢٠٢٣.

تفاؤل يسبق مناقشة بيان موازنة ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ تحت قبة البرلمان

مشروع موازنة الحكومة العامة الجديد يشتمل لأول مرة علي الموازنة العامة للدولة وموازنات 40 هيئة اقتصادية كمرحلة أولي بإجمالي مصروفات 6,4 تريليون جنيه وإيرادات 5,05 تريليون جنيه

يبدأ البرلمان هذا الأسبوع ، مناقشة مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، و موازنات الهيئات العامة الاقتصادية، ولأول مرة، تقديم مشروع موازنة الحكومة العامة لمجلس النواب، تلك الموازنة التي تشمل «الموازنة العامة للجهاز الإداري للدولة وكافة الهيئات الاقتصادية»، حيث ينتظر أن يلقي وزير المالية الدكتور محمد معيط، البيان المالي للموازنة أمام البرلمان، ووزيرة التخطيط، هالة السعيد، بيان بخطة التنمية الاقتصادية السنة المالية ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥، وذلك في جلسات هذا الأسبوع .

وتتمثل أهم الأرقام الواردة بمشروع الموازنة العامة عن العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، في زيادة موازنة الدعم والحماية الاجتماعية إلى ٦٣٥,٩ مليار جنيه في العام المالي الجديد ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ ؛ لتبلغ ٦٣٥,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٢٩,٧ مليار جنيه في العام المالي الحالي، بمعدل نمو سنوي ٢٠ ٪ ؛ مع تخصيص ٤٩٥,٦ مليار جنيه للصحة و٨٥٨ مليارا للتعليم بموازنة العام المالي المقبل وأكثر من ١٣٩,٥ مليار جنيه للبحث العلمي، إضافة إلى ٢١٥ مليار جنيه للمعاشات و٢٣ مليارا لدعم الصادرات و٤٠ مليارا لـ "تكافل وكرامة"، وبيلغ إجمالي مصروفات الحكومة العامة ٦,٤ تريليون جنيه، وإيراداتها ٥,٠٥ تريليون جنيه.

وتعد الموازنة العامة أو الميزانية هي البيان المالي السنوي للدولة، وهو تقرير يحتوى على إيرادات الدولة (مصادر الدخل) ومصروفاتها (ما سيتم إنفاقه) لتنمية وتطوير الجوانب المختلفة للبلاد.

وتعرف «الموازنة العامة للدولة» على أنها بيان تقديري تفصيلي معتمد يحتوى على الإيرادات العامة التي يتوقع أن تحصلها الدولة، والنفقات العامة التي يلزم إنفاقها خلال سنة مالية قادمة؛ فالموازنة تعتبر بمثابة البرنامج المالي للخطة التي تعمل بها الدولة عن سنة مالية مقبلة من أجل تحقيق أهداف محددة في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول.

وكان الدكتور محمد معيط وزير المالية، أعلن أنه تنفيذا للتوجيهات الرئاسية بزيادة المخصصات المالية للصحة والتعليم لزيادة الاستثمار فى التنمية البشرية، فإن الدولة رغم أنها تتحمل الكثير من آثار الأزمات العالمية والإقليمية سوف تركز على التنمية البشرية، خلال الست سنوات المقبلة اعتبارًا من العام المالى الجديد ٢٠٢٤/٢٠٢٥، من خلال الالتزام بتعزيز الإنفاق على الصحة والتأمين الصحى الشامل وتطوير التعليم؛ لاستكمال استراتيجية بناء الإنسان المصرى، على نحو انعكس فى رفع مخصصات القطاع الصحى إلى ٤٩٥,٦ مليار جنيه بموازنة العام المالى المقبل، مقارنة بـ٣٩٦,٩ مليار جنيه فى العام المالى الحالى بمعدل نمو سنوي ٢٤,٩ ٪، ورفع مخصصات قطاع التعليم إلى ٨٥٨,٣ مليار جنيه مقارنة بـ٥٩١ مليار جنيه خلال العام المالى الحالى بمعدل نمو سنوي ٤٥٪ و٤٥٪ وزيادة مخصصات البحث العلمى لأكثر من ١٣٩,٥ مليار جنيه مقارنة بـ٩٩,٦ مليار جنيه بمعدل نمو سنوي ٤٠,١ ٪ .

أضاف الوزير، أننا مستمرون فى العمل على تخصيص المزيد من الموارد للإنفاق على الصحة والتعليم خلال تنفيذ الموازنات المقبلة لتطوير كل عناصر المنظومتين الصحية والتعليمية، موضحًا أننا حريصون على توفير كل متطلبات استدامة تطور المنظومة الصحية؛ بما يضمن توفير خدمات صحية ذات جودة، حيث تم توفير الاعتمادات المالية اللازمة للتوسع فى مبادرات «الرعاية الصحية»، وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية للمستشفيات، وزيادة الدعم الموجه لبرامج التأمين الصحى، جنبًا إلى جنب مع استهداف سرعة التوسع التدريجى فى مد مظلة التأمين الصحى الشامل بالمحافظات؛ باعتباره أداة رئيسية فى إصلاح القطاع الصحي، وتحقيق حلم كل المصريين، فى توفير الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة لكل أفراد الأسرة المصرية.

وقال وزير المالية الدكتور محمد معيط، إن الموازنة العامة للدولة» إننا نعمل على تخصيص المزيد من الموارد لرفع كفاءة الكوادر البشرية بالصحة والتعليم الجامعي وقبل الجامعي، وقد تضمنت الحزمة الاجتماعية الأخيرة تخصيص ١٥ مليار جنيه زيادات إضافية للأطباء والتمريض والمعلمين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، منها: ٨,١ مليار جنيه لإقرار زيادة إضافية فى أجور المعلمين بالتعليم قبل الجامعي، تتراوح بين ٣٢٥ جنيهًا إلى ٤٧٥ جنيهًا، و١,٦ مليار جنيه لإقرار زيادة إضافية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمعاهد والمراكز البحثية، و٤,٥ مليار جنيه لإقرار زيادة إضافية لأعضاء المهن الطبية وهيئات التمريض تتراوح من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ جنيه فى بدل المخاطر للمهن الطبية، وزيادة تصل إلى ١٠٠٪ فى بدل السهر والمبيت.

انتصار للمواطن

وفي تصريحات له ، أكد الدكتور فخري الفقي، رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، أن مجلس النواب يستعد لمناقشة مشروع الموازنة العامة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، ولأول مرة مشروع موازنة الحكومة العامة، وينتظر أن يلقي عنها وزير المالية الدكتور محمد معيط، البيان المالي أمام البرلمان، ووزيرة التخطيط، هالة السعيد، بيان بخطة التنمية الاقتصادية السنة المالية ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥، وذلك خلال هذا الأسبوع .

وأضاف رئيس لجنة الخطة والموازنة : أن اللجنة فور إحالة البيان المالي لها ستبدأ في وضع خطتها لمناقشة الموازنة العامة الجديدة وعقد جلسات مع الوزارات المختلفة تبدأ مع وزيري المالية والتخطيط، كما سترسل الموازنة لكل لجان البرلمان لوضع الملاحظات والمطالبات بشأن القطاعات المرتبطة بهم.

واعتبر "الفقي" أن الموازنة العامة الجديدة تنتصر لتخفيف الأعباء المعيشية عن المواطن رغم استمرار الظروف الإقليمية المحيطة وما تفرضه من تحديات اقتصادي، لافتا إلى أنها تأتي بعد قرارات السياسة النقدية الأخيرة، وعلى رأسها تحرير سعر الصرف في ٦ مارس الماضي، وما تبعها من تحسن تصنيف الاقتصاد المصري والتي لم تكن لتحدث لولا اتفاق رأس الحكمة وتوافر حصيلة كافية من النقد الأجنبي.

وأضاف أن هناك مؤشرات تفاؤلية ترتبط بتدفقات نقدية أخرى قادمة من شركاء التنمية سواء صندوق النقد الدولي أو الاتحاد الأوروبي، وهو ما يزيد من التوقعات لحدوث تراجع تدريجي لسعر الصرف في الفترة القادمة نتيجة تدفقات قادمة من شركاء التنمية سواء صندوق النقد أو الاتحاد الاوروبي وهو ما يسهل مهمة وزارة المالية في تحديد سعر الصرف ووضع استراتيجية لإدارة الدين العام.

وأشار إلى أنه مازالت المخاطر المحيطة بمصر قائمة خاصة مع اتساع نطاق التوتر الإقليمي الحالي، ما يجعل هناك تأثير لها على الموازنة، لذلك سيكون هناك قدر من الحيطة في إعدادها ترتبط بمراعاة التقلبات الخاصة بسعر الصرف وقيمة برميل البترول، نظرا للظروف الإقليمية والعالمية.

وأوضح أن الإيرادات منتظر أن يكون بها طفرة كبيرة من خلال عملية الميكنة والأوعية الضريبية التي كان بها زيادة، بجانب ارتفاع الحصيلة الضريبية مع زيادة الإيرادات غير الضريبية، مشيرا إلى أن الظروف الإقليمية التي نمر بها جعلت هناك تزايد في الإنفاق مرتبط بالباب الأول الخاص بـ"الأجور" والباب الرابع المتعلق بالدعم والمنح، كما أنه سيتم ترشيد الإنفاق بالباب السادس والخاص بالاستثمارات العامة حتى يتناغم مع السياسة النقدية لمحاربة التضخم، وذلك تنفيذا لتوجيهات الرئيس بخفض الإنفاق العام لـ١٥ ٪ بما لا يخل باستكمال المشروعات القومية والالتزام ببداية المرحلة الثانية من حياة كريمة.

وقال إن مشروع الموازنة يأتي لأول مرة به إعادة هيكلة جديدة وذلك بعد تعديلات قانون المالية العامة والذي يستحدث ما يسمي بـ "موازنة الحكومة العامة" التي تضم الموازنة العامة للدولة وموازنات ٥٩ هيئة اقتصادية، على أن يتم ذلك تدريجيا خلال ٥ سنوات، لافتا أن مشروع موازنة الحكومة العامة عن العام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تشتمل علي الموازنة العامة للدولة وموازنات ٤٠ هيئة اقتصادية كمرحلة أولي، والتي سيكون لها دور في إظهار القدرات المالية للدولة ككل وسينعكس بالإيجاب على المؤشرات الاقتصادية للدولة.

انفراجة اقتصادية

النائب ياسر عمر، وكيل لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، يوضح أن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، يأتي وسط بداية انفراجة في الأزمة الاقتصادية بعد زيادة الحصيلة الدولارية نتاجا عن اتفاق رأس الحكمة وترقب وصول الدفعة الثانية المنتظرة في مايو طبقا لما أعلن عنه الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء، بجانب ارتفاع التدفقات النقدية من الخارج.

وأشار في تصريحات له إلى أن الانطباعات الأولي عن مشروع الموازنة العامة ترتكز على أستكمال استراتيجية بناء الإنسان التي تحرص عليها الدولة وتتعلق بزيادة مخصصات الصحة والتعليم وزيادة الدعم، لا سيما وأن معدلات التضخم إضافة إلى أن ١٧٩ مليار جنيه آلت للخزانة العامة للدولة من مشروع «رأس الحكمة » .

واعتبر وكيل لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، أن التعديلات الجديدة بقانون المالية العامة الموحد، تعطي نوعا من التفاؤل إذ أن مشروع موازنة الحكومة العامة عن العام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ يشتمل لأول مرة علي الموازنة العامة للدولة وموازنات ٤٠ هيئة اقتصادية كمرحلة أولي، بإجمالي مصروفات تقدر بنحو ٦,٤ تريليون جنيه، وإيرادات بنحو ٥,٠٥ تريليون جنيه، لافتا إلي أن هذه الموازنة هي الأولي من نوعها، بعد التعديل التشريعي الذي أدخله مجلس النواب علي قانون المالية العامة الموحد، لما يحقق مزيد من الاصلاحات الهيكلية.

ولفت "عمر" إلى أنه بمجرد إلقاء البيان المالي وبيان الخطة ستبدأ اللجنة في وضع خطتها فورا للمناقشات، وستشمل جلسات مع الوزراء تبدأ القطاعات الخدمية والصحة والتعليم ثم باقي الوزارات تباعا، كما سيتم إرسالها للجان الأخرى.

رضوى عبدالله

البرلمان يتدخل لإنقاذ القطن المصري

روشتة برلمانية تتضمن 6 توصيات من مجلس الشيوخ علي رأسها تحديد الكميات المطلوبة قبل ميعاد الزراعة لتلبية احتياجات المغازل والتصدير وإعلان سعر استلام المحصول ودعم المزارعين لتحقيق العدالة في المنافسة مع المنتجين الاجانب

ناقش مجلس الشيوخ خلال جلسته العامة الأسبوع الماضي برئاسة المستشار عبد الوهاب عبد الرازق اليوم تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الزراعة والري ومكتب لجنة الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار عن دراسة بشان زراعة القطن المصري التحديات والمحفزات لتحسين المناخ الاستثماري وعرضت الدراسة المعوقات التي تواجه زراعة القطن والحلول المقترحة لمواجهة التحديات.

ووضعت اللجنة ٦ من التوصيات المهمة لدعم استعادة ريادة القطن المصري ، جاء في مقدمتها التوصية بتحديد الكميات المطلوبة من القطن قبل ميعاد الزراعة بفترة كافية مع وضع سعر استرشادي، على أن تشمل التوسع في المساحات المزروعة بالقطن قصير التيلة ،بتوشكى، وذلك بالتعاون التام والتنسيق الكامل بين الجهات المعنية بالشأن، وتوفير الأقطان قصيرة التيلة لمصلحة القطاع الخاص بدلا من استيرادها من الخارج بالعملة الصعبة، وتحديد المساحات المطلوب زراعتها بناءً على طلبات قطاع الصناعة والتجارة لاحتياجات المغازل والتصدير، وضرورة تطبيق نظام الزراعة التعاقدية للقطن وإعلان سعر استلام للمحصول قبل بداية الزراعة بوقت كافي ووضع خطة تكون واضحة وملزمة بحيث تحدد المسئوليات لكل طرف وتضمن احتياجات الشركة القابضة للمغازل، على أن تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بمتابعتها وتكليف الجمعيات كي تنفذ الكميات المطلوبة لتكفي القطاعين العام والخاص .

وتمثلت ثاني التوصيات في تحديد الجهة التي تقوم بشراء القطن وتحديد السعر على أن يتم تحديد سعر استرشادي مع بداية موسم الزراعة، مع مراعاة أن يتم مراجعة وتقييم سعر الضمان بصفة دورية، وذلك في سبيل إعادة تقدير سعر الضمان بما يُحقق السعر العادل للمزارع وجميع الأطراف المعنية بمنظومة القطن بن فيما أوصت اللجنة بتحديد الكميات المستوردة من القطن لتشجيع المغازل المحلية على الاستهلاك المحلي، مع تدخل الدولة للتخلص من الفضلة في نهاية الموسم لما له من تأثير على الموسم التالي .

وأوصت اللجنة باستنباط وتربية الأصناف والهجن الجديدة المتفوقة في الانتاجية والمرغوبة في صفات الجودة التي تناسب التصنيع المحلي لتحقيق هامش ربح للزارع ، كما أوصت باستخدام الأصناف عالية الانتاجية، وتوفير التقاوي النقية المحسنة والارتقاء بجودة التقاوي وزراعة القطن في تجمعات، حيث إن الزراعة التجميعية تُسهل وتيسر استخدام الميكنة الزراعية ومكافحة الآفات، بالإضافة لضبط الري والصرف، كما تساعد على سهولة وتدقيق حصر المساحة المزروعة قطناً واستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة والري مثل الزراعة على مصاطب لتقليل تكاليف المقاومة وتقليل كمية مياه الري، ومقاومة الآفات والالتزام بخطة الدولة في الري الحديث.

وشملت التوصيات كذلك دعم مزارعي القطن، وذلك من خلال التشجيع والتحفيز على خدمة الأرض بالميكنة والحرث والتسوية بالليزر ودراسة إمكانية تقديم الدعم المادي لمزارعي القطن أسوة بما يحدث في الكثير من الدول المنتجة للقطن و وضع سياسة لدعم المزارعين لإنتاج القطن المصري من خلال تقديم عون حقيقي للمزارعين حتى تكون هناك عدالة في المنافسة بينهم وبين المنتجين الأجانب.

وأوصت اللجنة كذلك بتعزيز سياسات تجارة القطن وتسويقه، وذلك من خلال الاهتمام بوضع سياسة سعرية مناسبة لتسويق القطن المصري، وتشجيع الزارع على التوسع في زراعته، مع وجود نظام واضح العالم لتسويق القطن المصري من المزارعين ودعم القطن في حالة ارتفاع سعره الاسترشادي والتوسع في تطبيق منظومة التسويق الجديدة بحيث تشمل جميع مناطق زراعة القطن مع معالجة نقاط الضعف والقصور بها وزيادة المرونة ودراسة خفض الفوائد البنكية على تجارة القطن، لارتباطها بقدرة التاجر على التصدير بأسعار تنافسية في الوقت المناسب وبالتالي تعود على الزارع وعمل دراسة تحليلية عند نهاية موسم التسويق سنويا، وربطها بالتكاليف والإنتاجية والأسعار وغيرها، حيث يمكن من نتائج هذه الدراسة توجيه القرار أو التدخل بالدعم المادي في حالة تدني الأسعار والاستفادة من القيمة المضافة في أول سلسلة توريد القطن، مثل منتجات الزيت والعلف، وتحديد هامش مادي لدعم الزارع وزيادة التسهيلات المقدمة لشركات تجارة الأقطان لتوفير السيولة لإجراء عملية الشراء بفائدة مخفضة.

وشملت التوصيات كذلك الاهتمام ببحوث القطن، وذلك من خلال دعم الخطة البحثية لمعهد بحوث القطن والعمل على إدراج المصانع التجريبية للمعهد في خطة التطوير و مساعدة معهد بحوث القطن في استيراد مجموعة من الأصول الوراثية من بعض الدول مما يزيد في توسيع القاعدة الوراثية للأقطان المصرية وتربية أصناف متفوقة إنتاجيا ومقاومة للظروف البيئية المعاكسة.

من جانبه ، قال المهندس عبد السلام الجبلي، رئيس لجنة الزراعة والري بمجلس الشيوخ، إن الدراسة التي ناقشها المجلس بشأن محصول القطن، كانت من أهم الملفات لدى لجنة الزراعة والري واستغرقت وقتا طويلا لمناقشة كافة محاورها، وذلك نظرا لأهمية ذلك المحصول الذى يرتبط تاريخيا بالمصريين، "حيث كنا نزرع نحو ٢ مليون فدان في الماضي، وكان يمثل أهم مورد اقتصادي للمصريين باعتباره المحصول الرئيسي للفلاح المصري، كما كان أهم مورد للعملة الأجنبية بالنسبة للدولة".

وأضاف الجبلي: للأسف شهدت السنوات السابقة، تراجع كبير في زراعة القطن، حيث تراجعت مساحة زراعته إلى ٢٠٠ ألف فدان بعدما كانت ٢ مليون فدان، حيث تم استبدال زراعته بزراعة محاصيل أخرى، وهو ما كان يتطلب البحث عن السبب لا سيما وأن محصول القطن كان له فوائد عديدة وكان يوفر فرص عمل أيضا.

وتابع رئيس لجنة الزراعة والري بمجلس الشيوخ: يحسب للرئيس عبد الفتاح السيسي، أنه تنبه لذلك الملف الهام، وقام بالتعامل معه بالطريقة الصحيحة، وهي البدء بالتسويق قبل الزراعة، لأن الفلاح كان يسأل نفسه "هزرع القطن ليه هوديه فين".

وأضاف الجبلي وجه الرئيس بإنشاء أكبر مصنع للغزل في العالم، وبالفعل قمنا بزيارة ميدانية له على الطبيعة، ونراه ليس له مثيل في العالم، حيث يقام على مساحة ٦٢ ألف متر، وهو ما يعد خطوة هامة والبداية الصحيحة للنهوض بزراعة القطن.

وواصل قائلا النجاح يبدأ من هنا، توفير التسويق قبل الزراعة، ما ينبئ بنتائج جيدة، مشيرا إلى أهمية المحصول في كونه كثيف العمالة مما يوفر فرص عمل، كما تقوم عليه صناعات مختلفة مثل الزيوت والأعلاف والغزل والملابس وغيرها.

وتابع لا يجوز أن يكون عددنا ١٠٠ مليون نسمة، ونستورد ملابس من الخارج، لا بد من خطة واضحة بالأرقام لعمل اكتفاء ذاتي من الملابس.

وطالب الجبلي، الحكومة بسرعة التفاعل مع الدراسة المعروضة، وإعداد خطة متكاملة للرد عليها، توضح بالأرقام كيفية النهوض بذلك الملف واستعادة الريادة التاريخية في محصول القطن وصناعة الغزل والنسيج.

و، قال النائب جمال أبو الفتوح، وكيل لجنة الزراعة، إن القطن من أهم المحاصيل الزراعية، وتعتمد عليه مصانع عديدة، ومصر كانت الدولة الرائدة في إنتاج وتصدير القطن، وحاليا تأخرنا كثيرا ودول أخرى تقدمت، مطالبا بتوحد الجهات والهيئات المعنية في هيئة واحدة بدلا من عمل وزارة الزراعة ووزارة التخطيط ووزارة الصناعة وغيرها كل بمفرده، يجب تنسيق الجهود.

انطلاق موسم ٢٠٢٤

يذكر أن موسم زراعة القطن فى مصر انطلق منذ أول مارس وينتهى فى ١٠ مايو، الذى يشترط لزراعته تربة خاصة وجو صالح حيث يتطلب كل نوع من أنواع القطن ظروفًا خاصة مثل الجو والتربة كما لا تصلح للأنواع الأخرى.

وأكد الدكتور ياسر المنسى وكيل معهد القطن على أهمية الإخلاء المبكر للمحصول الشتوى وخدمة الأرض مبكرا، إلى جانب الاهتمام بالزراعة فى المواعيد المناسبة وذلك حتى يحصل المزارع على أعلى إنتاجية والاهتمام بالخف والتسميد والرى فى المواعيد المناسبة.

وتتمثل الخريطة الصنفية لمحصول القطن هذا العام فى عدد من الأصناف المنتشرة والتى تم توزيعها وفقا لدرجات الحرارة والحصول على إنتاجية عالية.

وتتضمن الخريطة الصنفية لمحصول القطن عددًا من الأصناف المنتشرة والتى يتم تحديدها وفقًا لدرجات الحرارة للحصول على انتاجية عالية فوفقًا لقرارات وزارة الزراعة لا يجوز أن تزرع اصناف من القطن تُخالف الأصناف المحددة لكل منطقة ويُستثنى من هذا القرار مزارع وزارة الزراعة والحقول التى تُجرى عليها تجارب من معهد بحوث القطن بمركز البحوث الزراعية بما فيها المزارع المعاونة ايا كان موقعها والتى يُحددها معهد بحوث القطن.

و أكد الدكتور مصطفى عطية أستاذ المعاملات الزراعية بمعهد بحوث القطن، بمركز البحوث الزراعية، أن الالتزام بالتوقيت الأمثل لزراعة محصول القطن نقطة محورية للوصول لأفضل عائد اقتصادي يأمل اليه قطاع عريض من مزارعي الذهب الأبيض.

وأوضح عمارة أن التوقيت الأمثل لزراعة محصول القطن فى محافظات الوجه القبلي من محافظة المنيا وصولاً إلى سوهاج يكون منذ بداية شهر مارس حتى نهايته بالإضافة إلى بعض المساحات المنزرعة بصنف جيزة ٩٨ فى الأقصر وأسوان.

وأشار عطية إلي أن التأخير عن الموعد الأمثل للزراعة يستدعى اتباع مجموعة من التوصيات والمعاملات الخاصة، ويعرض صاحبه لخسارة أكيدة من أجمالي الحصاد المتوقع بنسب تتراوح ما بين ١٥ إلى ٣٥٪ وهى مقاربة رقمية لا يمكن الاستهانة بها حيث تصل إلى ٢ قنطار للفدان.

وأضاف عطية أن المواعيد المثلى لزراعة القطن فى الوجه البحرى تبدأ من منتصف مارس وحتى نهاية مايو، وأن السبب فى طول هذه الفترة هو طبيعة الطقس السائد فى هذه المناطق وأيضًا أنه يكون لاحقًا لمحصول القمح وهى المسألة التى تحتم الانتظار حتى حصاده ليبدأ بعدها المزارعين فى تنفيذ المعاملات الخاصة بالذهب الأبيض.

وأشار عطية إلى أن معهد محاصيل القطن راعى هذه النقطة بشكل خاص لوضع برامج وتوصيات فنية وارشادية تلائم زراعات القطن المتأخرة بعد المحاصيل الشتوية الكاملة والبقول وأبرزها محصولى القمح والفول البلدى، مشيرًا إلى الجهود البحثية التى أتاحت هذه الميزة التى لم تكن متوفرة قبل ٣ عقود.

وأضاف أن هناك عديد من الأصناف التى تم البدء فى زراعتها هذ الموسم والتى تتميز بالإنتاجية المرتفعة ومنها سوبر جيزة ٨٦ وسوبر جيزة ٩٤ وسوبر جيزة ٩٧ من طبقة الاقطان طويلة التيلة للوجه البحرى، وسيتم التوسع فى صنف سوبر جيزة ٩٧ من هذه الطبقة، وكذلك الاصناف إكسترا جيزة ٩٢ وإكسترا جيزة ٩٦ وإكسترا جيزة ٩٣ وإكسترا جيزة ٤٥ من طبقة الاقطان فائقة الطول، وفى الموسم الجارى سيتم التوسع فى صنف جيزة ٩٨ من طبقة الاقطان الطويلة للوجه القبلى بجانب الصنف جيزة ٩٥ بالوجه قبلى.

وكان مجلس الوزراء قد حدد سعر ضمان القطن ب ١٠ الاف جنيه فى محافظات الوجه القبلى و١٢ ألف فى محافظات الوجه البحرى على أن يتم الالتزام بالأسعار العالمية عن إطلاق المزادات والتى سوف تتخطى تلك الحدود بنسب كبيرة.

اسامة المنياوي

الأسعار تتراجع والحكومة تتعهد بالمزيد

رئيس الوزراء: نتابع ملف ضبط الأسعار التى ستأخذ مسارًا نزوليًا وستستمر في التراجع خلال الفترة المقبلة مع استقرار السياسات النقدية وإتاحة العملة الصعبة وتشغيل المصانع بكامل طاقتها

تواصل الحكومة بمختلف أجهزتها جهودها لضبط الأسواق ، وفي هذا الإطار ، ترأس الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، الأسبوع الماضي ، اجتماع لجنة ضبط الأسواق وأسعار السلع، وذلك بحضور كل من الدكتور علي المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، والمهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، و حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، و أحمد الوكيل، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، والدكتور محمود ممتاز، رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، والمهندس إبراهيم السجيني، رئيس جهاز حماية المستهلك، واللواء خالد الجزار، مساعد رئيس جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، والمستشار هاني حنا، مساعد وزير العدل لشئون التشريع، واللواء محمد فتح الله، مدير الإدارة العامة لشرطة التموين بوزارة الداخلية، والدكتور علاء عز، الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية ، و أشرف الجزايرلي، رئيس غرفة الصناعات الغذائية، والدكتورة هبة شاهين، المدير التنفيذي لمبادرة إصلاح مناخ الأعمال (إرادة)، والنائب طارق حسانين، عضو مجلس النواب ورئيس غرفة صناعة الحبوب، و وائل زيادة، مساعد وزيرة التخطيط للشئون الاقتصادية والاستثمار، و عبد الله غراب، رئيس الشعبة العامة للمخابز، ومسئولي الوزارات والجهات المعنية.

وأكد رئيس مجلس الوزراء خلال الاجتماع أن الحكومة، بمختلف أجهزتها المعنية، تتابع بصورة دورية عبر فرق العمل والرصد انخفاض أسعار السلع المختلفة بالأسواق، وفق الآليات التي اتخذتها الدولة، ممثلة في الحكومة والبنك المركزيّ، بالإفراج عن جميع السلع في الموانئ، وتوفير المكون الدولاري المطلوب.

وقال الدكتور مصطفى مدبولي: هناك تكليفات لجميع الأجهزة الرقابية المعنية بمتابعة كل الأسواق، والمتاجر، والتعامل بحسم مع أية مخالفات، وفقا للقانون.

من جانبه استعرض أسامة الجوهري، مساعد رئيس مجلس الوزراء، رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الذى يتولى الأمانة الفنية للجنة، نتائج المتابعة الميدانية لمبادرة خفض الأسعار، مشيرا في هذا الصدد إلى أنه تبين وجود تخفيضات سعرية واضحة على مستوى السلاسل التجارية منذ إطلاق المبادرة وصلت إلى ٢٣,٨٪، وذلك لعدد ٧ سلع استراتيجية هي: (السكر، والفول، والأرز، وزيت الطعام، والمكرونة، والجبن الأبيض، واللبن المعبأ).

كما استعرض "الجوهري" أسعار السلع وتطورها بالمقارنة بمستويات الأسعار قبل إطلاق المبادرة ونسبة الانخفاض بعد إطلاق المبادرة، حيث بلغ المتوسط العام للانخفاض بالنسبة لسلعة السكر نحو ٢٢,٢٪، و ١٦,٦٪ بالنسبة للأرز، و ٢٣,٨٪ بالنسبة لزيت الطعام، و١٣,٧٪بالنسبة للمكرونة المعبأة ، و١٣,٨٪ للجبن الأبيض، و١١,٣٪ فى اللبن المعبأ.

وفيما يخص التناول الإعلامي بشأن مبادرة "خفض الأسعار"، أوضح الجوهري أن هناك نحو ٤٢ مادة إعلامية تناولت ملف أسعار السلع خلال الفترة من ١٣ إلى ١٧ أبريل الجاري، ما بين إعلام مرئي ومقروء، مؤكدًا أن الاتجاه السائد على الآراء هو الاتجاه الإيجابي لدور الدولة في استقرار الأسعار خلال الفترة الأخيرة.

وفي هذا الإطار، أوضح "الجوهري" أن أبرز الإشادات الإعلامية، بشكل عام، تضمنت: تحقيق الدولة الاستقرار فِّي أسعار أغلب السلع الأساسية بفضل جهودها في ضبط سوق الصرف وتوفير العملة للمصنعين، والإشادة بسرعة الإفراج الجمركي عن السلع ومستلزمات الإنتاج، فضلا عن الإشادة بجهود الدولة في إتاحة وتوفير السلع عبر منافذها المختلفة.

من جانبه، أكد أحمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية أن هناك انخفاضات في الأسعار بسوق الجملة تتراوح ما بين ٣٠- ٣٥٪، بالإضافة إلى الانخفاض في أسعار التجزئة بنسبة تتجاوز ٢٠٪، ومن المقرر أن تصل النسبة الأكبر تباعا في التخفيضات لسوق التجزئة، وهناك انخفاضات ملموسة يلحظها الجميع.

بدوره، أشار وزير التموين والتجارة الداخلية إلى أن هناك انخفاضا حقيقيا في الأسعار، موضحا أن التقرير الذي تم عرضه بما تم رصده بالمحافظات المختلفة يؤكد ذلك، لافتا في الوقت نفسه إلى أنه تم التوصل مع غرفة صناعة الحبوب، والشعبة العامة للمخابز إلى توافق بشأن تخفيض أسعار الخبز الحر، كما أنه ستكون هناك لجنة عليا بشأنه، وسيقومون بإعلان الأسعار، وهناك توجيه بمتابعة هذه الأسعار في جميع المحافظات.

وأوضح عبد الله غراب أن الفترة الأخيرة شهدت انخفاضا في سعر الدولار، وهو ما أثر أيضا في انخفاض أسعار الأقماح بنسبة تصل إلى نحو ٣٠٪، وقال: تم عقد اجتماع مع وزير التموين، حيث تم عرض بعض الرؤى والمقترحات التي توصلنا إليها، نحن كشعبة عامة للمخابز، وكذا غرفة صناعة الحبوب، مستعرضا الأسعار التي تم التوافق عليها بشأن الخبز الحر، بتخفيض ما يقرب من ٣٠ – ٤٠ ٪ .

وتقدم طارق حسانين رئيس غرفة صناعة الحبوب بالشكر للقيادة السياسية والحكومة والبنك المركزي على الإجراءات الاقتصادية التي اتخذت مؤخرا، والتي أسهمت بدورها في استقرار سعر الصرف، مما أسهم في تسهيل الحساب الفعلي للتكلفة للمنتجات المختلفة، مشيرا إلى أن انخفاض سعر الحبوب يسهم في توفير الخبز للمواطنين بأسعار مناسبة، مضيفاً أن الشهور القادمة ستشهد انخفاضا أكثر في الأسعار لأن هناك وفرة في المنتج عالميا.

متابعة حكومية

وخلال مؤتمر صحفي بمقر مجلس الوزراء بالعاصمة الإدارية الجديدة، أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، إن هناك متابعة من جانب الحكومة لأسعار السلع بصفة عامة في الأسواق المصرية، موضحًا أن لجنة ضبط الأسواق وأسعار السلع تضم ممثلي كافة مؤسسات الدولة، حيث تضم وزارات: التموين، والتخطيط، والتجارة والصناعة، والداخلية، ممثلة في مباحث التموين، وكذلك وزارة الدفاع من خلال جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، بالإضافة إلى الأجهزة الرقابية وعلى رأسها هيئة الرقابة الإدارية، وجهاز حماية المستهلك، وجهاز حماية المنافسة، إلى جانب ممثلي القطاع الخاص، سواء من اتحاد الغرف التجارية غرف الصناعات الغذائية والشعبة العامة للمخابز.

وأضاف الدكتور مصطفى مدبولي أنه منذ بدء إجراءات الاصلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف، حرصت الحكومة على متابعة موقف الأسواق على أرض الواقع، في ضوء تنفيذ توجيهات فخامة الرئيس للحكومة بضرورة أن يشعر المواطن بانخفاض الأسعار بصورة جذرية وكبيرة، مشيرا إلى أنه خلال الفترة التي سبقت إجازة عيد الفطر المبارك تم التوافق مع اتحاد الغرف التجارية على أن تكون الانخفاضات في الأسعار في حدود ١٥٪ إلى ٢٠ ٪، وأن تستمر الانخفاضات لتصل إلى حوالي ٣٠٪ .

وفي هذا الإطار، قال رئيس الوزراء: نحن نفرق بين السلاسل التجارية وتجار التجزئة مثل البقالين والمحلات التجارية البسيطة الموجودة ببعض المدن والقرى، مشيرا إلى أنه في ضوء أعمال المتابعة من خلال أكثر من جهة ومن خلال عمل الأمانة الفنية للجنة العليا لضبط الأسواق وأسعار السلع برئاسة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الذي يقوم بالنزول إلى الأسواق لمتابعة أسعار السلع على مستوى جميع المحافظات، أصبح لدين

الحصاد
الرؤية الثانية أمام عينيك

نائب محافظ البنك المركزي: السوق الموازية انتهت تماما

قال رامي أبو النجا نائب محافظ البنك المركزي، إن مصر ملتزمة بتبني نظام سعر صرف مرن يؤدي إلى توافر العملة الصعبة بحسب ما نقلته وكالة رويترز وأضاف أبو النجا، أن السوق السوداء للنقد الأجنبي، التي شهدت ارتفاعات كبيرة في سعر العملة قبل توقيع صفقة رأس الحكمة وإتمام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي "انتهت تماما".
وأكد أبو النجا أن هدف البنك المركزي هو ضمان توافر الدولار ولن يتحقق ذلك إلا من خلال سعر صرف مرن
وقرر البنك المركزي في ٦ مارس الماضي رفع أسعار الفائدة ٦٪ لتصل إلى مستويات ٢٧,٢٥٪ ، كما قرر المركزي بتوحيد سعر الصرف مؤكدا على التزامه بالحفاظ على استقرار الأسعار على المدى المتوسط، ومواصلة جهوده للتحول نحو إطار مرن لاستهداف التضخم.

صندوق النقد يحدد أولويات المرحلة المقبلة في التعاون مع مصر

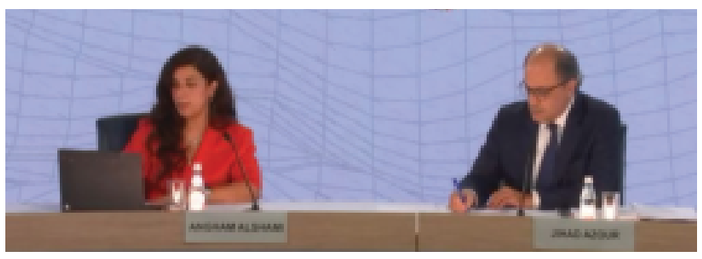

أكد مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، جهاد أزعور، أن سياسة تحرير سعر الصرف التي طبقتها مصر في مارس الماضي عززت حركة تدفق رؤوس الأموال للاقتصاد المصري، كما دعمت دور القطاع الخاص في تنفيذ مشروعاته التنموية.

وشدد أزعور - في مؤتمر صحفي /الخميس الماضي علي هامش اجتماعات الربيع/ - على أن سياسة تحرير سعر الصرف هي أداة لحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية، قائلًا إن فريق صندوق النقد الدولي سيواصل العمل مع السلطات المصرية لاستكمال برنامج الإصلاح، متوقعًا تراجع معدلات التضخم في مصر وتوسيع الحكومة لبرامج الاجتماعية التي تنفذها حاليًا.

وأضاف أزعور أن المراجعتين الأولى والثانية للاقتصاد المصري، أخذت في الاعتبار التطورات الإقليمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري؛ لذا تم رفع قيمة القرض من ٣ إلى ٨ مليارات دولار، كما راعت التطورات المتمثلة في ارتفاع مستوى الاستثمار، منوهًا إلى أهمية دور القطاع الخاص في ظل حالة الزخم الاقتصادي بمصر حاليًا.

انخفاض الدين

ولفت أزعور إلى إنه من المتوقع انخفاض إجمالي الدين المصري إلى ٨٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٥، من أكثر من ٩٠٪ في عام ٢٠٢٤، مرجحًا أن معدلات الدين في مصر ستواصل الانكماش في ظل برنامج القروض الذي تقدمه البلاد مع صندوق النقد الدولي.

مؤكدا: «هذه إحدى الركائز الأساسية لبرنامجنا مع مصر، والذي يتضمن السماح لمصر بالتخفيض التدريجي لعبء الديون وحجم الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وخدمة الدين.»

وأشار إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة عالميا أدى إلى زيادة أخرى في خدمة الدين للعديد من الاقتصادات الناشئة ومتوسطة الدخل في المنطقة.

وقال إن صندوق النقد الدولي يوصي بشدة بأن تعالج هذه البلدان هذه القضية بشكل حاسم وأن تمضي قدمًا في الإصلاحات اللازمة للسماح بانخفاض علاوات المخاطر وكذلك تقليل جميع الأعباء التي يمكن أن تسببها هذه الإصلاحات عندما يتعلق الأمر بالديون وإعادة هيكلتها على النظام المالي المحلي

وفي هذا الصدد، أكد أن مصر مستبعدة من الدول التي تعاني من الهشاشة والضعف فيما يتعلق بأعباء ديونها.

وبموجب البرنامج، من المتوقع أن تخفض مصر مستوى الدين إلى أقل من ٨٠٪ بحلول عام ٢٠٢٧.

وتابع أزعور: «لا أعتقد أن مصر دخلت في هذا التصنيف»، مضيفًا: «بالطبع هناك عدد معين من البلدان التي تعاني من مستوى عال من الهشاشة اليوم، وقد طور الصندوق كما تعلمون منذ عام ٢٠٢٠ أدوات مختلفة لمساعدة أولئك الموجودين في منطقتنا من العالم.»

أزعور : تحرير سعر الصرف عزز تدفق رؤوس الأموال للاقتصاد المصري

استهداف البطالة ودور القطاع الخاص

و شدد جهاد أزعور على ضرورة إعادة هيكلة دور القطاع العام في مصر ليكون محفزًا وليس منافسًا للقطاع الخاص.

وقال إن «الاقتصاد المصري كبير جدًا وله إمكانات هائلة للغاية»، لذلك فإن «تعزيز دور القطاع الخاص يعد أولوية من أجل إعطاء زخم للاقتصاد وإعطائه دفعة حتى يستفيد منها كل الشباب في مصر».

وأشار إلى أن القطاع الخاص يعد محركًا رئيسيًا لخلق فرص العمل، مؤكدًا أن معالجة مشكلة البطالة تتطلب إعادة هيكلة دور القطاع العام ليكون داعمًا للقطاع الخاص، مع إعطاء القطاع الخاص دورًا أكبر في الاقتصاد.

وتابع أزعور أن «صندوق النقد الدولي سيتابع عن كثب تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في مصر من خلال المراجعات الدورية».

وأوضح أن «هناك حاجة إلى استمرار العمل بشكل وثيق مع السلطة المصرية من أجل استكمال هذه الإصلاحات الأساسية والجوهرية من أجل زيادة النمو الاقتصادي وخفض التضخم وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة».

أولويات المرحلة المقبلة

أزعور حدد أولويات المرحلة المقبلة، وهي الحفاظ على مرونة سعر الصرف لحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية، معالجة التضخم من خلال سياسات نقدية صارمة، وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية لضمان استفادة جميع المواطنين من النمو الاقتصادي.

وأعرب عن ثقته في أن «مصر لديها كل الإمكانات لتحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام وخلق فرص عمل لجميع مواطنيها من خلال تنفيذ هذه الإصلاحات الهيكلية وتعزيز دور القطاع الخاص.»

تحرير سعر الصرف

وكانت كريستالينا جورجييفا، مديرة صندوق النقد الدولي قد أكدت ، إن الحكومة المصرية قد يكون من الضروري أن تتدخل في بعض الحالات في تحركات الجنيه، وفقًا لـ«CNBC عربية».

وأوضحت مديرة صندوق النقد أنه بحسب الاتفاق بين الصندوق والحكومة المصرية الحكومة يمكنها التدخل في سوق الصرف عندما يكون هناك حاجة لدعم الجنيه، فإنهم لديهم مجال ليقوموا بذلك، مضيفة «نتمنى ألا يستخدموا هذا المجال دون داع».

وأكدت جورجييفا تفاؤلها بشأن الاقتصاد المصري، قائلة: «أنا متفائلة بوضع الاقتصاد المصري لأن الحكومة المصرية ومحافظ المركزي ووزارة المالية يعملون لزيادة جاذبية مصر بالنسبة للمستثمرين الأجانب».

كما أكدت انه ليس من الغريب أن الحكومة الإماراتية استثمرت في مصر، حيث إن السبب الأساسي هو تحسن الوضع الاقتصادي.

وكان صندوق النقد الدولي، قد خفض توقعاته لنمو الاقتصاد المصري للعام المالي المقبل ٢٠٢٤-٢٠٢٥ إلى ٤,٤٪ بدلا من ٤,٧٪ كان قد توقعها في يناير الماضي، وذلك بانخفاض بواقع ٠,٣ نقطة مئوية مقارنة مع توقعات سابقة، وفقا تقرير الصندوق عن آفاق الاقتصاد العالمي، الصادر الثلاثاء الماضي على هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي.

وبحسب التقرير، لم تشهد توقعات الصندوق بالنسبة للعام المالي الجاري ٢٠٢٣/٢٠٢٤، اختلافا عن يناير الماضي بالنسبة لتوقعات نمو اقتصاد مصر عند ٣٪.

وتوقعت وزارة المالية، أن تحقق مصر معدل نمو اقتصادي خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنسبة ٤٪، مقابل ٤,١٪ خلال العام المالي الحالي، وفقا للبيان التمهيدي ما قبل الموازنة للعام المالي المقبل ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

وكان صندوق النقد الدولي، قد خفض توقعاته لنمو الاقتصاد المصرى، فى تقرير الصندوق عن مستجدات آفاق الاقتصاد العالمى الصادر ٣٠ يناير الماضي، إلى ٣٪ خلال العام الحالى (٢٠٢٤)، وذلك بعد أن خفضها فى أكتوبر الماضى إلى ٣,٦٪، وخفض أيضا توقعاته لنمو الاقتصاد إلى ٤,٧٪ خلال ٢٠٢٥ من توقعاته السابقة فى شهر أكتوبر والتى بلغت ٥٪.

كما خفض صندوق النقد توقعاته لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بواقع ٠,١٪ إلى ٢,٨٪ في ٢٠٢٤ مقارنة بتوقعات يناير الماضي، حيث ألقى خفض التوقعات لاقتصاد إيران مدفوعا بتراجع القطاع غير النفطي والإيرادات النفطية بظلاله على توقعات نمو اقتصادات منطقة الشرق الأوسط.

مديرة صندوق النقد: اتفاقنا مع الحكومة المصرية يسمح لها بالتدخل في سعر صرف الجنيه

تحذيرات الصندوق من التهديدات الجيوسياسة

حذر صندوق النقد الدولي من أن المخاطر الأمنية في البحر الأحمر تشكل تهديداً خطيرًا للتجارة والشحن في المنطقة، حيث يمر ما بين ١٢ و١٥٪ من التجارة العالمية عبر قناة السويس.

وأشار صندوق النقد إلى أن الاقتصاد المصري معرض بشكل خاص لهذه المخاطر، حيث تعتمد على إيرادات قناة السويس بشكل كبير. ففي عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، حصلت مصر على حوالي ٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في إيرادات ميزان المدفوعات السنوية (أكثر من ٧٠٠ مليون دولار شهريًا) و١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الإيرادات المالية من رسوم قناة السويس.

ومع ذلك، أدت الهجمات على مضيق باب المندب، إلى انخفاض التجارة عبر قناة السويس بشكل كبير.

فبين هجمات الطائرات بدون طيار الأولى في نوفمبر ٢٠٢٣ وحتى نهاية فبراير ٢٠٢٤، انخفضت التجارة عبر القناة بأكثر من النصف، من ٣٨ مليون طن متري إلى ١٦ مليون طن متري.

ويُعزى هذا الانخفاض إلى مخاوف أمنية أدت إلى زيادة تكاليف التأمين البحري وإعادة توجيه بعض السفن عبر طرق بديلة.

ولذلك، حذر صندوق النقد الدولي من أن هذه المخاطر الأمنية قد تؤدي إلى زيادة أسعار السلع الأساسية وتباطؤ النمو الاقتصادي في المنطقة.

بالإضافة إلى مخاطر البحر الأحمر، حذر صندوق النقد الدولي أيضًا من تأثير الصراع في غزة وإسرائيل على اقتصاديات المنطقة، خاصة في الضفة الغربية وغزة.

أدى الصراع إلى توقف النشاط الاقتصادي في غزة بشكل كامل تقريبًا، مما أدى إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأكثر من ٦ في المائة في عام ٢٠٢٣. كما تسبب الصراع في نزوح داخلي ١,٧ مليون شخص (٧٥ في المائة من سكان غزة).

ناصر ..

مسحوبات الصراف الآلي في البنك الأهلي المصري تحقق أكثر من ٣٢,٥ مليار جنيه خلال أول أسبوعين من شهر ابريل ٢٠٢٤

حققت ماكينات الصراف الآلي للبنك الأهلي المصري معدلات سحب غير مسبوقة اعتبارا من ٢٠٢٤/٤/١ (بداية فترة صرف المعاشات) حتى ٢٠٢٤/٤/١٤ (نهاية فترة عيد الفطر المبارك) ، حيث بلغ عدد المعاملات ١٣,٦ مليون معاملة بقيمة إجمالي مسحوبات نقدية تجاوزت ٣٢,٥ مليار جنيه خلال عطلة عيد الفطر، وكان من ضمن تلك المعاملات عدد ٥٠٨ الف معاملة Contactless (معاملات لا تلامسية) بقيمة اجمالية تجاوزت ١,٢ مليار جنيه (قيمة مسحوبات نقدية Contactless).

وقد حرص البنك الأهلي المصري على تغذية جميع ماكينات الصراف الآلي الخاصة به المنتشرة في مختلف أنحاء الجمهورية بمعدلات استثنائية لتلبية احتياجات المواطنين من النقدية على مدار ٢٤ ساعة، وذلك لضمان تنفيذ عمليات السحب التي يحتاجها المواطنون طوال ايام العطلات بكل سهولة ويسر ، وذلك من خلال التنسيق بين العاملين بالبنك وشركات نقل الأموال، وخاصة في الماكينات المتواجدة في الشوارع والمراكز التجارية والتي تشهد معدلات أعلى من السحب النقدي وزيادة كثافة الجمهور، مع وجود مراقبة فورية لجودة الماكينات وصيانتها للتأكد من سلامتها.

وفي ذات السياق، وفر البنك الأهلي المصري سيارات الصراف الآلي المتنقلة ببعض أماكن التجمعات للعملاء خلال فترة العطلة، اضافة الى زيادة أعداد الماكينات الثابتة بتلك المناطق.

والجدير بالذكر أن البنك الأهلي المصري لديه أكبر شبكة لماكينات ATM والتي تبلغ أكثر من ٦٦٨٤ ماكينة منتشرة بجميع أنحاء الجمهورية.

مدير بنك مصر فرع الإمارات ينقذ عائلة من الغرق.. ورئيس البنك في القاهرة يبعث بتكريم

الإتربي: مصر والإمارات قلب واحد ليس شعاراً فحسب وإنما قلب ينبض بالأخوة والتقدير

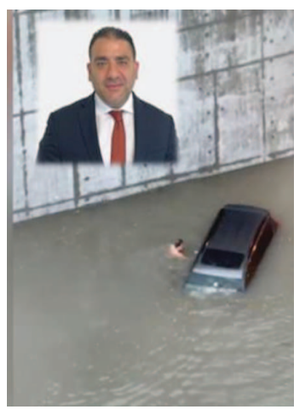

أنقذ مدير في بنك مصر فرع الإمارات عائلة من الغرق بسبب عاصفة عاتية اجتاحت دولة الإمارات وسلطنة عُمان الأسبوع الماضي ، ووصفت بأنها الأعنف منذ ٧٥ عامًا.

وكانت عاصفة عاتية اجتاحت دولة الإمارات وسلطنة عُمان خلال الأسبوع الماضي متسببة في هطول أمطار غزيرة بشكل قياسي، غمرت الطرق السريعة والمنازل وعطلت حركة المرور وحاصرت الناس في بيوتهم.

وبحسب ما نقلت وسائل الإعلام، أكدت وزارة الداخلية بالإمارات أن جهود فرق العمل الميدانية عملت بصورة وقائية لإنقاذ الأرواح والممتلكات، هذا وقد ظهر في أحد الفيديوهات المتداولة قيام حازم سويد - رئيس المخاطر التشغيلية ببنك مصر فرع الإمارات العربية المتحدة بعمل بطولي ساهم في إنقاذ عائله من الغرق.

هذا وقد قام المركز الرئيسي لبنك مصر بالقاهرة بتكريمه والاحتفاء به، مع تقديم كامل الشكر من الإدارة العليا بالبنك.

وقد عبر محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة بنك مصر عن بالغ الفخر به، مؤكدًا "مصر والإمارات قلب واحد ليس شعارا فحسب وإنما قلب ينبض بالأخوة والتقدير، فلدولة الإمارات العربية المتحدة مَكانة خاصة في قلوبنا، ولشعبها وقياداتها خالص الاحترام. أملين سلامة جميع المواطنين والمقيمين في دولة الإمارات نتيجة الحالة الجوية الاستثنائية التي مرت بها البلاد، حفظ الله دولة الإمارات ومجتمعها، ودام عليها الخير والسلامة".

رؤية مصر لإصلاح الهيكل المالي العالمي أمام اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين

مصر تتحدث بصوت البلدان النامية والإفريقية في الاجتماعات وأمام "مجموعة العشرين "وتضع خارطة طريق للتعامل مع التحديات الدولية والإقليمية، وآثارها السلبية

وسط تحديات ضخمة يواجهها الاقتصاد العالمي ، انطلقت بالعاصمة الأمريكية واشنطن، يوم الإثنين الماضي ، فعاليات اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدولي ، والتي تعقد خلال الفترة من ١٥ إلى ٢٠ أبريل الجاري ، بحضور وفد مصري رفيع المستوى يضم كبار المسؤولين من البنك المركزي المصري ووزارتي المالية والتعاون الدولي وممثلين لقطاعات حكومية وقطاع خاص وإعلام.

وشارك في اجتماعات الربيع لمجلسي محافظي صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، محافظو البنوك المركزية، ووزراء المالية والتنمية، وبرلمانيون، وكبار المسؤولين من القطاع الخاص، وممثلو منظمات المجتمع المدني، وأكاديميون لمناقشة القضايا موضع الاهتمام العالمي، ومنها الآفاق الاقتصادية العالمية، واستئصال الفقر، والتنمية الاقتصادية، وفعالية المعونات.

كما انعقدت ندوات وجلسات إعلامية إقليمية ومؤتمرات صحفية والكثير من الفعاليات الأخرى التي تركز على الاقتصاد العالمي والتغيرات المناخية والتنمية الدولية والنظام المالي العالمي، حيث تقام الفعاليات في العاصمة الأمريكية، واشنطن خلال الفترة من ١٥ إلى ٢٠ أبريل ٢٠٢٤.

وقالت وزارة المالية إن الدكتور محمد معيط وزير المالية، رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل يتحدث في فعاليات «اجتماعات الربيع» لصندوق النقد والبنك الدوليين بواشنطن، واجتماعات وزراء المالية لدول مجموعة العشرين، وذلك بصوت البلدان النامية والأفريقية؛ من أجل إصلاح الهيكل المالي العالمي، لصالح تلك البلدان، ويطرح الرؤية المصرية في التعامل مع التحديات الدولية والإقليمية، وآثارها السلبية على الدول النامية، وكيفية التعامل لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، ويشرح أبعاد عملية تطوير المسار الاقتصادي المصري التي تمت مؤخرًا لتمكين القطاع الخاص؛ كي يعمل في مساحة أكبر ليقود النشاط التنموي والاقتصادي، إضافة إلى تعزيز الاستثمار في التنمية البشرية بمحوريها: الصحة والتعليم؛ من خلال زيادة أوجه الإنفاق على هذه القطاعات الحيوية، على نحو يتسق مع جهود الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين.

وخلال أحاديثه ولقاءاته استعرض الوزير، التجربة المصرية في إدارة المالية العامة للدولة وسط هذه التحديات الضخمة جدًا بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي والتوترات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، على نحو انعكس في تحقيق مؤشرات إيجابية، خلال التسعة أشهر الماضية من العام المالي الحالي، بما يُترجم الجهود المبذولة لإرساء دعائم الانضباط المالي.

كما أوضح الوزير، أهمية تضافر الجهود الدولية في مواجهة الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية، وما ترتب عليها من موجة تضخمية حادة انعكست في ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية، وألقت بظلالها على الاقتصادات الناشئة، لافتًا إلى ضرورة قيام المؤسسات الدولية والبنوك التنموية متعددة الأطراف، بدور أكبر، في هذه الظروف الاستثنائية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، بالتوسع في إتاحة التمويلات منخفضة التكلفة، الداعمة لتحقيق الأهداف الإنمائية، والتحول الأخضر.

وشارك الدكتور محمد معيط وزير المالية، رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، ، في منتدى «تمويل الرعاية الصحية» الذي يعقده البنك الدولي، بعنوان: «الاستثمار في الصحة في عصر ما بعد الجائحة - تحديات تمويل الصحة»، بالمقر الرئيسي للبنك الدولي بواشنطن على هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين.

واستعرض الوزير ، التجربة المصرية في تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل لكل أفراد الأسرة، من خلال العمل على إرساء دعائم نظم تمويل أكثر كفاءة وبناء احتياطيات ضخمة لتعزيز استدامة الملاءة المالية لهذه المنظومة الصحية الشاملة، وترسيخ التعاون مع الشركاء الدوليين لتحقيق التنمية البشرية والنهوض بالقطاع الصحي، بحيث يتم إطلاق شراكات استراتيجية جديدة لدعم جهود لدعم جهود رفع كفاءة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في مصر؛ استهدافًا لتوفير هذه الخدمات المتكاملة بشكل جيد ومستدام مع الحماية المالية لغير القادرين.

وشارك مي فريد، معاون الوزير للعدالة الاقتصادية، القائم بأعمال المدير التنفيذي الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، كمتحدث رئيسي، في هذا المنتدى بجلسة: «تعزيز التعاون بين وزارة الصحة ووزارة المالية لمواجهة تحديات التمويل الصحي في عالم ما بعد الجائحة»، وجلسة: «التأمين الصحي الاجتماعي والتقدم العادل نحو التغطية الشاملة».

وقالت مي فريد، معاون الوزير للعدالة الاقتصادية، القائم بأعمال المدير التنفيذي للهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، إن هذا المنتدى يعد فرصة حقيقية لاستعراض تجربة مصر في الإصلاح الصحي الشامل وقدرة الهيئة على إدارة وتمويل هذه المنظومة المتطورة ومد مظلة التأمين الصحي الشامل لكل المصريين تدريجيًا.

لقاءات ثنائية

بدورها ، عقدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي ومحافظ مصر لدى مجموعة البنك الدولي، اجتماعات ثنائية مع عبد العزيز الملا، المدير التنفيذي لمجموعة البنك الدولي، وإندرميت جيل، رئيس الخبراء الاقتصاديين بمجموعة البنك الدولي والنائب الأول لرئيس البنك الدولي لاقتصاديات التنمية، وعثماني ديون، نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بحضور السفير هشام سيف الدين، المدير التنفيذي المناوب لمصر بالبنك الدولي، ضمن فعاليات اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين، التي تعقد بالعاصمة الأمريكية واشنطن .

وخلال اللقاء، بحثت الوزيرة، مع مسئولي مجموعة البنك الدولي، التحديات الإقليمية والدولية وتأثيرها على الدول النامية والاقتصاديات الناشئة، كما ناقشت الجهود الجارية لتطوير نموذج عمل مجموعة البنك الدولي، مؤكدة أهمية تلك الجهود في توسيع نطاق تمويل التنمية في ظل الاحتياجات الهائلة للتمويل للوفاء بأهداف التنمية المستدامة، فضلا عن تعظيم دور البنك الدولي في مواجهة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك وزيادة القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات.

كما تطرقت الاجتماعات إلى مناقشة برنامج تمويل سياسات التنمية، الذي يستهدف دعم تنفيذ الإصلاحات الهيكلية من خلال ثلاثة محاور، الأول هو تعزيز قدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال، بينما المحور الثاني يعمل على تعزيز صمود الاقتصاد الكلي، والمحور الثالث تحفيز التحول إلى الاقتصاد الأخضر؛ حيث يستهدف تمويل سياسات التنمية تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، والإصلاحات التي تعزز تكافؤ الفرص لنمو القطاع الخاص، تحت مظلة إطار الشراكة الاستراتيجية بين مصر ومجموعة البنك الدولي ٢٠٢٣-٢٠٢٧.

وناقش الجانبان، التعاون مع البنك الدولي في مختلف المجالات، لاسيما قيامه بتقديم الدعم الفني للحكومة في إعداد العديد من التقارير التشخيصية والدراسات، لاسيما الدراسة حول الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وكذلك الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية وتعزيز التجارة، لاسيما في ضوء أهمية الدراستين للدولة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوطين الصناعة في مختلف القطاعات، وأهميتهما في تعزيز الخطوات المتخذة مع كافة الشركاء لتحقيق مستهدفات وأولويات الدولة المصرية .

حماية اجتماعية واستثمار بشري

وأكدت الوزيرة، الدور الحيوي لمجموعة البنك الدولي في دعم جهود الحماية الاجتماعية في مصر من خلال دعم المرحلتين الأولى والثانية من البرنامج بقيمة ٩٠٠ مليون دولار في شكل تمويلات تنموية ميسرة، لافتة إلى أنه في ضوء حرص الدولة على دعم الفئات الأقل دخلا وتعزيز جهود الحماية الاجتماعية لتلك الفئات فقد وافق البنك الدولي خلال العام الماضي على إتاحة شريحة جديدة لدعم البرنامج بقيمة ٥٠٠ مليون دولار وقد دخلت حيز النفاذ بالفعل عقب إتمام الإجراءات اللازمة في ديسمبر الماضي، ومن المقرر أن تعزز تلك الشريحة الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره جزءًا لا يتجزأ من جهود التنمية، واستكمالا للجهود المبذولة بالفعل لتدشين نظم متكاملة وشاملة للحماية الاجتماعية، الموجهة للفئات الأقل دخلا لتخفيف آثار التحديات الاقتصادية.

وشهدت اللقاءات مع قيادات البنك الدولي، مناقشة التعاون الجاري في العمل المناخي، حيث استعرضت وزيرة التعاون الدولي، دور مصر الرائد في تنفيذ المنصات القطرية من خلال إصدار برنامج «نوفي» لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية، وإصدار تقرير المناخ والتنمية بالتعاون مع البنك الدولي، مطالبة بضرورة إبراز البنك الدولي لتلك الجهود الوطنية بما يعزز تنافسية الاقتصاد المصري ويتماشى مع ما يتم تنفيذه من إصلاحات في هذا التوقيت.

وبحثت وزيرة التعاون الدولي، مع مسئولي البنك الدولي، تعزيز التعاون المشترك في مجال تمكين المرأة وزيادة دورها في التنمية، فضلا عن التعاون الجاري في مجال النقل حيث بحث الجانبان ضرورة إشراك القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات قطاع النقل.

كما تمت مناقشة الدعم الفني المقدم لوزارة المالية في عدد من المجالات وذلك بما يشمل دعم الادارة المالية وتعزيز المحاسبة بما يهدف إلى تحسين الخدمات المقدمة . وكذا تقديم الدعم الفني للوزارة في ادارة الدين والمخاطر .

جدير بالذكر أن وزارة التعاون الدولي، أعلنت خلال شهر مارس الماضي، عن الحزمة التمويلية المقرر أن تتيحها مجموعة البنك الدولي لمصر على مدار ثلاث سنوات بقيمة ٦ مليارات دولار، بواقع ٣ مليارات دولار لمساندة برنامج الإصلاحات الاقتصادية الذي تنفذه الحكومة، و٣ مليارات دولار لتمكين القطاع الخاص، حيث تركز الحزمة التمويلية التي توفرها مجموعة البنك الدولي على زيادة فرص مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، وتعزيز دوره في جهود التنمية، من خلال العديد من المحاور من بينها تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، وتعزيز حوكمة الشركات المملوكة للدولة، وتحسين كفاءة وفعالية إدارة الموارد العامة.

شيماء مرسي

مصر تعمل على قبول بطاقة «مير» المصرفية الروسية

قال الدكتور محمد معيط، وزير المالية، إن «مصر تبحث كيفية التعامل مع تأثير العقوبات الغربية على العلاقات مع روسيا».

ونوه في تصريحات لوكالة «سبوتنيك»، على هامش مشاركته بمؤتمر الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن، أن القيود الغربية تؤثر في بعض الأحيان على عمل موسكو والقاهرة.

ولفت إلى أن البنكين المركزيين في مصر وروسيا يناقشان إمكانية البدء في قبول بطاقة «مير» المصرفية في مصر.

وأشار معيط على وجه الخصوص إلى المناقشات الجارية حول مبادرة إنشاء مركز للحبوب في قناة السويس بين موسكو والقاهرة.

ولفت إلى أن مصر تأمل في زيادة التجارة الثنائية مع روسيا، قائلا: «نأمل أن يكون هناك المزيد والمزيد من التعاون في المستقبل، وخاصة التعاون التجاري».

وزير المالية: نعمل وفقًا لاستراتيجية متكاملة لإدارة الدين والنزول بمعدلاته لأقل من ٨٠٪ في ٢٠٢٢

قال محمد معيط، وزير المالية، إن نعمل وفقًا لاستراتيجية متكاملة لإدارة الدين والنزول بمعدلاته لأقل من ٨٠٪ في ٢٠٢٢، وإطالة متوسط عمر الدين من ٣,٣ سنة في يونيه ٢٠٢٢ إلى ٥,٤ أو ٥ سنوات في يونيه ٢٠٢٨ لتخفيف أعباء وتكلفة خدمة الدين، من خلال تخفيض الإصدارات قصيرة الأجل، والتحول إلى الإصدارات متوسطة وطويلة الأجل، لافتًا إلى أننا نسعى لتقليل فاتورة خدمة الدين بشكل تدريجي على المدى المتوسط، ونعمل على تنويع مصادر وأدوات التمويل والاعتماد بشكل أكبر على السندات الخضراء والصكوك والأدوات غير التقليدية ذات التكلفة المنخفضة مثل سندات الساموراي والبانداء وليس لدينا خطة طرح بالأسواق الدولية حتى نهاية العام المالي الحالي في يونيه المقبل بحسب بيان وزارة المالية اليوم.

أشار الوزير إلى سداد كافة كل الالتزامات في مواعيد الاستحقاق وبنفس شروط الإصدارات دون تغيير، موضحًا أن التدفقات النقدية الأخيرة والمتوقعة مع برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي، تساعد في تخفيف الضغوط التمويلية، وتقليل الحاجة للتمويلات السريعة؛ أخذا في الاعتبار أن نجاح «صفقة رأس الحكمة» يعكس قدرة الاقتصاد المصري على جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية.

معيط : ندعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم إصدار السندات الخضراء والزرقاء الإقليمية

دعت مصر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم إصدار السندات الخضراء والزرقاء الإقليمية، وسط تأكيدات بجاهزية نقل التجربة المصرية في طرح السندات الخضراء وسندات الباندا في السوق الصينية من أجل توسيع نطاق الاستفادة من الفرص الواعدة لتمويل التنمية والمناخ.

جاء ذلك خلال لقاء الدكتور محمد معيط، وزير المالية، كلافر جاتيتي، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، على هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين بواشنطن.

وذكر بيان من المالية إن الفجوة التمويلية بأفريقيا تؤدى إلى تراجع معدلات الاستثمارات التنموية، وأن تحقيق الأهداف الإنمائية والمناخية بالدول الأفريقية يتطلب تخفيف أعباء الديون، التي زادت نتيجة للأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة.

وأضاف: «يجب تعظيم الجهود الدولية لإصلاح هيكل الديون لدعم قضايا التنمية المستدامة بشكل أكبر، فالنظام المالي العالمي الحالي لم ينجح في معالجة تحديات الديون للاقتصادات الأفريقية».

صندوق النقد يتفق مع الدول الأعضاء على دعم إعادة هيكلة الديون

قال محمد الجدعان، وزير المالية ورئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في صندوق النقد الدولي، إن صندوق النقد الدولي والدول الأعضاء اتفقوا على دعم إعادة هيكلة الديون في إطار التعاون مع مجموعة العشرين.

جاءت تصريحات الجدعان، يوم الجمعة أمس الأول ، خلال مؤتمر صحفي على هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين.

وذكر الوزير أنه تم الاتفاق على الأولويات للعمل بفاعلية لمواجهة التحديات والأرصدة الوقائية التي من المتوقع أن تصل في متوسط الأجل إلى ٢٥ مليار حق سحب خاص للمرة الأولى لتوفير هوامش وقائية لاستخدام القوة الوقائية لدعم البلدان الأعضاء.

وصرح الجدعان: "العالم واجه العديد من الاضطرابات على مدى السنوات السابقة».

وأشارت كريستالينا غورغييفا، مديرة صندوق النقد الدولي خلال المؤتمر الصحفي، إلى أن معدل التضخم في العالم يواصل الانخفاض.

وألمحت إلى أن الاقتصاد العالمي في وضع أفضل مما كان متوقعاً قبل عام ويتجه لهبوط سلس الفترة المقبلة، مضيفة "نريد عالما أكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات».

الحصاد
الرؤية الثاقبة أمام عينيك
alhassad.com.eg

• السنة السادسة عشر • الاحد ٢١ إبريل ٢٠٢٤ • العدد ٧٤.

حتي ٢٥٠ ألف جنيه من فروع البنوك و ٢٠ ألف جنيه من ماكينات الصراف الآلي «ATM»..

البنك المركزي يقرر رفع حدود السحب النقدي من البنوك وماكينات الصراف الآلي

أعلن البنك المركزي المصري عن زيادة الحد الأقصى اليومي لعمليات السحب النقدي «الكاش» من فروع البنوك، كما تقرر أيضا رفع الحد الأقصى للسحب اليومي من ماكينات الصراف الآلي.
وقال البنك المركزي في خطاب أرسل به إلى البنوك أنه تقرر زيادة الحد الأقصى اليومي لعمليات السحب النقدي من فروع البنوك ليصبح ٢٥٠ ألف جنيه للأفراد والشركات بدلًا من ١٥٠ ألف جنيه، ومن ماكينات الصراف الآلي «ATM»، ليصبح ٣٠ ألف جنيه بدلا من ٢٠ ألف جنيه.

بشهادة بلومبرج العالمية وخلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤..

البنك الأهلي المصري يتربع علي عرش السوق المصرفية المصرية كوكيل للتمويل ومرتب رئيسي وبنك المستندات ومسوق للقروض المشتركة

هشام عكاشه ويحيى ابوالفتوح مع فريق القروض المشتركة

أنهت القروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري الربع الأول من عام ٢٠٢٤ مستمرة بتحقيق نتائج متميزة على الصعيد المحلي والدولي، هذا ما تؤكده نتائج التقييم ربع السنوي الذي أعدته مؤسسة بلومبرج العالمية عن القائمة الخاصة بأداء القروض المشتركة والذي اظهر حصول البنك الأهلي المصري على المركز الأول كأفضل بنك في السوق المصرفية المصرية عن قيامه بالأدوار المختلفة سواء كوكيل التمويل ومرتب رئيسي وبنك المستندات ومسوق للقروض المشتركة.
كما أظهرت النتائج أيضا حصول البنك الأهلي المصري على المركز الثاني كوكيل للتمويل وبنك المستندات والمركز الخامس كمسوق للقروض المشتركة والمركز السادس كمرتب رئيسي على مستوى قارة أفريقيا، بالإضافة إلى حصوله على المركز الأول كبنك المستندات والمركز الرابع كوكيل للتمويل على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك بعد عدد من البنوك ومؤسسات التمويل الدولية الكبرى، حيث استطاع البنك الأهلي المصري إدارة وترتيب وتسويق ستة صفقات تمويلية وذلك بقيمة إجمالية بحوالي ١٨,٨ مليار جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤.
وتعقيبا على تلك الانجازات المتميزة، أكد هشام عكاشه رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري أن نتائج التقييم تعتبر بمثابة شهادة من مؤسسة دولية ذات ثقل ومصداقية كبيرة على المستوى الدولي على ريادة البنك في مجال القروض المشتركة في مصر وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، مشيراً إلى أن هذا النجاح يأتي انعكاسا لحرص البنك المستمر على توفير الاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الكبرى، من خلال قيام البنك الأهلي المصري بترتيب وإدارة وتسويق صفقات القروض المشتركة ذات الجدارة الائتمانية والجدوى الاقتصادية المرتفعة التي تؤدي لزيادة القيمة المضافة بالاقتصاد المصري، في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل البترول، التطوير العقاري والمقاولات، بناء السفن والقاطرات، مما يساهم بشكل إيجابي في دعم التنمية الاقتصادية للبلاد وتوطين الصناعة في مختلف المجالات، ومن ثم توفير المزيد من فرص العمل للشباب المصري وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، مشيرا الى أن ذلك النجاح يأتي على الرغم من التحديات الكبيرة التي شهدتها مصر والعالم خلال الفترات الأخيرة وتبعاتها على الاقتصاد المصري والعالمي.
ومن جانبه أعرب يحيي أبو الفتوح نائب رئيس مجلس ادارة البنك الأهلي المصري عن اعتزازه باستمرار البنك في تحقيق تلك المكانة المميزة في أحد القطاعات الحيوية بالبنك، مؤكدا على أن البنك يولي صفقات القروض المشتركة عناية فائقة، مستنداً في ذلك إلى شبكة العلاقات القوية والمتنامية التي تربط البنك بالبنوك المحلية ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية التي تتوافر لديها الثقة في قدرة البنك الأهلي المصري على إتمام وإدارة الصفقات الكبرى بمهنية وحرفية عالية بالإضافة إلى قاعدة رأسمالية ضخمة وقوية تسمح للبنك بتوفير التمويلات اللازمة والتي تتماشى مع احتياجات العملاء وطبيعة النشاط الاقتصادي لكل مشروع، مؤكدا على أن تلك النتائج تعد بمثابة حافز للعاملين على بذل المزيد من الجهد للحفاظ على تلك المكانة وتحقيق المزيد لدعم المشروعات الكبرى.
كما صرح شريف رياض الرئيس التنفيذي للائتمان المصرفي للشركات والقروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري بأن تلك المكانة تعكس احترافية البنك وقدرته على ترتيب وإدارة القروض المشتركة في مختلف القطاعات الاقتصادية، مؤكدا على أهمية التعاون الفعال والمثمر مع كافة البنوك المصرية الأخرى الذي يعكس أيضا التفاهم والتناغم وقوة العلاقة بين كافة البنوك العاملة في مصر وقدرة القطاع المصرفي على توفير السيولة النقدية لمختلف القطاعات الاقتصادية وهو ما يعكس صلابة القطاع المصرفي المصري، وأضاف أن هذا النجاح يعتبر تتويجا للجهود المبذولة من جانب المختصين وفرق العمل بالبنك التي استطاعت بحرفية إبرام صفقات تمويلية في عدة قطاعات اقتصادية وذلك من خلال حلول تمويلية مختلفة ومتكاملة.
وأضاف أحمد السرسي رئيس مجموعة تمويل القروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري أن نجاح البنك في إبرام عدد كبير من الصفقات التمويلية بمختلف القطاعات بما يعكس فاعلية القروض المشتركة وقدرتها على تلبية الاحتياجات التمويلية المتنوعة للعملاء وتمويل العديد من المشروعات الكبرى في عدة قطاعات.

مصر تواصل جني ثمار «القرارات النقدية» والاحتياطي الدولاري يحقق أعلي ارتفاع منذ عامين

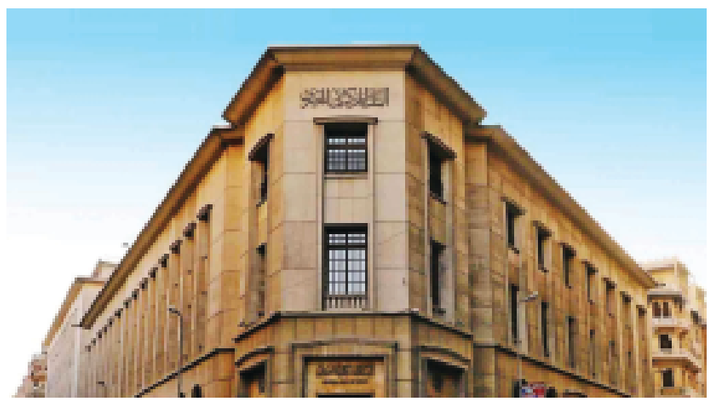

البنك المركزي : احتياطي النقد الأجنبي ارتفع لـ40,361 مليار دولار .. وخبراء اقتصاديون : صفقة رأس الحكمة وتحويلات المصريين بالخارج وراء استقرار سعر العملة

التدفقات الدولارية ساهمت في سد الفجوة وتلبية احتياجات المستثمرين وتوفير المادة الخام للمصانع و الإفراج عن البضائع المحتجزة لدى الموانئ .. وتقارير : الودائع غير الحكومية تساهم بنحو 77% فى إجمالي الودائع المصرفية 2023/2022

أعلن البنك المركزي، أنه لأول مرة منذ عامين يرتفع احتياطي مصر من النقد الأجنبي إلى ٤٠,٣٦١ مليار دولار خلال مارس ٢٠٢٤، مقابل ٣٥,٣١١ مليارًا في فبراير الماضي، جاء ذلك وفق ما نشره مركز معلومات مجلس الوزراء.
وأظهرت البيانات أن أعلى احتياطي للنقد الأجنبي لدى المركزي المصري خلال العامين الماضيين كان في فبراير من ٢٠٢٢، حين سجل ٤١ مليار دولار
وكان البنك المركزى أعلن يوم لاثنين الماضي زيادة حد السحب النقدي اليومي من فروع إلى ٢٥٠ ألف جنيه و٣٠ ألفاً من ATM وذلك في إطار التسيير على الأفراد والشركات.

ثمار القرارات النقدية

وكان البنك المركزي المصري، طبق يوم ٦ مارس الماضي، نظام سعر صرف مرن للجنيه أمام العملات الأجنبية، للقضاء على السوق الموازية وتحقيق استقرار في سعر الصرف، وذلك ذلك في إطار حزمة إصلاح نقدي تضمنت زيادة سعر الفائدة ٦٠٠ نقطة أساس للسيطرة على التضخم.
وقبل هذه القرارات استعد الحكومة والبنك المركزي لتلبية الطلب المتوقع على النقد الأجنبي، وذلك من خلال توقيع صفقة تاريخية غير مسبوقة لتنمية منطقة رأس الحكمة بإيرادات فورية لمصر بقيمة ٣٥ مليار دولار، والاتفاق مع صندوق النقد الدولي، لإنهاء المراجعتين الأولى والثانية لبرنامج الاصلاح المصري، وزيادة قيمة تمويل الصندوق لمصر إلى ٨ مليارات دولار، إضافة إلى ١,٢ مليار دولار ستحصل عليها مصر من صندوق الاستدامة البيئية التابع لمجموعة البنك الدولي.
وعلى مدار الفترة الماضية ، تحققت عدة نتائج إيجابية ، بحسب الخبراء ، وكانت أولي النتائج الإيجابية لقرار تحرير سعر الصرف، تغيير مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني، نظرتها لمستقبل الاقتصاد المصري من سلبية إلى إيجابية، مما يمهد الطريق لتحسين تصنيف مصر الائتماني خلال الفترة المقبلة من هذه المؤسسة التي تعد الأهم عالميًا في هذا المجال، ويترقب تقاريرها صناديق ودوائر الأعمال والاستثمار حول العالم.
ويمثل قرار مؤسسة "موديز" شهادة ثقة في إدارة الاقتصاد الكلي في مصر خلال هذه المرحلة الصعبة والمليئة بالتحديات والتي أثبتت قدرة ما نتبناه من سياسات علي مواجهة الصدمات المتعددة على مدى السنوات الماضية.
كما أدى التسعير العادل لسعر الصرف، في إقبال من حائزي الدولار لاستبداله بالجنيه المصري في فروع البنوك ومكاتب الصرافة، وعودة معدلات تحويلات المصريين في الخارج تدريجيًا مما أدى إلى انحسار السوق السوداء، نظرًا لعدم وجود فارق بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء، وكذا الحملات التي تشنها وزارة الداخلية على المتاجرين بالعملة، والتي أسفرت عن ضبط العديد من الوقائع خلال الأيام الأخيرة.
ونجحت سياسيات البنك المركزي إنهاء إجراءات بضائع بقيمة تزيد على ٤,٥ مليار دولار، ولم يتبقَ حاليا بضائع متراكمة، حيث تم خروج بضائع بقيمة حوالي ٢,٨ مليار دولار، ومتبقي بضائع بقيمة ١,٧ مليار دولار انتهت جميع الاجراءات الورقية الخاصة بها وتم توفير الدولار بالبنوك.
كما حرصت الدولة على اتخاذ خطوات مكثفة في ملف مستحقات شركات البترول الأجنبية في مصر، وذلك من خلال البدء في تنفيذ آلية مُحكمة تم إعدادها لسداد مستحقات الشركاء الأجانب، وذلك بما يسهم في بث المزيد من الثقة والطمأنينة في قطاع الطاقة بمصر، ويعمل على جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية لهذا القطاع الحيويّ.
وبدأت الحكومة سداد مستحقات الشركاء الأجانب العاملين في مشروعات البترول في مصر، بإجمالي نحو ٢٠٪ من المتأخرات، وذلك من خلال خطة مُجدولة لسداد جميع المتأخرات تباعا خلال الفترة القادمة.

بداية ضبط الأسواق

أما على المستوى الشعبي، انعكس القرار على مطالبة الحكومة للتجار والصنّعين بخفض الأسعار بما يتراوح بين ١٥٪ و٢٠٪ على أن تزيد مستويات الانخفاض تدريجيًا خلال هذه الفترة ، لتصل إلى ٣٠٪ ، مع دراسة زيادة الاحتياطي الاستراتيجي من السلع الأساسية بنحو ٢٠٪، على أن تكون هناك خطة تنفيذية للتحرك في حالة حدوث أي أزمة تزيد من قدرة الدولة على التدخل لإحداث التوازن المنشود في الأسواق.

الاحتياطي الأعلى

وقال محمد أنيس الخبير الاقتصادي، إن الاحتياطي النقدي الأجنبي المصري على مدار السنتين الماضيتين كان ثابتا عند ٣٥ مليار دولار بعد انخفاضه من ٤٥ مليارا، بينما تعاني البلاد من ضغوط على الميزان التجاري وفجوة تمويلية دولارية، ولكن كل هذ الأمور اختلفت تمامًا بعد ٢٣ فبراير ٢٠٢٤، خاصة بعد توقيع صفقة رأس الحكمة.
وأضاف «أنيس»، أنه مؤخرا نجحت الدولة المصرية في توقيع العديد من الاتفاقيات التي أدت الى دخول أكبر قدر من السيولة الدولارية إلى مصر في العصر الحديث، والتي بدأت باتفاق رأس الحكمة بالتعاون مع دولة الإمارات، والذي تم من خلاله ضخ ما يقرب من ٣٥ مليار دولار استثمارات مباشرة، ثم التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي.
وأكد الخبير الاقتصادي في تصريحات له أن ما قامت به الدولة المصرية بتوقيع العديد من الاتفاقيات نتج عنه تدفقات دولارية اقتربت من ٦٠ مليار دولار، ما ترتب علية سد الفجوة الدولارية وتلبية احتياجات المستثمرين، وتوفير المادة الخام للمصانع، بالإضافة إلى الإفراج عن البضائع المحتجزة لدى الموانئ والتي بلغ إجمالي المفرج عنه حتى الآن نحو ٨ مليارات جنيه، مشيرًا إلى أن كل هذه العوامل أدت الى تحقيق فائض، ترتب عليه رفع الاحتياطي النقدي من جديد إلى ٤٠,٤ مليار دولار، وهو الأعلى منذ عامين، متوقعًا استمرار ارتفاع الاحتياطي الأجنبي لدى الدولة المصرية خلال الفترة المقبلة، خاصة في ظل استعادة التدفقات الدولارية التقليدية والدور الذي تقوم به الدولة لجذب الاستثمارات الأجنبية .
وأوضح أن ارتفاع الاحتياطي النقدي لدى مصر رسالة قوية، وتأكيد على أن الفجوة الدولارية لم تعد موجودة، وأن السوق المصرفي المصري قادر على تلبية احتياجات المستثمرين من العملة الصعبة، وانتهاء السوق السوداء بشكل تام، كل هذا يعطي مؤشر إيجابي لشركات التصنيف الائتماني، ما يترتب علية تحسين تصنيف الاقتصاد، وهذا ما حدث عندما قامت وكالة ستاندرد آند بورز برفع نظرتها المستقبلية للاقتصاد المصري من مستقرة إلى إيجابية، ما يعني شهادة ثقة جديدة في الاقتصاد المصري.
بدوره قال الدكتور السيد خضر الخبير الاقتصادي، إن ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي المصري إلى ٤٠,٤ مليار دولار في غضون عامين إنجاز مهم، ومؤشر أساسي لقوة الوضع المالي للدولة، وذلك بسبب زيادة التحويلات النقدية الخارجية الواردة من العمالة المصرية في الخارج، ومن السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، مشيرًا إلى أن زيادة التدفقات من المشروعات الأجنبية مثل رأس الحكمة وكذلك دعم الاتحاد الأوروبي للاقتصاد المصري يعزز القوة الشرائية للدولة ويدعم النمو الإقتصادي، ويعتبر الاحتياطي النقدي الكبير عاملاً مهمًا لدعم القوة والاستقرار للعملة المحلية.
من جانبه ، أكد خالد الدجوي، عضو الشعبة العامة للمستوردين بالاتحاد العام للغرف التجارية، إعلان البنك المركزي عن ارتفاع الاحتياطي النقدي إلى ٤٠,٣٦١ مليار دولار خلال مارس ٢٠٢٤، مقابل ٣٥,٣١١ مليارا في فبراير الماضي، يعتبر الأعلى منذ عامين، وأن الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي من أهم المقاييس والمؤشرات الرئيسية لكفاءة الاقتصاد.
وأوضح أن ارتفاع الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي يؤدي إلى تحسين قيمة العملة، وزيادة الصادرات، وبالتالي يساهم ذلك بقدر كبير في علاج الميزان التجاري، ومن ثم علاج ميزان المدفوعات.
وأكد الدجوي أن الصفقات الكبرى والتي كان آخرها صفقة رأس الحكمة بدأت تؤتي ثمارها، حيث أن الدولة نجحت في زيادة الاحتياطي النقدي الأجنبي مما يساهم في تعزيز مستويات الأمان النقدي، وتغطية الاحتياجات الداخلية، إضافة إلى أنه يساهم في طمأنة المستثمرين والمستوردين بتوفير العملة الصعبة الأجنبية.
ونوه إلى أن الاحتياطي النقدي الأجنبي المصري على مدار السنتين الماضيتين كان ثابتا عند ٣٥ مليار دولار بعد انخفاضه من ٤٥ مليار دولار، بينما تعاني البلاد من ضغوط على الميزان التجاري وفجوة تمويلية دولارية، ولكن كل هذا الأمور اختلفت تماما بعد ٢٣ فبراير ٢٠٢٤، خاصة بعد توقيع صفقة رأس الحكمة، ثم التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي.
وأشار أن الوضع الحالي يعطي مؤشرا إيجابيا لشركات التصنيف الائتماني، ما يترتب عليه تحسين تصنيف الاقتصاد، وهذا ما حدث عندما رفعت وكالة ستاندرد آند بورز نظرتها المستقبلية للاقتصاد المصري من مستقرة إلى إيجابية، ما يعني شهادة ثقة جديدة في الاقتصاد المصري.
أضاف أن ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة الصادرات، وزيادة السلع المعروضة بما يتناسب مع المعروض من السيولة النقدية، فكلما زادت السلع والخدمات المعروضة ساهم ذلك في علاج مشكلة التضخم وحدوث توازن في الأسعار، وبدلا من السحب من وريد الاقتصاد القومي سيتم الإضافة إلى الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي من العملات الأجنبية، وبالتالي ينعكس ذلك على تحسين قيمة العملة المصرية في مواجهة العملات الأجنبية.
وقال الدكتور محمد البنا أستاذ الاقتصاد ورئيس قسم الاقتصاد السابق بجامعة المنوفية، إن ارتفاع الاحتياطي النقدي إل يطمئن كافة المستوردين، ويساهم في مزيد من الضبط لسعر الدولار بالسوق السوداء بعد القرارات الأخيرة ، مضيفا أن الطلب على النقد الأجنبي باعتباره أصل من الأصول المالية.
وأضاف أن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بدأ يؤتي ثماره في ضبط الارتفاع غير المقبول للنقد الأجنبي، فضلا عن بدء استعادة حجم تحويلات المصريين بالخارج عبر القنوات الرسمية ، مؤكدا أنه يجب على الحكومة أن تفسح المجال للقطاع الخاص والاستمرار في معركتها ضد البيروقراطية.
وقال الدكتور عثمان أحمد عثمان أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، إن التوازن في العرض والطلب في العملة يأخذ بعض الوقت، موضحا أن قرارات البنك المركزي تحفز المصريين بأن يساهموا في عملية استقرار الاقتصاد المصري بإيداع الدولارات بفائدة.
وذكر أن الدولارات موجودة في السوق المصري مع الأفراد، مشيرا إلى أن صفقة رأس الحكمة وتحويلات المصريين بالخارج وراء استقرار سعر العملة ، مؤكدا أنه من المهم مشاركة المواطنين لحقيقة صورة الاقتصاد، مشددا على أن استقرار سعر العملة يستغرق ٦ أشهر.
ولفت أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، إلى أنه من المهم ألا يكون سعر الدولار الجمركي أعلى من سعر الدولار في البنك المركزي.

ناصر ..

بإجمالي ٢٠ خدمة..

المصرف المتحد يطلق خدمات جديدة لعملاء الموبيل البنكي والإنترنت

أعلن المصرف المتحد عن اطلاق خدمات جديدة ضمن حزمة خدمات الموبيل البنكي والانترنت البنكي لتصبح اجمالي عدد الخدمات المقدمة لعملاء المصرف المتحد ٢٠ خدمة، وذلك تحت شعار #بنكك_علي_الخط.
تتيح الخدمات الجديدة لعملاء خدمة الموبيل البنكي والانترنت البنكي للمصرف المتحد انجاز ٢٠ معاملة بنكية في دقائق معدودة وبمنتهي سهولة وعلي مدار الساعة دون الحاجه للذهاب لأي من فروع المصرف المتحد ٦٨ المنتشرين بجميع أنحاء الجمهورية وهم :
١- امكانية الاستعلام عن رصيد أذون الخزانة والسندات الحكومية الخاصة بهم.
٢- كذلك امكانية معرفة رصيد وثائق صندوق رخاء النقدي المتوافق مع احكام الشريعة.
٣- خدمة الأطلاع علي كافة حسابات العميل (الجارية -التوفير –الاستثمارية – القروض – الشهادات –الودائع -الشيكات)
٣- شراء الشهادات والدوائع للعملاء الافراد
٤- اتاحة خدمة التحويل مع شبكة المدفوعات اللحظية انستاباي.
٥- الاستعلام عن البطاقات الائتمانية الخاصة بـه من خلال عرض تفصيلي للمعاملات التي تمت علي حسابات العميل وبطاقته الائتمانية حتي اخر معامله بمنتهي الدقة.
٦- وتتيح خدمة الموبيل البنكي للعميل امكانية الاستفسار عن تفاصيل التمويل الممنوح له سواء تقليدي او متوافق مع احكام الشريعة.
٧- تمكن خدمة الموبيل البنكي العميل من فتح حسابات فرعية جديدة بمنتهي سهولة.
٨- تتيح خدمة الموبيل البنكي من المصرف المتحد حرية التحويل بين حسابات العميل نفسه وحسابات العملاء داخل المصرف المتحد.
٩- كذلك حرية التحويل لبنوك اخري داخل مصر.
١٠- فضلا عن استقبال الحوالات الواردة من الخارج العملات الاجنبية.
١١- بالاضافة الي منح العميل فرصة كبيرة لسداد كافة الالتزامات المستحقة علي بطاقات الائتمان الخاصة به.
١٢- كما تتيح خدمة الموبيل البنكي للعميل امكانية طلب اصدار دفتر شيكات.
١٣- فضلا عن الاستعلام عن اقرب ماكينة صراف آلي واقرب فرع اينما كان العميل داخل الجمهورية.
١٤- هذا وتتيح خدمة الموبيل البنكي خدمة دفع التبرعات وتقديم اوجة الدعم والمساندة الاجتماعية لعدد من المؤسسات الاهلية المعتمدة من وزارة التضامن الاجتماعي والمسجلة بالمصرف المتحد وفقا للشروط والقواعد.
١٥- وتتيح خدمة الموبيل البنكي امكانية تفعيل والغاء عملية تنشيط بطاقات العميل وايضا الابلاغ عن البطاقات المفقودة.
١٦- كذلك امكانية شحن البطاقات المدفوعة مقدما.
١٧- هذا فضلا عن انها اسلم طريقة للحفاظ علي صحة العملاء وسلامتهم خاصة في الاماكن المزدحمة دون الحاجة للتعامل المباشر.
١٨- امكانيه الاستعلام عن كافه العروض والخصومات المقدمه من المصرف المتحد من خلال التطبيق.
١٩- هذا وتتيح خدمة الموبيل البنكي من المصرف المتحد للعميل فرصة الاستعلام اللحظي عن الجدارة الائتمانية I-Score.
٢٠- كذلك تحميل محفظة UB الرقمية والاستمتاع بتجربة متميزة عند استخدمها بمنتهي سهولة ويسر.
هذا ومن الجدير بالذكر ان اجراءات الاشتراك في خدمة الموبيل البنكي تتم بمنتهي السهولة واليسر ويستطيع العميل الاشتراك ذاتيا في خدمات الموبيل البنكي من خلال موقع المصرف المتحد علي شبكة المعلومات الدولية الانترنت www.theubeg.com وعند طلب العميل خاصية الاشتراك الذاتي في خدمات الموبيل البنكي https://www.theubeg.com/ar/ways-to-bank/ub-mobile-banking.

الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الاسلامي للتنمية للعام ٢٠٢٤م تنطلق بالرياض ٢٧ أبريل واحتفالات باليوبيل الذهبي للبنك

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، تستضيف المملكة العربية السعودية الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية للعام ٢٠٢٤م واليوبيل الذهبي للبنك، وذلك في مدينة الرياض خلال الفترة من ٢٧ وحتى ٣٠ أبريل ٢٠٢٤م.
وتأتي الاجتماعات السنوية للبنك هذا العام تحت شعار "الاعتزاز بماضينا ورسم مستقبلنا: الأصالة والتضامن والازدهار" ، حيث يصادف هذا التاريخ مرور ٥٠ عاما على إنشاء البنك وعمله المتواصل لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين الدول الأعضاء.
وباعتباره البنك التنموي الرئيسي متعدد الأطراف فيما بين بلدان الجنوب، من المتوقع أن تحظى الاجتماعات واليوبيل الذهبي للبنك باهتمام دولي وإقليمي واسع. وستتضمن الاجتماعات سلسلة من الفعاليات الجانبية بحضور خبراء رفيعي المستوى من الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.
وسيشارك في هذا الحدث وزراء الاقتصاد والتخطيط والمالية من الدول الأعضاء في البنك البالغ عددها ٥٧ دولة، إلى جانب ممثلي المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، والبنوك الإسلامية، وشركات القطاع الخاص، ومؤسسات تمويل التنمية الوطنية والدولية، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، وغرف التجارة والصناعة، ومجالس الأعمال. وستوفر الاجتماعات فرصة لبحث سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وتعظيم التعاون مع مؤسسات التمويل المشاركة.
وخلال الاجتماعات، ستحتفل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أيضا باليوبيل الذهبي لإحياء ذكرى خمسة عقود من التعاون الثابت والشراكات الراسخة وتحقيق التحول المنشود ، حيث بدأت هذه الرحلة المهمة للبنك قبل ٥٠ عاما في الرياض مع انعقاد الاجتماع الافتتاحي لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، والذي شرفه بالحضور أمير الرياض في ذلك الوقت صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود.
وسيتم عقد عدد من المنتديات والندوات والاجتماعات خلال هذا التجمع التاريخي بما في ذلك اجتماع الطاولة المستديرة للمحافظين، والمنتدى العالمي الثامن عشر للبنك الإسلامي للتنمية حول التمويل الإسلامي، ومنتدى القطاع الخاص لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية ٢٠٢٤م، ودور الشركات الصغيرة والمتوسطة في رؤية السعودية ٢٠٣٠، ورسم المسار لتعزيز تمويل أهداف التنمية المستدامة، والاستفادة من التمويل الإسلامي لتطوير بنية تحتية مستدامة ومرنة، وإقامة منتدى مجموعة التنسيق العربية، وندوة الرؤية المستقبلية، وانعقاد الجمعية العمومية لاتحاد الاستشاريين بالدول الإسلامية.
ويعتبر البنك الإسلامي للتنمية، الحاصل على تصنيف AAA من قبل وكالات التصنيف الكبرى في العالم، بنك التنمية الرائد متعدد الأطراف بين دول الجنوب العالمي، وهو يعمل منذ ٥٠ عاما لتحسين حياة المجتمعات التي يخدمها من خلال تحقيق التأثير على نطاق واسع.
مسترشداً بمبادئ التمويل الإسلامي، يجمع البنك ٥٧ دولة عضو عبر أربع قارات، مما يؤثر على حياة ما يقرب من ١ من بين كل ٥ أشخاص من سكان العالم. وتتمثل مهمته في تجهيز الناس للدفع بتقدمهم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق واسع، ووضع البنية التحتية في موضعها الصحيح لتمكينهم من الاستفادة من الإمكانات المتوفرة لهم. يقع المقر الرئيسي للبنك الإسلامي للتنمية في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وله مراكز إقليمية ومراكز للتميز في ١١ دولة من الدول الأعضاء. وعلى مر السنين، تطور البنك من كيان واحد إلى مجموعة تضم خمسة كيانات: هي البنك الإسلامي للتنمية، ومعهد البنك الإسلامي للتنمية المكلف بالبحث والتدريب، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.
وأنشئ البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة مالية دولية طبقا لاتفاقية التأسيس التي أبرمت في أغسطس ١٩٧٤بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية وعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في يوليو ١٩٧٥ وبدأ البنك أنشطته رسمياً في أكتوبر ١٩٧٥.

"الضرائب" تنفي تحصيل ضريبة الأرباح الرأسمالية من مستثمري البورصة

نفت مصلحة الضرائب ما تم نشره بأحد المواقع الإلكترونية حول استعداد شركة مصر المقاصة لعملية تحصيل ضريبة الأرباح الرأسمالية من المستثمرين بعد الانتهاء من تأسيس الوعاء الضريبي ونظام التحصيل خلال شهرين.

وأكدت مصلحة الضرائب المصرية، في بيان صادر الخميس الماضي ، أن الخبر ليس له أي أساس من الصحة والهدف منه إحداث بلبلة ولغط، والتأثير السلبي على أعمال البورصة المصرية، لافتة إلى أن هذا الخبر لم يصدر من قبل مصلحة الضرائب المصرية، ولا من قبل وزارة المالية. ،، وأشارت، إلى أنه لا يوجد إلتزام من المستثمرين بتقديم إقرار ضريبي بشأن الأرباح الرأسمالية للأوراق المالية المقيدة فى بورصة الأوراق المالية إلا لمن يمارس نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى فيتم إدراج هذه الأرباح ضمن وعاء الأرباح للشركة ويقوم بسداد ضريبة بنسبة ١٠٪ من قيمة هذه الأرباح فى وعاء مستقل.

الذهب

صندوق ثان للاستثمار في مصر وترقب لتوترات الشرق الأوسط حول العالم

استعرض الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، تقريرًا قدّمه الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، حول آخر مستجدات أنشطة صناديق الاستثمار في الذهب ضمن نشاط صناديق الاستثمار في المعادن النفيسة، بعد أن نجحت الهيئة -لأول مرة -في استحداث تشريعات جديدة وإصدار لوائح وقرارات تنفيذية مُنظمة لتلك الصناديق؛ في وقت يبحث فيه الكثير من المواطنين عن بدائل استثمارية متنوعة تناسب قدراتهم المالية المختلفة، وذلك في محاولة للحفاظ على قيمة مدخراتهم.

وأكد رئيس مجلس الوزراء، حرص الحكومة المستمر على تقديم مختلف أوجه الدعم للإجراءات التي تتخذها مؤسسات الدولة في مساعيها لتنويع البدائل والحلول الاستثمارية والادخارية أمام فئات المجتمع باختلاف قدراتهم المالية وذلك بطريقة شفافة وسلسة وتخضع للإشراف والرقابة بما يوفر قدرًا عاليًا من الحماية لحقوق المتعاملين ضد المخاطر غير التجارية.

وقال رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية إن صناديق الاستثمار عامة والاستثمار في المعادن النفيسة وبالأخص الذهب خاصة تعد بديلًا استثماريًا يُلبي احتياجات قاعدة كبيرة من المواطنين الراغبين في الاستثمار والادخار بطريقة شفافة وواضحة كون صناديق الاستثمار أدوات تخضع للإشراف والرقابة من قبل الهيئة مما يوفر قدرًا من الحماية لحقوق المتعاملين من المخاطر غير التجارية.

وتابع رئيس الهيئة، أن اكتمال البنية التشريعية والتنظيمية بإصدار الهيئة العامة للرقابة المالية كل اللوائح والقرارات اللازمة، مكّن وحفّز العديد من الشركات على اطلاق صناديق متخصصة للاستثمار في الذهب كونها آلية للادخار والاستثمار بطريقة شفافة وبسيطة، حيث شهدنا الفترة الماضية إطلاق أول صندوق مصري وهو صندوق "إي زد-جولد» (AZ-Gold) من قبل شركة "أزيموت"، في مايو ٢٠٢٣، ثم تمت الموافقة خلال العام الجاري (٢٠٢٤) على إطلاق صندوق ثان، وهو صندوق بلتون إيفولف للاستثمار في الذهب "سبائك"، فيما يجري بحث طلب لإطلاق صندوق ثالث للاستثمار في الذهب، وهو صندوق تابع لإحدى شركات البنك الأهلي المصري.

وأشار "فريد"، في التقرير الذي عرضه على رئيس الوزراء، إلى أن التقارير الصادرة حول نشاط صندوقي الاستثمار في الذهب أفادت بأنه بلغ عدد العملاء المنضمين للاستثمار في الصندوقين ١٠٢ ألف و٩٢٥ عميلا.

وأكد "فريد" أن صناديق الاستثمار في الذهب تتيح أمام جميع المواطنين بدائل استثمارية سهلة تراعي الشفافية والوضوح، فسعر الذهب يكون مُعلنًا على موقع البورصة المصرية.

وأشار إلى أن هذه الصناديق تُعد خطوة مهمة تعمل على تعزيز جهود الحكومة المصرية في تحقيق الشمول المالي، إذ يمكن للمستثمرين الأفراد شراء الذهب عبر هذه الصناديق، بأي قيمة مالية حتى لو كان المتاح لديهم ١٠٠ أو ٢٠٠ جنيه فقط.

مصر تبحث طلب صندوق ثالث بعد النتائج الإيجابية لإطلاق أول صندوق للاستثمار في الذهب مايو 2023 .. وزيادة عدد المواطنين المتقدمين للاستثمار في الذهب عبر الصندوقين إلى نحو 103 آلاف عميل حتى نهاية مارس 2024 .. و أسعار الذهب حول العالم تترقب توترات الأوضاع بين إسرائيل وإيران

وأشار تقرير رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية إلى أن صناديق الاستثمار في المعادن، ومنها الذهب، تأتي في ضوء الرغبة في توفير فرص استثمارية وادخارية تلبي احتياجات مختلف فئات المجتمع، بشكل يسهم في التحوط ضد مخاطر تقلبات الأسعار من خلال المشاركة في استثمار منظم وآمن، مضيفا أن هذه الصناديق تأتي كذلك في إطار جهود الإصلاح الاقتصادي الذي تنتهجه الدولة المصرية في مختلف المجالات والقطاعات.

وأوضح أن صندوق الذهب يهدف إلى الاستثمار المباشر في معدن الذهب مع تتبع قيمة الوثيقة لسعر ومؤشر الذهب المعلن من قبل البورصة المصرية للأوراق المالية.

وأشار فريد إلى أن الصناديق تديرها شركات مُتخصصة في إدارة الصناديق والمحافظ مرخصة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية، بحد أدنى ١٠٠ وثيقة بسعر ١٠ جنيهات في الاكتتاب الأولي، ويُمكن استرداد الاستثمار في الصندوق على شكل ذهب أو نقود بحسب السياسة الاستثمارية المعلنة لكل صندوق قبل بدء الاكتتاب، موضحا أن عملية الاكتتاب يقصد بها التقدم للاستثمار في الصندوق خلال فترة فتح باب الاكتتاب الأولي من خلال جهات تلقي الاكتتاب، وذلك وفقا للشروط المحددة.

وحول عملية شراء الوثائق، أوضح رئيس الهيئة أنه يتم التعاقد على شراء هذه الوثائق من خلال الجهات المعنية المخصصة لذلك وعددها ١٠ شركات متخصصة في عمليات تداول الأوراق المالية وإدارة المحافظ والصناديق، وقد تم لاحقا إضافة جهتين لتلقي الاكتتاب.

تأثيرات توترات الشرق الأوسط

من ناحية أخري ، ارتفع سعر أونصة الذهب العالمي خلال تداولات نهاية الأسبوع الماضي ولكن تبقى التحركات ضمن مستويات محددة في ظل اختلاف تأثير العوامل الحالية في الأسواق على أداء الذهب، سواء استمرار التوترات الجيوسياسية أو التوقعات باستمرار الفائدة الأمريكية مرتفعة لفترة أطول من الوقت.

وسجل سعر الذهب الفوري المستخدم في تسعير السبائك ارتفاعا بنسبة ٠,٣٪ ليسجل أعلى مستوى عند ٢٣٩٤ دولار للأونصة بعد أن افتتح جلسة نهاية الأسبوع عند ٢٣٨٣ دولار للأونصة، وكان قد سجل أعلى مستوى منتصف الأسبوع الماضي عند ٢٣٩٨ دولار للأونصة.

ويوم الجمعة قبل الماضية سجل الذهب أعلى مستوى تاريخي عند ٢٤٣١ دولار للأونصة ومنذ بداية الأسبوع شهد سعر الذهب تذبذب بسبب التأثير المختلف للعوامل المتواجدة حاليا في الأسواق.

وعادت التوترات الجيوسياسية إلى التزايد من جديد بعد إشارة الكيان الصهيوني إلى استعداده للرد على الهجمات الإيرانية التي حدثت بداية الأسبوع، ليكون رد إيران أيضا بجاهزيتها للتعامل مع اية تحركات من جانب الكيان الصهيوني.

ومع استمرار هذه التوترات والمخاوف من توسع رقعة الصراع في منطقة الشرق الأوسط، استمر الطلب في التزايد على الذهب ليحافظ على مستوياته الحالية بالقرب من أعلى مستوى تاريخي سجله الأسبوع الماضي.

في الوقت نفسه تتزايد التوقعات أن البنك الفيدرالي في طريقه إلى الحفاظ على أسعار الفائدة الأمريكية مرتفعة لفترة أطول من الوقت في ظل تماسك معدلات التضخم بدعم من معدلات إنفاق القطاع العائلي وقوة قطاع العمالة والوظائف الأمريكية.

ودفعت بيانات التضخم ومبيعات التجزئة الأمريكية القوية المستثمرين إلى تقليص رهاناتهم على أن البنك الاحتياطي الفيدرالي سيخفض أسعار الفائدة في يونيو، وقد تم تعزيز هذه الفكرة من قبل رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول في حديثه مؤخرا ، الذي قال خلاله إن البنك الفيدرالي ليس لديه ثقة كبيرة في خفض أسعار الفائدة بسبب التضخم الثابت.

ودعمت تعليقات باول الدولار وعوائد سندات الخزانة، فقد ارتفعت العملة الأمريكية إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من خمسة أشهر، بينما ارتفع عائد السندات الحكومية لأجل ١٠ سنوات بنسبة ٢,٦٪ منذ بداية الأسبوع مسجلا أعلى مستوى ٥ أشهر.

في الوقت الحالي ينصب التركيز على التوترات الجيوسياسية، التي تمنع حدوث تصحيح سلبي في الذهب، وسيتعين على الأسواق الانتظار حتى تهدأ حالة عدم اليقين الجيوسياسي قبل أن تبدأ السوق في التفاعل مع البيانات الاقتصادية وأثرها على أسعار الذهب.

وتتزايد الاحتمالات بأن يبدأ البنك الاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة اعتبارًا من سبتمبر فقط، بدلا من يونيو، بينما يمتنع أعضاء البنك الفيدرالي بما في ذلك الرئيس جيروم باول، عن تقديم أي توجيهات بشأن الموعد الذي قد يبدأ فيه تخفيض أسعار الفائدة، قائلين بدلا من ذلك إن السياسة النقدية يجب أن تكون مقيدة لفترة أطول.

أسعار الذهب في مصر

تشهد أسعار الذهب في مصر تذبذبا وتحركات في نطاق سعري في ظل التذبذب الحالي في سعر أونصة الذهب العالمي، بالإضافة إلى استقرار سعر صرف الدولار في البنوك الرسمية، الأمر الذي يدل على تتبع سعر الذهب المحلي لحركة السعر العالمي خلال الفترة الحالية.

وافتتح الذهب عيار ٢١ الأكثر شيوعاً تداولات نهاية الأسبوع عند المستوى ٣٢٦٠ جنيه للجرام ليتداول عند نفس المستوى وقت كتابة التقرير الفني لجولد بيليون، وذلك بعد أن انخفض بمقدار ٥ جنيهات ليغلق عند المستوى ٣٢٥٥ بعد أن افتتح جلسة منتصف الأسبوع عند المستوى ٣٢٦٠ جنيه للجرام.

التذبذب الحالي في سعر الذهب المحلي ناتج عن التحركات العرضية في سعر الذهب العالمي منذ بداية الأسبوع، بالإضافة إلى استقرار سعر صرف الدولار مقابل الجنيه في البنوك الرسمية والذي يستقر حاليا عند متوسط ٤٨,٧٠ جنيه لكل جرام.

سعر الذهب في مصر عاد إلى الارتباط بسعر الذهب العالمي من جديد حيث يتم تسعير الذهب المحلي بسعر دولار تحوطي يقترب كثيرا من سعر صرف الدولار في البنوك الرسمية، وهو الأمر الذي يعكس استقرار الأسواق خلال الفترة الحالية في ظل استقرار سعر الصرف.

من جهة أخرى ارتفع الطلب على الذهب المحلي خلال الفترة الأخيرة بسبب الطلب المتزايد عليه أثناء فترة الأعياد، وفي حال شاهدنا تصحيح سلبي في سعر أونصة الذهب العالمي سينعكس هذا على سعر الذهب المحلي أيضا وهو ما قد يزيد من الطلب مجددا على الذهب مع تراجع أسعاره.

وائل خطاب

رئيس الوزراء : دعم كامل لتوسعات المُجمع الصناعي لشركة هايير الصينية

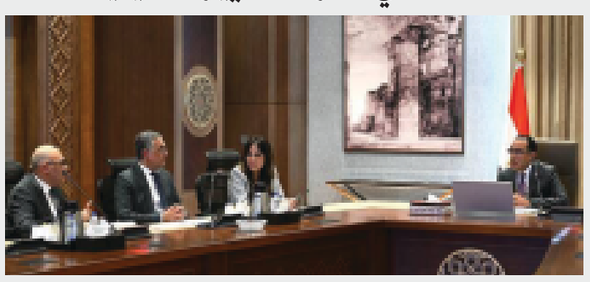

التقى مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أحمد الجندي، العضو المنتدب لشركة هايير الصينية، بحضور حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وأكد رئيس الوزراء، اهتمام الدولة البالغ بتهيئة الظروف اللازمة لجذب الاستثمارات وتحفيز الشركات الكبرى على التوسع في أعمالها في السوق المصرية، معبراً عن تقديره لنموذج مجمع هايير الصناعي المتكامل بالعاشر من رمضان، الذي نجح بعد عام واحد من حصوله على الرخصة الذهبية في تنفيذ المشروع وبدء تشغيله والإنتاج به وهو ما يؤكد جدية الشركة، مضيفا: الحكومة مستعدة لتقديم الدعم الكامل لتوسعات المجمع الصناعي للشركة.

وخلال اللقاء، استعرض أحمد الجندي، موقف التوسعات الخاصة بمجمع "هايير" الصناعي المتكامل، بالمنطقة الصناعية بالعاشر من رمضان، والمراحل الجديدة التي سيتم اضافتها لهذا المجمع، وذلك ضمن خطة استثمارية ضخمة تنفذها الشركة لتطوير أعمالها في مصر، بهدف توسيع قاعدة منتجاتها لتغطية احتياجات السوق المحلية والتصدير، والبناء على العلاقات الاستراتيجية التي تربط بين مصر والصين واتفاقيات التبادل التجاريّ بينهما.

وأعرب أحمد الجندي عن تقديره لدور الحكومة وأجهزتها في تقديم كافة أوجه الدعم لتنفيذ مشروع الشركة في مصر، وحرص رئيس الوزراء على إتاحة الفرصة للمستثمرين للالتقاء بهم والاستماع إليهم والتوجيه بإزالة أية معوقات أو تحديات لدفع العمل بالمشروعات.

توقيع مذكرة تفاهم لتطوير البنية الفوقية وإدارة وتشغيل ميناء برنيس بالبحر الأحمر مع إحدى الشركات الكويتية

شهد وزير النقل، كامل الوزير، توقيع مذكرة تفاهم بشأن بناء وتطوير البنية الفوقية واستخدام وإدارة وتشغيل واستغلال وصيانة وإعادة تسليم ميناء برنيس البحري بمحافظة البحر الأحمر.

وجرى التوقيع بين شركة ميناء برنيس البحري إحدى شركات هيئة موانئ البحر الأحمر، ومثلها في التوقيع اللواء محمد عبد الرحيم، رئيس مجلس الإدارة، وبين شركة برنيس الإقليمي لأنشطة الموانئ إحدى شركات المجموعة الكويتية ومثلها في التوقيع، رهام فواد الغانم، رئيس مجلس إدارة المجموعة ورئيس مجلس إدارة شركه برنيس الإقليمي لأنشطه الموانئ.

وتضمنت مذكرة التفاهم، تسهيل التعاون بين الطرفين لوضع الترتيبات اللازمة لضمان التعاون الفعال في المجالات ذات الاهتمام المشترك في بناء وتطوير البنية الفوقية واستخدام وإدارة وتشغيل واستغلال وصيانة وإعادة تسليم ميناء برنيس البحري لمزاولة كافة أنشطة النقل البحري.

وقالت الوزارة إن مذكرة التفاهم تشمل التعاون المشترك في المشاريع التي تقع في النطاق والتعاون في أي مجالات أخرى ذات اهتمام مشترك قد تكون ضرورية لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية، خاصة مع كون شركة برنيس الإقليمي مطور رئيسي ومدير للموانئ والمناطق الصناعية والمناطق الحرة، ومشغل ذو خبرة عالية للخدمات اللوجستية المتكاملة متعددة الوسائط في الكويت ودوليا.

وخلال فاعليات التوقيع، رحب وزير النقل برئيس مجلس إدارة وقيادات شركة برنيس الإقليمي، إحدى شركات المجموعة الكويتية المتعاقدة مع الوزارة، معربًا عن سعادته بالتعاون مع دولة الكويت في هذا المشروع، والتطلع لأن يكون بداية لانطلاقة التعاون الكبير بين وزارة النقل والمجموعة الكويتية في إنجاز العديد من المشروعات.

-التوقيع يأتي تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية بتحويل مصر لمركز إقليمي للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت

وأكد الوزير أن الاستثمارات العربية مرحب بها في مصر، حيث يأتي هذا التوقيع في إطار تنفيذ الخطة الطموحة التي وجه بها الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بتحويل مصر لمركز إقليمي للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت، والتي تعتمد أساسا على مجموعة من العناصر السياحية والصناعية والزراعية والمرتبطة بالمواقع البحرية من خلال مجموعة من الطرق الحرة والسريعة وخطوط السكك الحديدية (ديزل - كهرباء)، والتي ترتبط بوجود مطارات وموانئ بحرية على البحرين الأحمر والمتوسط.

- دور ميناء برنيس البحري في زيادة حركة الصادرات والواردات بين صعيد مصر والدول الأفريقية

العاصمة الإدارية وبلدة دونجبا الصينية توقعان مذكرة تفاهم لتبادل التكنولوجيا المتطورة

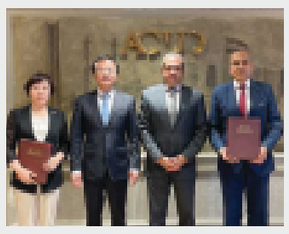

وقعت شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، مذكرة تفاهم دولية مع بلدة «دونجبا»، بالعاصمة الصينية بكين، بغرض تبادل الخبرات والمعرفة والتكنولوجيا الحديثة والإدارة لخدمة الحي الدبلوماسي بالعاصمة الإدارية الجديدة ومنطقة السفارات الرابعة في العاصمة بكين.

تأتي هذه المذكرة في إطار توسيع آفاق التعاون بين مصر والصين، وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالات المختلفة، وقع المذكرة كل من المهندس خالد عباس، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، ووون شيان، رئيس مقاطعة تشاويانج بمدينة بكين، وعضو الحزب الشيوعي الحاكم، بحضور الوفد المرافق وممثلي السفارة الصينية بالقاهرة.

في هذا السياق، أكد المهندس خالد عباس، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية على أهمية هذه الخطوة، مشيرًا إلى أنها تعكس الرغبة في التعاون المشترك المتنامي وبناء علاقات تعاون مثمرة للجانبين، كما أشار إلى الخبرات الكبيرة التي اكتسبتها الشركة من خلال تشييد العاصمة الإدارية الجديدة على وجه العموم والحي الدبلوماسي على وجه الخصوص كما أكد على ثقته في أن مذكرة التفاهم ستكون بداية لتعاون مستدام بين الطرفين.

وأضاف «عباس»: «تلتزم شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية بأعلى معايير الجودة في تقديم خدماتها، سواء في مجال التخطيط والتطوير العمراني أو إدارة المشاريع.

داليا احمد

وزير قطاع الأعمال يبحث مع رؤساء الشركات القابضة مستجدات مشروعات الشراكة الجاري تنفيذها مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي

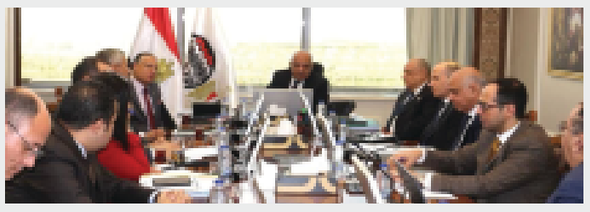

عقد محمود عصمت، وزير قطاع الأعمال العام اجتماعًا موسعا، أمس الأربعاء، ورؤساء الشركات القابضة التابعة، بحضور رشا عمر مساعد الوزير لتطوير المشروعات، ومحمد دعبيس مساعد الوزير للمتابعة، ونادى ناشد مسئول ملف التحول الرقمي

أكد عصمت أن التعاون والشراكة مع القطاع الخاص ودعمه وفتح المجال أمامه يأتى فى إطار استراتيجية عمل الوزارة للنهوض بشركاتها التابعة ويسهم في تحسين الأداء والوصول إلى الإدارة الرشيدة، وذلك من خلال الاستفادة من الطاقات والخبرات المالية والإدارية والتنظيمية والفنية والتكنولوجية المتوفرة لدى القطاع الخاص، موجها بمواصلة الجهود لتعظيم الشراكة مع القطاع الخاص وإنجاز مشروعات الشراكة الحالية، وتأهيل الشركات التابعة لمختلف أنواع وأساليب الشراكات، وفتح المجال أمام الشركات الخاصة المحلية والأجنبية للمشاركة في جميع الأنشطة والقطاعات في إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة، والسعي المستمر للترويج للفرص الاستثمارية لدى الشركات من خلال الخريطة الاستثمارية التي تم إعدادها في هذا الشأن.

استعرض الوزير مستجدات مشروعات الشراكة الجاري تنفيذها بالتعاون مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي في مجالات متعددة ومنها شركات النصر للسيارات، والنصر للتعدين، وسيناء للمنجنيز، والدلتا للصلب، ومصر لصناعة الكيماويات، والحرير الصناعي والياف البوليستر، ومحطة الطاقة الجديدة والمتجددة لمجمع الألومنيوم، والنصر للإسكان والتعمير، والشركة المصرية للسياحة والفنادق، والاستثمار الزراعي بمدينة الصالحية، والنصر للكيماويات الدوائية وغيرها، وذلك في إطار تفعيل وثيقة سياسة ملكية الدولة والتوجه العام لدعم القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الاقتصاد القومي من خلال العديد من الإجراءات والحوافز لتسهيل الأعمال. وتمت مناقشة مستجدات تنفيذ الخطة العامة للتحديث والتطوير الجاري تنفيذها في جميع القطاعات الصناعية والخدمية والتجارية والعقارية وغيرها من مجالات عمل الشركات التابعة، ومدى توفر مستلزمات الإنتاج، والوقوف على الموقف التنفيذي للمشروعات في مختلف مراحلها، في إطار توجه الدولة لدعم وتوطين الصناعة ، وزيادة الاعتماد على المنتج المحلي لتلبية احتياجات السوق وزيادة التصدير.

ناقش الدكتور محمود عصمت الأعمال الجارية في إطار خطة الوزارة لحسن استغلال الأصول وتعظيم عوائدها واستثمارها وإدارتها على النحو الأمثل بالشراكة مع القطاع الخاص، إلى جانب مشروعات استغلال الخامات والموارد الطبيعية في نطاق عمل الشركات التابعة خاصة في مجال التعدين.

هبوط مؤشر البورصة الرئيسي بنسبة ٠,٦٪ خلال جلسات الأسبوع الماضي.. وخبراء يكشفون الأسباب

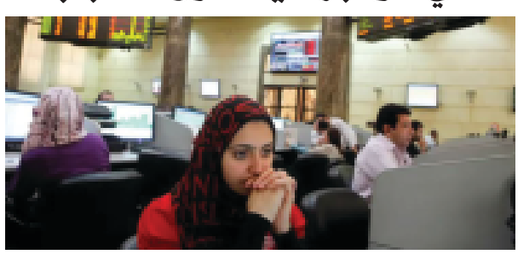

تراجع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية "إيجي إكس ٣٠" بنسبة ٠,٦٪ ليغلق عند مستوى ٢٨٣٣٢,٦٥ نقطة، خلال جلسات الأسبوع الماضي - ثاني أسبوع في شهر أبريل- وهبط مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة "إيجي إكس ٧٠ متساوى الأوزان"، بنسبة ٠,٥٧٪ ليغلق عند مستوى ٦٥٠٤,١٩ نقطة، وسجل مؤشر "إيجي إكس ١٠٠ متساوى الأوزان" انخفاضًا بنسبة ٠,٥٧٪ ليغلق عند مستوى ٩٢٥٧,٩٢ نقطة، وسجل مؤشر "إيجي إكس ٣٠ محدد الأوزان" انخفاضًا بنسبة ٠,٧٠٪ ليغلق عند مستوى ٣٤٦٩٨,٧٦ نقطة، وقفز مؤشر تميز بنسبة ٣,٣٠٪ ليغلق عند مستوى ٧٧٥٧,٤١ نقطة.

رأس المال السوقي

وخسر رأس المال السوقي للبورصة المصرية نحو ١٢,٦ مليار جنيه خلال جلسات الأسبوع الماضي، ليغلق عند مستوى ١,٩١٥ تريليون جنيه، بنسبة انخفاض ٠,٧٪، وهبط رأس المال السوقي للمؤشر الرئيسي من ١,٢٤٨ تريليون جنيه إلى ١,٢٣٦ تريليون جنيه، بنسبة انخفاض ٠,٩٪، ونزل رأس المال لمؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة من ٤١٤,٣ مليار جنيه إلى ٤١٠,٧ مليار جنيه بنسبة انخفاض ٠,٩٪.

كما تراجع رأس المال للمؤشر الأوسع نطاقًا من ١,٦٦٢ تريليون جنيه إلى ١,٦٤٧ تريليون جنيه بنسبة انخفاض ٠,٩٪، وصعد رأس المال السوقي لبورصة النيل من ٤,٥ مليار جنيه إلى ٤,٨ مليار جنيه بنسبة نمو ٤,٧٪.

إجمالي قيمة التداول

وبالنسبة للتداول، ارتفع إجمالي قيمة التداول بالبورصة المصرية إلى ٣٣٨,٨ مليار جنيه خلال جلسات الأسبوع الماضي، في حين بلغت كمية التداول نحو ٨,١٩٤ مليار ورقة منفذة على ٦٠٠ ألف عملية، وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها ١٣٩,٩ مليار جنيه، وكمية التداول بلغت ١,٣٢١ مليار ورقة منفذة على ١٩١ ألف عملية خلال جلسات الأسبوع قبل الماضي، واستحوذت الأسهم على ٧,٠٥٪ من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة، في حين مثلت قيمة التداول للسندات وأذون الخزانة نحو ٩٢,٩٥٪، وفقًا للتقرير الأسبوعي للبورصة المصرية.

شهادات الإيداع الدولية

وكشف تقرير البورصة المصرية الأسبوعي، عن أرصدة الشركات من شهادات الإيداع الدولية حتى نهاية الأسبوع الماضي، إذ ارتفع رصيد شهادات إيداع مدينة مصر للإسكان والتعمير إلى ٥٨٨,٧٤٠ مليون شهادة، والبنك التجاري الدولي إلى ١٨٦,٢٤٨ مليون شهادة

فيما استقر رصيد شهادات: مجموعة أي أف جي القابضة عند ٣٧٠,٣٣٦ مليون شهادة، والمصرية للاتصالات عند ٢٧٣,٢٦٩ مليون شهادة، وإيديتا للصناعات الغذائية عند ١٠٠,٧٧٥ مليون شهادة، وحديد عز عند ٧٦,٦٤٦ مليون شهادة.

التداول بثلاث علامات عشرية

وأعلنت البورصة المصرية، عن قائمة الأوراق المالية المسموح بالتداول عليها بثلاث علامات عشرية خلال الأسبوع الجاري بناء على أسعار إغلاق يوم الخميس الماضي، وضمت ٦٨ شركة، وذلك بعد استبعاد ٤ أسهم بالقائمة وهم شركات جنوب الوادي للأسمنت، والشرقية الوطنية للأمن الغذائي، والدولية للصناعات الطبية-إيكمى، والاتحاد الصيدلي للخدمات الطبية والاستثمار عقب ارتفاع أسعار الأسهم إلى ٢,٠٤٣ جنيه، ٢,٠٣ جنيه، ٢,٠٣٥ جنيه، ٢ جنيه، على التوالي.

وجاءت أبرز الشركات الموجودة بالقائمة: القاهرة للإسكان والتعمير، وبنك الشركة المصرفية العربية الدولية، وجولدن بيراميدز بلازا، ودايس للملابس الجاهزة، ومجموعة جي.أم.سي للاستثمارات الصناعية والتجارية المالية، وأيه كابيتال القابضة، وبرايم القابضة للاستثمارات المالية، ومجموعة عامر القابضة، وأوراسكوم للاستثمار القابضة، وأوراسكوم المالية القابضة، واسباير كابيتال القابضة للاستثمارات المالية.

نهاية جلسات الأسبوع

وكانت البورصة المصرية، قد أنهت تعاملات جلسة الخميس، نهاية جلسات الأسبوع الماضي، بتراجع جماعي للمؤشر بضغوط مبيعات المتعاملين الأجانب فيما مالت تعاملات المصريين والعرب للشراء، وسط تداولات بلغت ٧,١ مليار جنيه، وخسر رأس المال السوقي ٨٨ مليار جنيه ليغلق عند مستوى ١,٩١٥ تريليون جنيه.

وبلغ حجم التداول على الأسهم ٤,٦ مليار ورقة مالية بقيمة ٧,١ مليار جنيه، عبر تنفيذ ١٦٩,٩ ألف عملية لعدد ٢٠٤ شركة، وسجلت تعاملات المصريين ٧٩,٧٨٪ من إجمالي التعاملات، بينما استحوذ الأجانب على نسبة ٧,٧٤٪، والعرب على ٦,٤٨٪، واستحوذت المؤسسات على ٤١,٥٧٪ من المعاملات في البورصة، وكانت باقي المعاملات من نصيب الأفراد بنسبة ٥٨,٤٢٪.

ومالت صافي تعاملات الأفراد المصريين والمؤسسات الأجنبية للبيع بقيمة ١٦,٧ مليون جنيه، ١,٤ مليار جنيه، على التوالي، فيما مالت تعاملات الأفراد العرب والأجانب والمؤسسات المصرية والعربية للشراء بقيمة ٦٠,٨ مليون جنيه، ٦ ملايين جنيه، ١,٢ مليار جنيه، ٢٢٧,٤ مليون جنيه، على التوالي.

وتراجع مؤشر «إيجي إكس ٣٠» بنسبة ٤,٥٪ ليغلق عند مستوى ٢٨٣٣٢ نقطة، وهبط مؤشر «إيجي إكس ٣٠ محدد الأوزان» بنسبة ٤,٨٨٪ ليغلق عند مستوى ٣٤٦٩٨ نقطة، وانخفض مؤشر «إيجي إكس ٣٠ للعائد الكلي» بنسبة ٤,٤٩٪ ليغلق عند مستوى ١٢٠٩١ نقطة.

إعادة توازن وتقييم

وقال عمرو الألفي، خبير أسواق المال، إن البورصة المصرية شهدت تذبذبات عنيفة خلال جلسة الخميس، لتغلق على تراجع حاد للمؤشر الرئيسي بنحو ٤,٥٪.

وأضاف الألفي، أن المستثمرين الأجانب اتجهوا للبيع بقوة مدفوعا بصفقة استحواذ بي انفستمنت القابضة على حصة ٦٩٪ من أسهم أوراسكوم المالية وهي أسهم مملوكة لمستثمرين أجانب.

وبين أن هناك بعض الأخبار السلبية الأخرى التي انعكست على السوق أبرزها مخاوف المستثمرين الأفراد من تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية، بجانب التطورات الجيوسياسية.

"هيئة الدواء" تدرس طلبات الشركات بتحريك الأسعار

تقدم عدد من الشركات بطلبات إلى هيئة الدواء المصرية لإعادة تسعير منتجاتها بعد زيادة تكلفة الإنتاج على الشركات والمصانع مع تحريك أسعار صرف الدولار أمام الجنيه، وفق متخصصين في القطاع، توقعا أيضا ارتفاع أسعار الأدوية في الأسواق المحلية بنسبة ٢٥٪ خلال العام الحالي ٢٠٢٤.

ورجح علي عوف، رئيس شعبة الأدوية بالغرفة التجارية بالقاهرة، ارتفاع أسعار الأدوية في الأسواق المحلية بما يتراوح بين ٢٠ و٥٠٪، نتيجة لزيادة تكلفة إنتاج الشركات بما يصل إلى ٧٠٪ وذلك بعد ارتفاع أسعار صرف الدولار في البنوك، مع بدء تطبيق سياسة سعر الصرف المرن.

وأضاف عوف، أن الأدوية من السلع الاستراتيجية التى كان يتم تدبير الدولار اللازم لاستيراد موادها الخام من البنوك بالسعر الرسمي، وبالتالى فهى من السلع التى تضررت بشكل كبير من تحرير سعر الصرف وارتفع السعر عليها إلى الضعف، حيث لم تكن تضطر إلى اللجوء إلى السوق السوداء لتدبير العملة الصعبة.

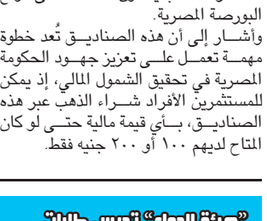

هواوي: تعاون مع 45 جامعة مصرية حكومية وخاصة عبر مبادرة بناة مصر الرقمية

كشفت شركة هواوي العالمية عن تعاونها مع ٤٥ جامعة مصرية حكومية وخاصة ، وعدد من الجهات والهيئات الحكومية الأخرى، عبر مبادرة بناة مصر الرقمية واستفاد من التدريب نحو ٣٥ الف طالب ، فضلا عن تدريب ١٠٠٠ مدرس.

وقال ليو شاو واي ، رئيس معهد الأبحاث الأوروبي بشركة هواوي ، أن ما تم إنفاقه في مجال البحث والتطوير بجميع أنحاء العالم بلغ ٣ مليارات دولار خلال الأعوام الماضية.

الحكومة توافق على زيادة رأسمال شركات التمويل العقاري لـ100 مليون جنيه

وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقاري؛ الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ١ لسنة ٢٠٠١.

ويأتي هذا التعديل بهدف مواكبة التغيرات الكبيرة والمتسارعة التي شهدها الاقتصاد خلال الفترة الماضية، على المستويين العالمي والمحلي، والتي أثرت بشكل ملحوظ على ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج والمواد الخام المستخدمة في القطاع العقاري؛ ومن ثم زيادة في قيمة الأصول العقارية التي قد تصبح محلا للتمويل العقاري، الأمر الذي استوجب العمل على زيادة الملاءة المالية لشركات التمويل العقاري.

تضمن التعديل من النص على زيادة الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل العقاري؛ ليكون ١٠٠ مليون جنيه بدلا من خمسين مليون جنيه، وذلك سواء نقداً أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية بسعر الصرف المعلن من البنك المركزي المصري.

«القلعة» تُوقع اتفاقيات لتسوية مديونياتها مع 4 بنوك مقابل 4.547 مليار جنيه

وقعت شركة القلعة المقيدة بالبورصة -متخصصة في استثمارات الطاقة والبنية الأساسية- اتفاقا لتسوية التزاماتها تجاه مجموعة من البنوك الدائنة العاملة في السوق المحلي للشركة.

وبموجب هذا الاتفاق ستقوم القلعة بتسوية كامل ديونها لكل من (بنك مصر، بنك القاهرة، البنك العربي الإفريقي الدولي، والبنك الأهلي الكويتي) مقابل حوالي ٤,٥٤٧ مليار جنيه من خلال ١٧,٦٨٪ من أسهم شركة طاقة عربية مع الاحتفاظ بحق إعادة شرائها خلال خمسة أعوام، وحق البنوك في إعادة بيعها لشركة القلعة في العام السادس، وقطعة أرض مسجلة مساحتها ٦٠,١٢٧ مترمربع على النيل في منطقة التبين.

اقتصادية قناة السويس تستقبل وفدا تجاريا من مقاطعة تشيجيانج الصينية لبحث سبل التعاون

استقبل وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بمقر الهيئة بالعاصمة الإدارية الجديدة، وفد التجارة لمقاطعة تشيجيانج الصينية، برئاسة السيد Chen Zhicheng نائب المدير العام لإدارة التجارة بمقاطعة تشيجيانج، حيث ضم الوفد مسئولي مجموعة هانغشو للحديد والصلب، ومجموعة تشيجيانج للآلات والكهرباء، وشركة الصين للتأمين على الصادرات والائتمان بتشيجيانج، ومجموعة مدينة تشيجيانج الصينية للسلع الصغيرة، ومجموعة ويندي لتكنولوجيا الطاقة، ومركز تشيجيانج لترويج الاستثمار، وأكاديمية تشيجيانج للتجارة، وممثلي إدارة التجارة ولجنة الإصلاح والتنمية بالمقاطعة، وذلك بحضور عدد من القيادات التنفيذية بالهيئة.

المشاط تناقش برنامج الطروحات الحكومية و إطلاق المنصة الموحدة للخدمات في يوليو المقبل

عقدت رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي اجت

الحصاد
الرؤية الثاقبة أمام عينيك
• السنة السادسة عشر • الاحد ٢١ إبريل ٢٠٢٤ • العدد ٧٤.

مجلس الوزراء يوافق على إنشاء منطقة حرة خاصة باسم شركة قناة السويس للقوارب الحديثة

وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار بإنشاء منطقة حرة خاصة باسم شركة قناة السويس للقوارب الحديثة (ش.م.م) على مساحة ٥١,١٥٠ ألف متر مربع كائنة بالكيلو ٨ جنوب سفاجا بجوار شركة ترسانة جنوب البحر الأحمر من الاتجاه الغربي، للعمل في مجال تصنيع وصيانة اليخوت والوحدات البحرية، مع الالتزام بالحصول على كافة التراخيص والموافقات من الجهات المختصة.
ويستهدف المشروع تصنيع وصيانة وتصدير اليخوت البحرية بمستوى عالمي يضاهي الترسانات الأوروبية والعالمية، وذلك بما يسهم في وضع مصر على الخريطة العالمية لصناعة اليخوت لما لها من عائد مادى بالعملة الأجنبية، ولما لها أيضا من أثر إيجابي واضح على تشغيل وتدريب عمالة بكثافة عالية.

مركز تدريب التجارة الخارجية يطلق أول برنامج تدريبي في مصر في مجال التصدير معتمد دوليا

في إطار توجيهات أحمد سمير وزير التجارة والصناعة، بالعمل على تأهيل المصدرين المصريين وفقا للمعايير العالمية أطلق مركز تدريب التجارة الخارجية أول برنامج تدريبي في مجال التصدير معتمد دوليا من هيئة تدريب التجارة الدولية الكندية FITT والتي تعتبر واحدة من أهم الهيئات الدولية المتخصصة في مجال التدريب على التجارة الدولية وكذلك في اعتماد الأفراد وإصدار الشهادات المهنية في هذا المجال، ليصبح مركز تدريب التجارة الخارجية أول مركز تدريب في مصر وقارة أفريقيا يحصل على هذا الاعتماد.
ويأتي هذا الاعتماد في ضوء حرص مركز تدريب التجارة الخارجية على تطوير المناهج التدريبية التي يقدمها ومحاكاة البرامج المقدمة في أكبر الهيئات التدريبية والمعاهد الدولية وباستخدام أحدث وسائل وتقنيات التدريب لرفع مهارات المصدرين لتحقيق القدرة التنافسية لزيادة نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق الدولية.
وقد اعتمدت الهيئة الكندية "برنامج إدارة التصدير" الذى يقدمه المركز والذى يتوافق مع نفس معايير التعلم لبرنامج مهارات الهيئة الكندية، وبموجب هذا الاعتماد يحصل الخريج على شهادة اجتياز البرنامج التي تؤهله للتسجيل وأداء امتحان دبلومة التجارة الدولية من الهيئة الكندية.
وأوضحت مارى كامل المدير التنفيذي لمركز تدريب التجارة الخارجية أنه بفضل الشراكة بين مركز تدريب التجارة الخارجية وهيئة تدريب التجارة الدولية الكندية، يصبح لدى خريج "برنامج إدارة التصدير" الفرصة لاكتساب اعتماد تعليمي متمثل في "دبلومة التجارة الدولية" بالإضافة إلى التأهل للحصول على شهادة "محترف التجارة الدولية المعتمد» CITP من الهيئة الكندية وهي شهادة مهنية معتمدة دولياً يحصل عليها خريجو الدبلومة الدولية، وتعتبر معيارًا لتميز المصدرين في هذا المجال، وذلك بعد اجتياز المعايير والمتطلبات اللازمة من قبل الهيئة الكندية FITT للحصول على الشهادة المهنية.

اسلام عبدالفتاح

التجارة: رفع الحظر المفروض على صادرات الفراولة المصرية الطازجة إلى كندا

أعلن أحمد سمير وزير التجارة والصناعة أن المكتب التجاري المصري في أوتاوا نجح في رفع الحظر المفروض على صادرات الفراولة المصرية الطازجة إلى كندا حيث ساهمت اتصالات المكتب التجاري في إعلان وكالة فحص الغذاء الكندية موافقتها المبدئية على استيراد الفراولة المصرية بشرط قيام المستورد الكندي باستخراج تصريح لاستيرادها قبل إتمام الاستيراد، فضلا عن خضوع الفراولة في مصر لعدد من إجراءات الحجر الزراعي لضمان خلوها من الآفات.
وأوضح الوزير مفوض تجاري/ يحيي الواثق بالله رئيس التمثيل التجاري أنه سيتم تطبيق متطلبات الاستيراد العامة على صادرات الفراولة المصرية والتي تتضمن ضرورة أن تكون الفراولة منتجة تجاريا ووجود شهادة صحة نباتية مرفقة بالشحنات المصدرة من مصر صادرة قبل ١٤ يوم من التصدير كما يجب أن تكون شهادة التصدير مستندة إلى خلو الشحنة من الآفات وفقا للقواعد الكندية بما في ذلك التربة والأوراق وبقايا النبات، كما يتطلب الاستيراد قيام الشركة المستوردة باستصدار تصريحاً من الوكالة الكندية خلال الفترة التجريبية.

وزارتا التنمية المحلية والتموين تتابعان الموقف التنفيذي لإنشاء المخازن الاستراتيجية للسلع

وزير التنمية المحلية ومساعد وزير التموين

استقبل وزير التنمية المحلية ، اللواء هشام آمنة، مساعد أول وزير التموين، ورئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية، الدكتور إبراهيم عشماوي.
وخلال اللقاء تابع "آمنة" الموقف التنفيذي لإنشاء المخازن الاستراتيجية والمناطق اللوجستية للمنتجات والسلع الغذائية الأساسية والتي يتم إنشاؤها حاليًا في عدد من المحافظات من بينها الفيوم وكفرالشيخ والسويس والأقصر والشرقية، في إطار جهود المحافظات بالتعاون مع وزارة التموين والتجارة الداخلية.
وأكد وزير التنمية المحلية، أن الوزارة تتابع مع المحافظات بصورة مستمرة موقف إنشاء المناطق اللوجستية والمخازن الاستراتيجية وتذليل أي تحديات لتنفيذها وفقا للجداول الزمنية لذلك، وتقديم كافة التسهيلات اللازمة في هذا الملف المهم تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي، وتكليفات الدكتور مصطفى مدبولي، لتأمين مخزون استراتيجي آمن من السلع الأساسية على مدار العام والمساهمة في تخفيض السعر النهائي للسلع الغذائية الأساسية لصالح المواطنين في إطار جهود الدولة المستمرة في هذا الشأن.

"جمعية المصدرين" تكشف ٩ محاور لإنهاء مشاكل القطاع وتحقيق الـ١٠٠ مليار دولار

أكد المهندس على عبدالقادر، نائب رئيس لجنة التصدير بجمعية رجال الأعمال المصريين، أن حل مشاكل التصدير وتحقيق حلم الوصول بالصادرات لـ١٠٠ مليار دولار، يتطلب فض التداخلات بين الجهات الحكومية، وأن تتبنى أجهزة الدولة جميعها قضية التصدير كهدف قومي واستراتيجي للمرحلة الحالية ومستقبلها بفتح الاستيراد من اجل التصنيع وزيادة الإنتاج.
واقترح النائب الأول للجنة التصدير بجمعية رجال الأعمال المصريين، ٩ محاور رئيسية لحل مشاكل المصدرين وتحقيق طفرة في نمو الصادرات في مقدمتها تفعيل دور المجلس الأعلى للصادرات وانعقاده بصفة دورية.
وأكد عبدالقادر ضرورة العمل على وضع خريطة تصديرية للدولة وتحديد مهام لتنمية الصادرات مع فض التداخلات بين الجهات الحكومية المعنية، بالإضافة إلى تحديد هوية الاقتصاد المصري بالنسبة لصانعي القرار الاقتصادي، مضيفا «كذلك لا بد من الاستمرار في مناقشة اقتراحات ودراسات وتوصيات منظمات مجتمع الاعمال ومتابعة تنفيذها».

الصادرات المصرية تتجاوز آثار التحديات العالمية وموجات التضخم

حققت الصادرات السلعية المصرية خلال الربع الأول من العام الجاري ٩ مليارات و٦١٢ مليون دولار، مقابل ٩ مليارات و١٢٩ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٣ ، بنسبة ارتفاع بلغت ٥,٣٪ ، وذلك على الرغم من التحديات العالمية القائمة والتي على رأسها استمرار ارتفاع موجات التضخم .
وقال وزير الصناعة والتجارة المهندس أحمد سمير، إن أبرز الأسواق المستقبلة للصادرات السلعية المصرية خلال الربع الأول من العام الجاري، والتي شملت تركيا بقيمة ٨٧٤ مليون دولار، والمملكة العربية السعودية بقيمة ٧٩٢ مليون دولار، والإمارات العربية المتحدة بقيمة ٥٨٦ مليون دولار وإيطاليا بقيمة ٥٤٤ مليون دولار، والولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٤٧١ مليون دولار.
وأشار الوزير إلى أن أهم القطاعات التصديرية التي شكلت هيكل الصادرات السلعية المصرية خلال الربع الأول من العام الجاري ، تضمنت مواد البناء بقيمة مليار و٩٥٨ مليون دولار، والصناعات الغذائية بقيمة مليار و٥٤٦ مليون دولار والمنتجات الكيماوية والأسمدة بقيمة مليار و٤٤٥ مليون دولار والحاصلات الزراعية بقيمة مليار و٤٤٤ مليون دولار، والسلع الهندسية والإلكترونية بقيمة مليار و٢٧٢ مليون دولار، والملابس الجاهزة بقيمة ٦٧٣ مليون دولار، والغزل والنسوجات بقيمة ٢٧٣ مليون دولار، ومنتجات الطباعة والتغليف والورق والكتب والمصنفات الفنية بقيمة ٢٤٤ مليون دولار، والصناعات الطبية بقيمة ١٥٦ مليون دولار، والمفروشات بقيمة ١٤١ مليون دولار، والأثاث بقيمة ٦٧ مليون دولار، والصناعات اليدوية بقيمة ٥٢ مليون دولار، والجلود والأحذية والمنتجات الجلدية بقيمة ٣٤ مليون دولار.

صناعات هندسية

ومن جانب آخر، أعلن المجلس التصديري للصناعات الهندسية المشاركة في معرض كانتون بجوانزو الصين، في دورته التي أقيمت خلال الفترة من ١٥ إلى ١٩ أبريل ٢٠٢٤ بعدد ١٨ شركة في قطاعات الأجهزة المنزلية والأدوات الكهربائية وأدوات للمائدة والمطبخ، ضمن خطة المجلس للتواجد بالأسواق الدولية وزيادة الصادرات والتعرف على أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة.
وأكدت مي حلمي المدير التنفيذي للمجلس التصديري للصناعات الهندسية، استمرار مساعي المجلس لفتح الأسواق الخارجية وطرق الأبواب من أجل تحقيق انجاز جديد في عام ٢٠٢٤، كما حدث في العام الماضي بنجاح الصادرات الهندسية في تحقيق مستهدف تجاوز ٤ مليار دولار .
وأشارت حلمي إلي أن المجلس التصديري للصناعات الهندسية يسعى إلي تحقيق نمو سنوي بشكل مستدام من أجل الإسهام في تحقيق استراتيجية الدولة الخاصة بالنهوض بالصادرات المصرية لمستهدف مائة مليار دولار في السنوات القادمة مع التأكيد على أن قطاع الصناعات الهندسية أحد أبرز القطاعات المؤثرة في الصادرات السلعية والصناعية المصرية.

طفرة في الصادرات الزراعية

وحققت الحاصلات الزراعية طفرة كبير، وأصبحت أحد أهم مصادر الدخل القومي المصرى من النقد الأجنبي، وذلك خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤، بزيادة قدرها ٣٠٠ مليون دولار عن نفس الفترة من العام الماضي، حيث تعد الحاصلات الزراعية ثاني أكبر مورد للنقد الأجنبي لمصر بعد مواد البناء

الصادرات السلعية تسجل 9,6 مليار دولار وترتفع بنسبة 5,3% خلال الربع الأول من 2024.. تركيا أكبر المستوردين من القاهرة بـ 874 مليون دولار.. و4 قطاعات تقود نمو التصدير

نتيجة لجهد كبير بذلته وزارة الزراعة خلال السنوات الماضية والتعاون مع موسسات الدولة الأخرى، وكذلك وعى وجهد كبير من المزارعين والمصدرين المصريين.
وقال الدكتور سعد موسى رئيس الحجر الزراعي المصري، إن الصادرات الزراعية المصرية تجاوزت ٢,٢ مليون طن منتجات زراعية، وحققت حوالي ١,٥ مليار دولار بزيادة قدرها ٣٠٠ مليون دولار عن نفس الفترة من العام السابق رغم الظروف العالمية والمنطقة التي تؤثر على سلاسل الامداد والتوريد، وذلك رغم قيام الدولة المصرية بوقف تصدير بعض المنتجات الزراعية لدعم السوق المحلى.
وأضاف موسى، أن هذه الطفرة في مجال الصادرات الزراعية جاءت بعد فتح ٩٥ سوقا تجارية للصادرات الزراعية المصرية خلال العشر أعوام الماضية، أهمها السوق الياباني الذي يعد أصعب الأسواق من حيث اشتراطات استقباله للسلع الزراعية، مبينا أن مصر تصدر ما يقرب من ٤٠٠ سلعة زراعية.
وأوضح موسى أن مصر تصدر ما يقرب من ٤٠٠ سلعة زراعية لنحو ١٦٠ دولة حول العالم، وما يتم تصديره حاليا هو الفائض عن احتياج السوق المحلي وللسلع والمنتجات التي يكون للدولة المصرية فيها ميزة تنافسية مثل البطاطس والموالح والفراولة، وغيرها من المنتجات.
وأشار موسى إلى أن التصدير يستهدف زيادة العائد الاقتصادي ودعم المزارع والمنتج المصري، وذلك نتيجة إيجاد آلية لتسويق الفائض من إنتاجه للحفاظ على توازن الأسعار وتحقيق قدر من العائد يحقق له ربحية مناسبة تضمن له الاستدامة.
من جانبه أكد المهندس السيد عباس مدير المكتب الفنى الحجر الزراعي المصرى، أن الحجر الزراعي نجح في فتح السوق الكندى أمام صادرات مصر من الفراولة الطازجة لأول مرة، حيث تم الانتهاء من جميع اجراءات فتح أسواق كندا امام صادرات الفراولة واستيفاء جميع الاشتراطات الفنية الخاصة بالجانب الكندى الأمر الذي يعزز من مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي المصري.

أسواق جديدة

وأعلن السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، عن فتح أسواق المملكة المغربية أمام البطاطس المصرية والأسواق الكندية أمام الفراولة، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها الوزارة لفتح الأسواق الدولية الجديدة أمام المنتجات الزراعية المصرية .
وقامت السلطات الزراعية المغربية (ONSSA) بإخطار الحجر الزراعي المصري بالموافقة رسمياً على فتح السوق المغربي أمام صادرات مصر الزراعية من البطاطس، والبدء فعليا في التصدير.
وفى السياق ذاته قال السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، إن الوزارة بكافة إداراتها المعنية وخاصة الجهات المنوطة بالرقابة على الصادرات الزراعية وعلى رأسها الحجر الزراعي، بذلت جهودا كبيرة لتعزيز القدرة التنافسية لصادراتنا الزراعية، وزيادة معدلات التصدير.
وأضاف القصير أنه تم تطوير منظومة الحجر الزراعي المتمثلة في التتبع والتكويد، حيث تضمن المنظومة حاليا ١١ محصول "العنب ، والفراولة ، والفلفل ، والجوافة ، والرمان ، والموالح ، والبصل، والمانجو، والفول السوداني، والتمور للصين والخوخ للاتحاد الأوروبي».

منظومة جمركية

و قال الدكتور محمد الفرش المتحدث الرسمى لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، أنه يتم تتبع المنتجات الزراعية المراد تصديرها واحكام الرقابة عليها بدءاً من المزرعة وحتى ميناء الوصول في الدولة المستوردة تحت الاشراف الكامل للجهات الرقابية ممثلة في الحجر الزراعي المصري والجهات الفنية بوزارة الزراعة لضمان خلوها من اى عوائق قد تؤدى إلى رفض دخولها بعض الأسواق العالمية وذلك منعا لرفض الشحنات المصدرة.
وأضاف القرش، أنه تم إنشاء منظومة المعامل الموحدة في المنافذ الجمركية لتوحيد كل جهات الرقابة والإشراف في مكان واحد، حيث قامت الدولة المصرية بإتخاذ كل الإجراءات تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية بخفض زمن الإفراج الجمركى عن البضائع المستوردة أو المصدرة حيث تم إنشاء منظومة المعامل الموحدة في المنافذ الجمركية وتوحيد كل جهات الرقابة والإشراف في مكان واحد.

اسامة السيد

مطالب بتشديد الرقابة علي المخابز بعد تجاهل أصحابها لانخفاض سعر الدقيق

استحوذت الأنباء المتعلقة بانخفاض أسعار الدقيق علي اهتمامات المواطنين خلال الأسبوع الماضي ، حيث انتشرت مطالب علي مواقع التواصل الاجتماعي لأصحاب المخابز بخفض أسعار الخبز .
من جانبه ، اكد الدكتور علي المصيلحي – وزير التموين والتجارة الداخلية ان الأيام القادمة سوف تشهد تشكيل لجنا عليا لمتابعة أسعار الخبز الحر في ضوء أسعار الدقيق وعناصر التكلفة.
وأشار علي المصيلحي الي ان مهام اللجنة العليا ستكون تحديد أسعار الخبز الحر والاوزان والمواصفات الفنية في ضوء متغيرات تكلفة الإنتاج وأسعار الدقيق صعودا او هبوطا وان انعقادها سيكون شهريا.
وأضاف خلال اجتماعه مع رئيس شعبة المخابز عبد الله غراب، ورئيس شعبة مخابز القاهرة عطيه حماد، ورئيس غرفة الحبوب طارق حسانين و مديري مديريات القاهرة والجيزة والقليوبية وممثلي أصحاب المخابز الحرة أن أسعار الدقيق انخفضت بما يقارب الـ ٣٥٪ وان تحديد الأسعار والاوزان سوف يتم مع حساب التكلفة الخاصة بكل وزن وانه سوف يتم متابعة ذلك رقابيا من الوزارة ، وأكد أن الكل يعمل في النهاية لصالح المواطن، مشيرا الي ان أسعار الدقيق انخفضت من ٢٨ جنيها الي ١٨ جنيها / للكيلو بعد توفير الدولار والافراجات الجمركية التي تمت مؤخرا.
وصرح المتحدث الرسمي معاون الوزير احمد كمال ، ان تأكيدات وزير التموين والتجارة الداخلية ، هي اعداد خريطة للمخابز الحرة ومساعدة المخابز الحرة في الحصول علي التراخيص اللازمة للعمل بحرية وتحت الرقابة المباشرة للوزارة في الوزن والسعر أيضا ، مؤكدا ان الوزارة سوف تتابع انتاج المخابز الحرة في الوزن والجودة أيضا بعد استصدار القرارات الوزارية المنظمة لذلك مع تشكيل اللجنة العليا للخبز الحر وتحديد الاوزان والاسعار ايضا.
وأشار المتحدث الرسمي الى ان القرار الوزاري الذي سوف يصدر خلال الأيام المقبلة سيشمل تحديد مواصفات رغيف الخبز الحر والسعر والوزن أيضا ، وكذلك المواصفات والاشتراطات الواجب توافرها في المخابز السياحية.
كما سيشمل القرار الوزاري تحديد الأصناف المختلفة للعيش الحر والسياحي والافرنجي والشامي الأبيض بما يشمل الأسعار والاوزان.
وفي تصريحات له ، أكد عبد الله غراب رئيس الشعبة العامة للمخابز، باتحاد الغرف التجارية، أنه جارى الاتفاق مع أصحاب المخابز السياحية بشأن إعداد تكلفة إنتاج الخبز السياحي "الحر" بعد تراجع أسعار الدقيق استخراج ٧٢٪ على أن يتم تقديم مذكرة للدكتور على المصيلحى وزير التموين تتضمن كل مستلزمات عناصر إنتاج الخبز الحر، وأنه حتى الآن – نهاية الأسبوع الماضي - لم يتم تحديد أى تكلفة لسعر رغيف الخبز الحر.
وكان غراب أكد فى تصريحات له أن أسعار الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ تراجعت فى الأسواق من ٢٠ ألفا و٢١ ألف جنيه للطن إلى حوالى ١٦ ألف جنيها، الأمر الذي يشير إلى توقعات ايجابية بانخفاض أسعار المخبوزات والسلع المنتجة من الدقيق الفاخر، خلال الأيام المقبلة، لاسيما الخبز السياحي "الحر"، ولذلك تم الاتفاق مع الدكتور على المصيلحى وزير التموين بشأن إعداد مذكرة بتكلفة إنتاج الخبز السياحي فى ظل حرص الوزير على توفير أوجه الدعم وتذليل أى عقبات من أجل توفير خبز جيد للمواطنين ومطابق للمواصفات القياسية سواء الخبز المدعم الذى يتم صرفه لما يقرب من ٧٢ مليون مواطن مقيدين بالبطاقات التموينية، بسعر ٥ قروش للرغيف، رغم أن التكلفة الفعلية للرغيف حوالى ١ جنيه، حيث تتحمل الدولة فارق تكلفة الإنتاج حرصا على استمرار دعم المواطن، خاصة الأسر من محدودى الدخل تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية.

مطالب برلمانية

من جانبهم أكد عدد من أعضاء مجلس النواب ، على ضرورة الإسراع بالإعلان عن أسعار الخبز الحر في ضوء أسعار الدقيق كذلك تحديد الأوزان والمواصفات، و طالب المهندس حازم الجندي، عضو مجلس الشيوخ، ومساعد رئيس حزب الوفد، وزير التموين بسرعة تفعيل قرار الوزارة بتحديد سعر رغيف العيش السياحي، بعد الانخفاض الحاد في أسعار الدقيق عالميا ومحليا، حيث هبط السعر من ٢٦ ألف جنيه للطن إلى أقل من ١٢ ألف جنيه، داعيا التجار إلى تحكيم ضمائرهم بإعلان تخفيض تلقائي على رغيف العيش مثلما تمت الزيادة بشكل تلقائي في وقت سابق وبمجرد ارتفاع سعر طن الدقيق في ظل تفاقم أزمة الدولار.
وأضاف عضو مجلس الشيوخ، أنه من حق الدولة تحديد هامش ربح عادل لا يهدر حق المستهلك ولا ينتقص من الربح العادل للتجار وأصحاب المخابز، موضحا أن الدولة المصرية عليها أن تنظم العلاقة بين التجار والمستهلكين لضمان استقرار الشارع من ناحية، وتخفيف الضغوط عن كاهل المواطن البسيط الذي يأتي على رأس أولويات الدولة من جانب آخر، خاصة أن الدولة عملت خلال الأسابيع القليلة الماضية على إحداث انفراجه ملحوظة في الأسواق، من خلال إجراءات الإفراج الجمركي والتي كان لها بالغ الأثر في انخفاض الأسعار بشكل ملحوظ.
وأشار النائب حازم الجندي، إلى ضرورة أن تتولى وزارة التموين اعداد خريطة للمخابز الحرة وتسهيل إجراءات الحصول على تراخيص إنشائها للعمل بحرية وتحت الرقابة المباشرة للوزارة على أن تلتزم بشكل كامل بالمواصفات والشروط المقررة من جانب الوزارة، مشددا على ضرورة تشديد الرقابة على المخابز من خلال حملات مكثفة تتابع التزامها بالمواصفات، كذلك التعامل بإيجابية مع شكاوى المواطنين الخاصة بالمخابز غير الملتزمة.

وزير التموين يعلن عن تشكيل لجنة عليا لمتابعة أسعار الخبز السياحي الحر ويؤكد : مراجعه عناصر التكلفة شهريا والاعلان عن الاوزان والأسعار الخاصة بالعيش السياحي في ضوء انخفاض أسعار الدقيق من 30% الي 35%

نيفين يوسف

«وزير الدولة للإنتاج الحربي» يتفقد «أبو زعبل للكيماويات المتخصصة» و«هليوبوليس للصناعات الكيماوية» لمتابعة سير العمل

قال وزير الإنتاج الحربي، إن شركة أبو زعبل للكيماويات المتخصصة، تقوم بالإستفادة من فائض الطاقات الإنتاجية بها لتصنيع عدد من المنتجات المدنية مثل (بارود خراطيش الصيد، النيتروسيليلوز الحبيبى الذى يستخدم فى صناعة الأحبار، النيتروسيليلوز المبلل بالكحول المستخدم فى صناعة الدهانات، المفرقعات المستخدمة في أعمال التفجير بمشروعات التعمير وشق الطرق).
وأضاف الوزير خلال جولة تفقدية لمصنع (٨١ الحربي) الذي يقوم بإنتاج العديد من المنتجات العسكرية من المواد الدافعة للذخائر وأخرى للمحركات الصاروخية، أن الهدف تلبية مطالب القوات المسلحة المصرية من منتجاتها العسكرية وتقوم بالإستفادة من فائض الطاقات الإنتاجية بها لتصنيع عدد من المنتجات المدنية مثل (الصناعات المطاطية بأنواعها، البويات، اللاكيهات والورنيشات، البرايمرات، الفورمالدهايد، اليوريافورمالدهيد، الهكسامين، أقراص الوقود الجاف، كراسي الاستادات الرياضية، بودرة وعجائن الألومنيوم، نترات الصوديوم ونترات البوتاسيوم).
وتابع الوزير مدى إلتزام العاملين بتطبيق إجراءات السلامة والصحة المهنية وإلتزامهم بإرتداء مهمات الأمان ومعدات الوقاية الشخصية، مؤكداً على حرص الوزارة لتنفيذ كافة اشتراطات السلامة والصحة المهنية التي تكفل توفير بيئة عمل آمنة تحقق الوقاية من المخاطر للعنصرين البشري والمادي بالشركات والوحدات التابعة.
وتعرّف الوزير من أطقم العمل بالشركتين على أبرز المعلومات والبيانات المتعلقة بمعدلات الإنتاج والأداء بكلا الشركتين خلال الفترة السابقة وحجم المبيعات وخطط الإنتاج والتسويق وموقف المخزون ومستلزمات الإنتاج وآخر مستجدات المشروعات التي تشارك في تنفيذها والإجراءات المتخذة لتنفيذ خطط التطوير بهما.
يذكر أن الشركة تضم مجمعين صناعيين بإجمالي (٣٠ مصنع) وتتميز بقدرات هندسية متطورة (ميكانيكية - كهربائية - أجهزة دقيقة) وورش صيانة متطورة وتمتلك خبرات وقدرات تكنولوجية تمكنها من إجراء التحاليل والاختبارات (الكيميائية. الفيزيائية - الميكانيكية والتصوير الإشعاعي) لجميع الخامات المستخدمة فى الصناعة وكذلك المنتج النهائي.

سيد الجارحي

مصر وتونس تناقشان فرص التعاون في مجال تصنيع الأدوية والأمصال

عقد على الغمراوي، رئيس هيئة الدواء المصرية، اليوم الثلاثاء، اجتماعا مع علي المرابط، وزير الصحة التونسي، وذلك بحضور السفير إيهاب فهمي، سفير جمهورية مصر العربية لدي تونس، وعبد الرزاق الهذيلي، مدير عام الصيدلة والدواء بوزارة الصحة التونسية.
جاء ذلك على هامش مشاركة الغمراوي، بالاجتماع التمهيدي لإطلاق مبادرة مواءمة الإجراءات التنظيمية للأدوية بإقليم شمال إفريقيا NA-MRH، والذي أقيم بدولة تونس في الفترة من ١٦-١٨ من أبريل الجاري، وفقا لبيان صحفي.
وتمحور الاجتماع حول بحث سبل التعاون المشترك، حيث أكد الجانبان حرصهما على استكشاف فرص التعاون الثنائي في مجال تصنيع الأدوية والأمصال واللقاحات والاستفادة من إمكانيات الشركات المصرية الرائدة في هذا المجال.
وبحث الجانبان، إمكانية إقامة شراكات إستراتيجية بين الشركات المصرية ونظيراتها من الجانب التونسي، لتصنيع اللقاحات والأدوية والأمصال، هذا إلي جانب مناقشة مستجدات برنامج المواءمة التنظيمية لدول شمال إفريقيا، والذي من المتوقع أن يؤثر إيجابا على حجم التبادل التجاري، والمساعدة علي سد الفجوات في السوق الدوائية المحلية، ويعزز أيضا من تمثيل الإقليم في وكالة الأدوية الإفريقية، مما يزيد فعالية الدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به دول شمال إفريقيا في تطوير السياسات والتشريعات الدوائية على المستوى القاري.
جاء ذلك في إطار سعي الهيئة المستمر لمد جسور التعاون مع كافة الهيئات المناظرة بالدول الشقيقة في كافة المجالات ذات الصلة بالمستحضرات الطبية، ودعم النظم التنظيمية بالقارة الإفريقية.

عضو باتحاد الصناعات يطالب بإنشاء مجلس قومي لتصدير العقارات

محمد راشد

أ.ش.أ
طالب محمد راشد، عضو مجلس إدارة غرفة صناعة التطوير العقاري باتحاد الصناعات المصرية بإنشاء مجلس قومي لتصدير العقار المصري للخارج، وذلك بهدف تعزيز قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة مواردها من النقد الأجنبي.
وأكد راشد في تصريحات لوكالة أنباء الشرق الأوسط، إن فكرة تصدير العقار مطروحة منذ أكثر من ١٥ عاما، لكن لم يتم اتخاذ خطوات تنفيذية جادة لها، مشيدا بجدية الحكومة الحالية في إحياء هذا الملف نظرا لأهميته الكبيرة في دعم الإستثمار العقاري بشكل خاص والاقتصاد ككل.
وأوضح، أن تجربة تصدير العقار نجحت في العديد من الدول منها الإمارات، اليونان، إسبانيا، البرتغال، كولومبيا، ومالطا، وغيرها وساهم في تدعيم اقتصادات تلك الدول ودعم جهودها في مواجهة التحديات الاقتصادية، مشيرا إلى أن مصر تمتلك ثروة عقارية ضخمة وجاذبة في نفس الوقت وخير مثال على ذلك صفقة رأس الحكمة التي ستصل استثماراتها إلى أكثر من ١٥٠ مليار دولار.
وأشار، إلى أن مشروع بيت الوطن الذي طرحته الحكومة المصرية للمصريين العاملين بالخارج حقق نجاحا كبيرا، ويمكن البناء على هذا النجاح لتعميم الفكرة للاستفادة من إمكانيات مصر في مجال تصدير العقار سواء من خلال استهداف المصريين بالخارج أو الأجانب في الداخل والخارج.
ولفت، إلى أن الإحصاءات تشير إلى أن أكثر من ٥٣٦ مليون دولار جذبتها مصر من عمليات شراء العقارات من جانب غير المقيمين وذلك خلال النصف الثاني من العام الماضي ٢٠٢٣ فقط مقارنة مع نحو ٣٥٠ مليون دولار عن الفترة نفسها من العام السابق وهو ما يعكس أهمية القطاع العقاري وأمكانياته في جذب الإستثمار الأجنبي.
واقترح عضو مجلس إدارة غرفة التطوير العقاري باتحاد الصناعات المصرية بأن يكون المجلس القومي لتصدير العقار المقترح تحت تحت إشراف واداره رئاسة مجلس الوزراء، كما اقترح تفعيل آلية تداول العقارات في البورصة المصرية، وكذلك فكرة لإنشاء البورصة العقارية، والتي ستمثل منصة تُمكّن المستثمرين والشركات العقارية من شراء وبيع حصص في الأصول العقارية، والاستثمار فيها، وتكون مكملة للأسواق العقارية التقليدية، وتوفر فرصًا للتداول اللحظي، وتتيح فرصة أكبر لتوفير السيولة التي تُعد أحد معوقات الأصول العقارية.
وأوضح، أن إنشاء مجلس قومي لتصدير العقار سيساعد الشركات العقارية على تحسين مبيعاتها وأيضا في استعادة ضخ أموال المصريين العاملين بالخارج داخل الاقتصاد المصري، كما سيسهم في تحسين نوعية المنتج العقاري والبنية التحتية في كافة أنحاء الجمهورية، وإنشاء شبكة الطرق والكباري لتسهيل التنقل بين أطراف الدولة.

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

ورقة بردى

.. و تبقي «مصر» صوت الحكمة وقبلة الاستقرار

إلي أين يذهب الشرق الأوسط بعد «بمب العيد» بين طهران و تل أبيب؟

المواجهات السريعة تمثل تحولا كبيرا في سياقات النفوذ والقوة بإقليم الشرق الأوسط وتحفز سباقات التسلح بين الأطراف الإقليمية المختلفة

القيادة المصرية حذرت ولا تزال تحذر من خطورة توسيع دائرة الصراع في الشرق الأوسط .. والأحداث تلو الأحداث تؤكد سلامة رؤية القاهرة وحكمة الرئيس السيسي

بدأت المواجهة بين إيران وإسرائيل وانتهت خلال ساعات، هذا صحيح ، لكنها تمثل تحولا كبيرا فى سياقات النفوذ والقوة بالإقليم، كما أنها سوف تشغل مراكز البحث والاستخبارات لقياس مستوى القوة وقدرات كل طرف علي الصمود فى مواجهة واسعة وطويلة، بجانب أنها تحفز سباقات التسلح بين الأطراف الإقليمية المختلفة.

هى حرب سريعة، ربما تكون أسرع مواجهة إقليمية خلال العقود الماضية، لكنها أيضا أول مواجهة مباشرة بين إيران وإسرائيل، بعد عقود ظلت خلالها المواجهة عن طريق وكلاء لهذا الطرف أو ذاك ، فقد كان الهجوم الإيراني متوقعا منذ ضرب القنصلية الإيرانية فى دمشق، ورسمت التسريبات من إيران وما أعلنته الولايات المتحدة شبه سيناريو كاملا لما سيجرى، وبالتالي استعد الطرف الإسرائيلي جيدا ومعه الأطراف الأوروبية والأمريكية بشكل يدعم من القدرة على مواجهة الهجمات الإيرانية، التى تمت على الهواء من مراحل التجهيز إلى نهاية التنفيذ، ومع هذا لا يمكن تجاهل أنها المرة الأولى التي تطلق فيها إيران طائرات مسيرة وصواريخ من أراضيها على تل أبيب التي أعلنت إسقاط ٩٩ ٪ منها، وهو ما يجعل الهجمات ليست خارج المتوقع.

نحن إذن أمام حرب تحرص كل الأطراف على تأكيد عدم الرغبة فى توسيعها، وحرصت كل أطرافها على توصيل رسائل حاسمة بأنها لن تدخل طرفا فيها من أى جهة، فالولايات المتحدة أعلنت دعمها لإسرائيل فى صد الهجمات لكنها أبعدت نفسها عن كونها طرفا فى هذا الصراع، فى المقابل منذ بداية الحرب فى غزة حرصت إيران على أنها لن تدخل طرفا فى الحرب، وظهر ذلك فى الخطاب الإيراني الرسمي، وأيضا فى كل خطابات حزب الله، الذى لم تصدر عن أمينه العام أى تهديدات أو إيحاءات بالدخول طرفا فى الحرب، وفعليا بقيت المواجهات فى الإطار التقليدي، من دون أن تتسع لتمثل خطرا على الاحتلال، وحرصت إيران على أن تؤكد أن هجماتها انتهت وأبلغت كل الأطراف بذلك حرصا على تأكيد عدم رغبتها أو استعدادها لتوسيع الصراع.

ويبدو أن العالم أمام تحول وحيد فى هذا الصراع، يشير إلى حرص كل طرف على البقاء عند نقطة واضحة، ونضوج براجماتى علنى، ضمن صراع علنى لم يعد بعيدا على السطح، كما أنه يعكس وجود قنوات اتصال غير مباشرة بين الأطراف الدولية والإقليمية، ويبدو هذا بوضوح فى التركيز أكثر على الجانب الدعائي والتهديدات من دون الانتقال إلى مراحل أخرى، وحتى التهديدات الإسرائيلية أو التقدم بشكوى أمام مجلس الأمن، فهي أقرب إلى تحركات ضرورية لملء الفراغات والأوراق والاستفادة من إمكانات النظام الدولي، العاجز عن اتخاذ أى خطوات عملية، فإسرائيل التى تشن حرب إبادة لأكثر من ٧ أشهر اعتادت الوقوف كمتهم، وحصلت للمرة الأولى على دور الضحية، حتى لو كانت تعلم أنها البادئ بالعدوان على قنصلية إيران.

إيران حققت أهداف الرد على الهجوم على القنصلية الإيرانية فى سوريا، ونجحت فى رسم صورة دعائية مناسبة، وأكدت تمسكها بعدم الدخول فى حرب واسعة أو مواجهة مع الولايات المتحدة، وهو أمر يتناسب مع اتصالات مختلفة بين واشنطن وطهران ضمن تقارب ربما يعيد المفاوضات إلى ما سبق، ويمنح طهران مجالا أكبر فى برامجها النووية، مع التفات واضح إلى أن إيران بالرغم من كونها تهدد مصالح أمريكا فى العراق وسوريا، فهى أيضا كانت ولا تزال المستفيد من إسقاط وتدمير القوة العراقية، ولها مصالح ومكاسب فى العراق لا تريد أن تفقدها أو تعرضها للتهديد.. كل هذا يعنى أن البقاء عند نقاط توازن، يرضى مصالح كل الأطراف.

نظريا انتهت جولة من المواجهة بين إيران وإسرائيل، لكن هذه المواجهة ماتزال تطرح المزيد من الأسئلة عن السبب الأساسي في الوصول الى هذه المواجهة المباشرة بعد عقود ظلت المواجهات تتم من خلال وكلاء، ويبدو التساؤل الأهم بالفعل هو السبب الذى دفع إسرائيل الى مهاجمة القنصلية الإيرانية في سوريا، بينما كان يمكن تنفيذ هذه الاغتيالات خارج القنصلية التي تمثل ارضا إيرانية.

والسؤال التالي والمهم هو هل كانت الولايات المتحدة تعرف بهذا الهجوم؟، لان واشنطن لم تبد اعتراضا مباشرا على الهجمات، وانما مجرد تحذيرات تدخل في سياق عتاب الحلفاء.

وهذه التساؤلات مهمة لكونها تتعلق بمدى تأثيراتها في مستقبل ترتيبات النفوذ والقوة في الإقليم، وتحديد الفائز والخاسر في هذه المواجهة حتى الآن، وهى أمور من الصعب معرفتها فورا، من دون البحث خلف ما تطرحه وما يمكن ان تخفيه الأهداف البعيدة وغير المباشرة.

هناك بعض المحللين ذهبوا الى ان الهجوم المباشر من إسرائيل على أراض إيرانية هدفه جر إيران الى مواجهة مباشرة، وانهاء جمود ميز هذه العلاقة، وإيقاظ حياد بدا في الأفق، وتواصل غير مباشر بين الولايات المتحدة وإيران ، على مدى الحرب على غزة، حيث حرص وزير الخارجية الأمريكي انتوني بلينكن على ارسال رسائل عبر وسطاء الى طهران بعدم توسيع الصراع، وهو أمر أكدته طهران من البداية ومن دون وساطات، حيث أكد خطاب ايران وأيضا خطابات حزب الله عدم الدخول في حرب او التورط في صراع إقليمي أوسع.

وبالرغم من هذا فإن إسرائيل تعرف أن إيران موجودة في عملية طوفان الأقصى، وورد الاسم أكثر من مرة، على السنة وفى بيانات وهو ما يمثل أحد أسباب الهجمات المباشرة على القنصلية الإيرانية في دمشق، بجانب كون المواجهة مع إيران خففت بعض الشيء من صورة الحرب على غزة، وصرفت الانتباه ولو لأيام، كما ان الجانب الإسرائيلي دخل المواجهة ضمن ضغوط في التفاوض وصولا للهدنة، التي تراوح مكانها وتواجه تعثرا من الطرفين بسبب تعنت وتطرف ومطالب تسد الطريق الى أي تفاهمات.

والواقع أن الموقف الإيراني كان دقيقا وحساسا وامام تحد كبير ولم يكن عليها أن تصمت أمام هجمات على قنصليتها، او تكتفي باستخدام وكلاءها، فالصمت يعني تراجعا وانكسارا تاما والعمل من خلال وكلاء لن يكون مجديا، وفى نفس الوقت كانت حريصة على تأكيد أن ما تفعله رد وليس مواجهة، وابتعدت عن أي تصريحات او تصرفات يفهم منها الدخول في مواجهة واسعة، بل حرصت على تأكيد نهاية هجماتها، ووضعها في سياق رد الفعل على مهاجمة القنصلية وليس لأى سبب آخر، وربما تسعى إيران الى استغلال ظروف الانتخابات الأمريكية والحصول على تعهدات بإطلاق ارصدة إيرانية مجمدة، ضمن ثمن عدم دخول حرب واسعة، بالرغم من ان المواجهة الأخيرة ربما تكون مجال تقييم للقوة والقدرة الإيرانية على الدخول في مواجهة مع إسرائيل، او ان تكون المواجهة مقدمة تفتح باب الوساطة والتفاوض ، والحرص على عدم تجاوز الجانب الدعائي و التهديدات والتوعد المتبادل، و٨هل يمكن ان يكون هدف إسرائيل ومعها الولايات المتحدة اختبار مدى الاستعدادات الإيرانية للدخول في مواجهة واسعة او حرب طويلة، بعيدا عن الوكلاء. وما مستقبل مفاوضات إيران حول برنامجها النووي، والذى يثير قلق وخوف إسرائيل أكثر من أي طرف إقليمي آخر.

وبالرغم من السرعة التي بدأت وانتهت بها المواجهة، بين إيران وإسرائيل، لكنها تترك قوسا مفتوحا، حول تحولات يمكن ان تجرى خلال الشهور القادمة، وبعد انتهاء الحرب في غزة.

رد إسرائيل

علي نفس النهج ، جاء الرد الإسرائيلي بهجمات – لم تتبناها تل أبيب – علي أصفهان حيث استهداف صواريخ إسرائيلية فجر أول أمس الجمعة ، موقعا في أصفهان وسط إيران، بالتزامن مع سماع دوي انفجارات في كل من سوريا والعراق.

وتحدثت وسائل إعلام إسرائيلية، عن وقوع انفجارات قرب مطار أصفهان وقاعدة هشتم شكاري الجوية العسكرية، مع العلم أن العديد من المواقع النووية الإيرانية تقع في محافظة أصفهان، بما في ذلك مفاعل نطنز ، وقالت مصادر أمنية وحكومية إسرائيلية لصحيفة "جيروزاليم بوست" إن إسرائيل شنت الهجوم علي إيران، الجمعة، لكنها لن تعلن مسؤوليتها عنه "لأسباب استراتيجية" ، ونقلت الصحيفة الإسرائيلية عن المسؤولين الذين لم تكشف عن هوياتهم القول "إسرائيل ردت علي من هاجمها" .

وذكرت القناة ١٢ الإسرائيلية إن وزارة الخارجية طلبت من سفاراتها حول العالم الامتناع عن الإدلاء بتصريحات بشأن الهجوم في إيران.

علي الجانب الإيراني، صرح مصدر مطلع لوكالة "مهر" بأن صوت الانفجار الذي سمع في أصفهان سببه تدمير ثلاثة مسيرات صغيرة بواسطة تفعيل منظومة الدفاع الجوي ، وقال المصدر: "شوهدت ثلاثة مسيرات صغيرة في سماء أصفهان وحول منطقة زردانجان حوالي الساعة الرابعة صباح الجمعة ، وأضاف: "بعد مشاهدة هذه الطائرات الصغيرة أسقط الدفاع الجوي هذه المسيرات في السماء".

بدورها قالت وكالة "إرنا"، إن التحقيقات الميدانية أظهرت في مدينة أصفهان أن المنشآت المهمة في هذه المحافظة، وخاصة المنشآت النووية، تتمتع بأمن تام ولم يتم الإبلاغ عن أي حوادث فيها ، كما أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عدم وقوع أي ضرر في المواقع النووية الإيرانية في الهجوم الذي يُعتقد أن إسرائيل شنته على إيران.

وقالت الوكالة في منشور على «إكس» إنها تواصل مراقبة الوضع عن كثب وتدعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس بأقصى درجة، مشددة على أن المنشآت النووية ينبغي ألا تكون أبدا هدفا في الصراعات العسكرية.

القاهرة رمانة الميزان

تثبت الأحداث تلو الأحداث أن مصر ستبقي رمانة الميزان وأساس الاستقرار في الشرق الأوسط ، فلطالما حذرت القيادة المصرية من توسيع الصراع في الإقليم ، ومن مغبة استمرار العدوان الإسرائيلي علي غزة .

فعلي الرغم من اقتصار المواجهات نظريا بين طهران وتل أبيب علي هجمات هنا وهناك ، إلا أنه من المؤكد أن مثل هذه المناوشات العسكرية بين الطرفين في منطقة الشرق الأوسط، يمكنها أن تقود المنطقة بأكملها إلى سلسلة من الانفجارات غير المحسوبة ، والتي لا يمكن السيطرة عليها، ما يؤدي إلى تدهور الأوضاع والتأثير على السلم والأمن الدوليين.

ولعل الموقف المصري الواضح والصريح، (والذي يوصف بأنه رمانة ميزان القوى في المنطقة) من هذه التوترات يؤكد أن رؤية القاهرة سليمة منذ البداية والتي تقوم على التحذير من مغبة توسيع دائرة الصراع في الشرق الأوسط ولازلت مصر تحذر حتى الآن من استمرار هذا الوضع.

وعلى إثر القصف المنسوب إلى إسرائيل فجر الجمعة على منطقة أصفهان الإيرانية، أعربت جمهورية مصر العربية فى بيان صادر عن وزارة الخارجية، عن قلقها البالغ تجاه استمرار التصعيد المتبادل بين إسرائيل وإيران.

وطالبت مصر الطرفين بممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والامتثال الكامل لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، محذرةً من عواقب اتساع رقعة الصراع وعدم الاستقرار فى المنطقة، وآثارها الخطيرة علي أمن وسلامة شعوبها.

وأكدت مصر على أنها سوف تستمر فى تكثيف اتصالاتها مع جميع الأطراف المعنية والمؤثرة من أجل احتواء التوتر والتصعيد الجارى.

مصر إذن كانت من أول الدول التي كثفت اتصالاتها فور اندلاع الأزمة بين إسرائيل وإيران، منذ أن استهدفت تل أبيب قنصلية طهران في العاصمة السورية دمشق في الأول من أبريل ٢٠٢٤، والرد الإيران باستهداف مواقع عسكرية في الأراضي المحتلة تحت مسمى "الوعد الصادق" بتاريخ ١٣ أبريل الجاري.

وتواصل مصر اتصالاتها وجهودها المكثفة بالشركاء الإقليميين، من أجل احتواء الأزمة التي اندلعت بين إيران وإسرائيل، حينها غرد السفير أحمد أبو زيد، المتحدث الرسمي ومدير إدارة الدبلوماسية العامة بوزارة الخارجية، عن الاتصالات التي أجراها وزير الخارجية سامح شكري، بنظرائه في كل من إيران وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، لاحتواء الأزمة.

وكتب أبو زيد على موقع إكس: "اتصالات مصرية مكثفة مع إيران وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء الأزمة، فمصر تطالب بضبط النفس وتجنيب المنطقة المزيد من عوامل التوتر وعدم الاستقرار".

فلا شك أن مثل هذه المناوشات العسكرية، تؤكد الحاجة الماسة إلي أن نعالج أسباب هذا التصعيد وعلي رأسها القضية الفلسطينية التي ستظل أهم مسببات عدم الاستقرار في المنطقة مادامت لم تجد طريقها إلي الحل العادل والشامل.

وقد احتلت القضية الفلسطينية قضية العرب الاولي منذ عام ١٩٤٨ اهتمام الاكبر من جميع الزعماء المصريين خاصة بعد الجلاء البريطاني عن مصر، وحرصت القيادة المصرية خلال العقود الماضية علي ايجاد سند قانوني لقيام دولة فلسطينية معترف بها من الامم المتحدة ومن الدول الاعضاء بها وكذلك من المنظمات الاقليمية والدولية الفاعلة في السياسية الدولية، ويأتي هذا الحرص عن اقتناع تام بان تحقيق هذه الخطوة هامة جدا لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم لذا نرصد في البيان التالي الخطوات التي حرصت عليها الحكومات المصرية المتعاقبة في هذا الشأن .

وعلى مدى عقود سعت مصر لدفع عملية السلام وحل القضية الفلسطينية، واتخذت السلام طريقا استراتيجيا للحفاظ على مقدرات وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، في إطار مبدأ حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ووفقا للمبادرة العربية للسلام لعام ٢٠٠٢، ومقررات الشرعية الدولية بهذا الشأن.

وظل الموقف المصري بمواصلة المساعي الدؤوبة لدعم حل الدولتين، وإقامة دولة الفلسطينية والتوصل لتسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية ثوابت لا تتغير ولا تتأثر.